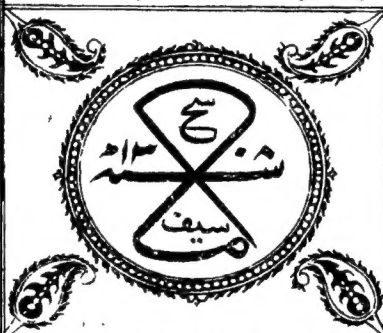


بِسْمِ تَقْضِي كَيْلِ عَلَى الْأَرْضِ خَالِقِ أَرْبَابِيَّةِ

وَمِنْ زَمَانِ بَرَكَاتِ أَمَانِ سَعَادَاتِ أَقْرَانِ كِتَابِ جَوَابِ سَمَلِيَّةِ



أَرْصِدِيْنَ فَاتِ الْجَبَرِيْنَ سَيِّدِ التَّقْوِيْنَ سُلْطَانِ الْعِلْمِ الْوَلِيِّ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ هَدِيَّةً

بِطَبْعِ بَنِي تَصَوُّفِيَّةِ تَصْحِيْحِ مَطْبُوعِ كَرْدِيَّةِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي شرفنا بمسعى هذا في حقنا على وجه المودة واللياقة ووفقنا الفصل
شكراً للمعبد الأصنام عز الدين ^{الأكابر} الفخامة وثبتت أقدامنا على طريق
متابعة سبيل الأئمة المعصومين الخاص والعامة وهذا نذكر كروب سيفينة آله
البركة الكرام المعصومين صغار الذنوب وكبار الأئمة وجلنا من الذين
باليد الرجل مكابد عبد العجل من الخصام ^{الأكابر} فحقوا ونعسا لهم يوم يؤخذ
بالثقل ولا تله فخر على ذلك حمداً كثيراً ونصل على هبة وأهليته الذين
أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا سيما ابن عمه وصهره الذي وصي به
الفقار أعناق المشركين ابتغاء مرضات ربنا رب العالمين وأعلى من ذلك أن يترك
اليمن وعرق الحبش باني هو أمي رفع كعب الكعبة البديلة الحرام فخرج جوار
الأصنام أحمد الله يؤخذ وخير أحد ^{الأكابر} بيضا الذين لا غبار أحد وأعامه من
المضار حيا العاتق العار من أيدي الأشرار ذوو حري إلى الفجار من كان
يرغمونه من الأشد لم على الكفار ونسج جانه يومئذ قتل المذار فترك
سيدا الأبرار بين الأعدى ولا غبار ثم نسلم على أصحابه الأفيال الذين

النواميس الالهية ، وتكرع رايد فكري في حياض الاجبار النبوية و
 الاحكام الآتية اذ اننا برسالة فخر العزيز من مولانا عبد العزيز المتخلص
 بالعرف قد نضمها في سلك حواشي الهداية الحنفية واستدل بها على
 وجهه غواشي الاكثار الشريعة الحنفية رفع فيها اعلاء مخالفة اهل البيت
 الاطهار وذهب من اهل البيت ظاهرا احكام النبي المختار تصديقها انفس
 كلام التحرير الجبر الاكبر والشيخ البهيد في الانحياز الى المكعب في العاوم
 العقلية ، والتقليدية كطويل لباع في الكفاية الفرعية والاحلية تلج
 المجتهدين في التكامل شيخ الاسلام والمسلمين الشيخ محمد الطويل
 والدين محمد الطاعا مله الله بالطاوه الشاملة ونور حجة النور
 مراضيه الكاملة في بحث غسل الرجلين ومسح الخفين فانه اعلى الله مقامه
 ذكر في شرح اربعين ما يقطع ايك القايلين بغسل الارجل ارجلهم من
 ويقطع منه بكنى اهل الخلاف على غاية الاعوجاج ولا عتساف وان
 مسحه الخفا لا يستقيم عندنا والمسكة من الاسلاف ولا خلاف
 فلما تشرف الناصب الجزيو بمطالعة شرح الاربعين لساطع النور
 حله غاية التخصب العناد مخاية الحق واللداء على نقضه بطا ايضا
 النباح وتضاهي دعا وبالسجاح هيته هيها ان الزيامن الشواهد النعامة
 من المكري واية مناسبة للظلم من لنور لكن لم يجعل الله له نورا فانه
 من نور فرين عثرت على عثراته ، واطلعت على زهاته راينه اناسيغا
 كما دليغزاية من لا يمان من التحقيق ولا يشر عينا فخر يا جالت موشم

الظاهر في

عن سواد الاجتهاد الى ارافق لسم الاجوبة على جوه شحاته بحيث
 يتطامدونها الخالف والموافق وكشف عن اسرارها فقط مع العلم ان السواد لا يفتي
 لاحكام الشقاق وارباب التفائق ازالة للبث واجباء للسنة طلبا
 لرضا الله مويدا لديني رسول الله فاجلت مهامه كاهه صوافن
 انظارى واحترمون القدر عليه صقور افكارى فانقمتا من المحرمين
 وكان حقا علينا نصر للمؤمنين وبادى الى تحريم مختصه منيف او موجز
 شريف ضارب الصمغ عن الاكباب الملطوا بالكتير عن الايجاز المجل
 فجاء بحمد الله الملك العلاء بعد مضى برهة من الايام كما ترى قال
 لعزهم واصلهم حاصدا زرعهم وبقلهم نافذ الطمى فنقض كل من
 فقراته مبطلا للفت السهم من هفواته بهذا مع تراكب اوجار الضعف
 وعساكر الامراض على الاقاليم الجسدانية وتلاطم موج الحق ومكان
 الزمان بالجوارح الرحمانية وتلفظ خطر بالبال على حسب الحال انزلاء
 بحال ناصب لوق الال ما نظره بعضا هل كمال جزاء عاجل هذه ولكن
 تستصل اجلا نارا الجحيم لقد حاجت الدين الله نفسه تغذرى واضع عند
 الكبرياء وراج الطبع مع على وحسبه معاذ الله من غضب الحليم وشمينا
 بالسيف لما ستم فانه لد ما لا اعلام سافر بها انا اشعر فى نقص كلامه
 مستعين ارباب العباداته خيرون سئل فجاد قال بعدا بسملة الحمد لله
 الذى اعطى اعلاما للدين ورفع الوية الحق المبين عزه وقوا يجهدون
 فى اعلام كلمته بالسيف القائم وعز حزابا يخافون فى اجراء حكمه

هذا هو النص
 من كتابه

العلم الاخر من علم
الادوية والسياسة
الادوية والسياسة
الادوية والسياسة
الادوية والسياسة

لوسمة اللآلئ وقطع دأبواعا ^{في} يعلوق الحق ويطل المباحل ولو كره
الجرمون، وشذازا ولياءه بحيث لا غالب لهم ان حزب الله هم
الغالبون لئلا يسلوا بالدين ^{في} على فوق ما اقتضت حكمة البالغة
حتى شاع في الاقطار والاصهار ^{في} كثر دمع الخمر شطاء فازر فاستغلظ
فاستوعل وقوه يعجل الزرع ^{في} ليعظم الكفاة والصلح على ابرار
بدين الحق ليظهر على الذين ^{في} بعث بالهداية للعالمين ثلوي لم اجاب
دعاء فضاخر السعداء وسلك سلك الهدى وويل لمن طوى الكثر
فكان من الاشقياء وخط خط العشاء وعلى اولاده وازواجه الذين
اذهل الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا: فمن لم يتثبت بكتاب
الله ولم يعتصم بهم لم يثب ميا وسيله سعيرا: وعلى اصحابه الذين
هم بشدا على الكفار جاء بينهم يبتغون فضلا من الرب والود في ثراهم كما
سجد اسماءهم في وجوههم من ثرا السجود ^{في} وبعثوا في لما غرت من تحصيل
العلوم العقلية والعقلية اشتعلت رهم من لا يام بمباحة علم الكلام مثبتا
للقواعد السننية بالدلائل السنية مبيتا للعقائد الدينية بالحجج
اليقينية ^{في} من السنة بالبراهين القاطعة من زعم النك بالاعتقادات
المسماطة فلا يفت بعض من المعتبرا ما حكمه يحيى بن شيان على مثال اعظم
ابن حنيفة قال كنت رجلا اعطيت حدا في الكلام ففقدته فيه اتودد
وبه اخافهم كان اكثر اصحاب الخصى بالصبر فدخلها ثيفا وعشرين
متن اقيم سنة واقول اكثر وكنيت وذا زعت طيقات الخواجر من الاخصية

فانزل
بنيتا فخرج
فانزل
جميع

الكتاب
الكتاب
الكتاب

وغيرهم وطبقات أهل الأهواء وكنت بحمد الله اعلمهم واحقرهم وأهمك في
 طبقاتهم أحدا جالس الاعتزلة لأن ظاهركلامهم موعود تقبله القلوب
 وكنت زيل تويهم وأما أهل الأجلاء وأمثالهم الذين يخالفون الحق وكانوا
 بالكوفة أكثر وكنت أقرهم بحمد الله أيضا وكنت أعلم الكلام أفضل العلوم
 وأرضها فراجعت نفسي وتدبرت فقلت إن للتقدمين من أصحاب الحق
 والتابعين لميتفقوا إلى الحق وفيه بل مسكوا عن ذلك وكان نحوهم
 في الشرايع وأولبل لفقته فتركته لحوض في الكلام وخرجت إلى ما كان عليه
 السلف وجالست أهل المعرفة بذلك والله الحمد فالتزمت كاشتغال
 بالفقه ابتاعا للسلف الصالحين وأردت جمع الفوائد المستعقة بهذا
 الكتاب لئلا يحل لم يواف كتاب مثله في هذا الباب لكن لما رأيت الفقه أدق
 العلوم تعليمًا وتفسيرًا وأعمها تصويروا وتقديرًا أسيتما ففقه كلامه لا حقيقته
 فإن نظره أدق الأنظار وذكره أعرض لا تكاد لا يخفى على إلا الباب
 فصله وكما أنه فإن الناموس في الفقه عيالة قد اشترت في الصاير عرفت
 وسمو في حقيقتا تبلغ وهو لا يسلم لجميع الأمانة ربح العلم هو إلى ثلثه أراعه
 كنت أقوم بكتاب آخر في أن فرض الله تعالى أمانة المؤمنين وخلا المسلمين
 من هو مغيض شايك لرافة على راع قلوب العلماء عجربا نهار العطفة
 في بسليتين أدهان لا دكاء ضابطا إظهار الأصاير بالقرعة العلم الرباط في الكفا
 بالشركة بالقرعة أصاير الصاير يحول الحق اليقين المنصلي بالفهم العزيز
 والنصليين ذوالنا وبلغنا في النهاية حشر قصبا السبق في هذا العلم العلية

على
 اناس من اهل الكتاب
 الدين في هذا العلم
 من اناس من اهل الكتاب

الويد بالتأيدات النازلة من السماء المظفر بالجود الغنية على
 الاعل مع اهل الاسلام على عبد الاوصاء موقر السن اصل التبرع بها
 المبدع عيسى التكاوي محيى انظر الذين عن الزيادة والقصان حافظ الكتاب
 والسنة على وجه الاتقان هو الحق ظل الاله بكمال اتباعه لاحكام الله الذي
 ليس لغير اكمال العدل واقام الاحكام الممانس والموازي الى لظفر محيى الذين
 محمد اوزنك نزيه محاد كير بلوشاه غاثرى الله وشيخ اسلم سلطان الله
 الله بالعدل والد بناء دولته بالفقر القايم الموبد وابد نوال عطفه الى
 يوم الدين وخلق ظلال راعته على مفارق المسلمين فصارت لهم اهل التصيل
 بيا من افاضته عليه وكان غرايم اصحاب التكامل بركات عناياته وقبضتها
 بتوفيق الله العزيز وسميتها بفضله العزيز اهل لغير التوكل على الله وطلب
 الهداية انه الكوكل البداية والنهاية اقول ذكره البسملة في صدر كلامه
 ليس وجه بكن لوج لان المعرف بغير الفعل المحذوف الذي يتعلق به باء
 بسم الله ان يقدر بصيغة التكامل كقوله وابتنى كما فعله اليضاوى في تفسيره
 وغيره في غير ما كانت الاضال صادرة من الصلابة بحسب رادة الله ومخلوقة
 له تتلعل على رمل لو يكن لتقدير صيغة التكامل عن ان ليس المستخرج من الله ولا الغير
 والاستعانة باسمه عز اسمه وجه فان الاشعريه الاشعريه يقولون لو كان خالق
 افعال اعبادها الله في الاستعانة من الاستعانة وكيف الاستعانة وانما ما اختر
 هذه الطائفة الكسبية من القول بالكسب فلم يبق عليه دليل يجمع اليه بل غير محتمل
 فضلا عن ان يستعمل على ان التصديق بوجوبه من غير تصور ولا سند وحالة

الآباء الترام الحبر وانه اني بهاضطرابا وكفبه عارا اعوانه لا يكون كذا
 الاسم والله فابدا لاخادم مع الصبر عنه هم فك مع خلق الشرف ثم العناد
 عليه كيف يوصف بالقرمز والرحيم واما تصديره الكلام بحمل الملك لعالم مع تحفة
 عن متابعا ايماء اولاهم وركوبه مخالفة لهم عليهم السلام فمما يفتخرك عليه الخاص
 والعام فانه لم يفرق بين من قتلوا المحر والشكر وحمل التحفة والذاتة وكيف
 يرضى عاقل بان من اتى به صليح مخالفة الثقلين بحمد الله ويشي عليه بلجملة
 الاقتسام بالحرر يستغري بان تاليفه نعمة من نعم الله سبحانه فمن اتى بكتاب او رسالة
 في تحسب الذين ومخالفة رسول رب العالمين لم يسم له عد تاليفه نعمة فمما
 دليل على كونه في التحديد من المكارين لا من من قال الشكر ثم لا يحيف على اهل الكفا
 ما وقع من عدم مراعاة ابراهيم الاسم بلال اما قوله عز قوما الخ فهو
 وان كان في نفسه مطابقة الواقع لكن ايراده من هذه الحصة عيبا اذ فيه
 تعرض عظيم بحال الخلفاء الراشدين الفارزين من الانحرفيتاد منه ازواجهم
 قال ابن ابي الحديد المعتز في بعض قضايا عه واجعل نسا نانا من الحق كثر
 فلو تغير شيئا ثم هزل الدماء وضاعت عليه الارض من بعد رجها
 والنظر حكم لا يدام بل اراء وليس كوفي حين فرار من فخذ قد فهو فلو خيرا
 وكذا ما ذكر من عدم الفرق في اجرة الاحكام من لزومة الاثمين يختص بالثمين
 ويستوي الدين دون الفاصبين الظالمين لا فائدة لتكرار التعرض بل هو التاليف
 الا لا اسمها اما قوله في الخلفاء جميعا على قول لان كثر الثنا فحين والمولفة
 قلوبهم كانوا يعجبون دعاءهم لما لا يخاف الله نيا او هياما من الحق بل كان الثنا

له في هذا
 مستند في
 الاستدلال
 وهو غير

ان يقول طوبى لغيري اذ ماؤا به من القتل فصاروا من الشهداء وويل لغيري اذ
دعاهم بالسداد في الجنان فكان من الاشقياء وكم عمر لم يفتقد على من اطلع على
احوال الائمة انهم اهلون في الفقرة الثانية كما يشهد به سبلي عمر في حديثه
عن كونهم من السابقين في الفري في الاجياء ويتبعهم عنه جميع المسلمين
المؤمنين لعل عملهم الشامل ان عليا كان ربه كما ذابا غدا لغيرنا في كل وعلى
اولاد وازواجه الى امثال الانوار بر تحلية الطهيري لا يسعد احد حديث
ام سلمة الشهدا وسمي في آخر الزمان مع طهرى عند طهارى عن الزين نوب
بالاجماع والخليفة عائشة صريحة وقرن في بيتك كونها مع حفصة خطبة
لصحت قلوبكما امير المؤمنين في كلام الله تعا عنه علوا كبيرا فالقلم بمرج
علم حفصة عن خط القناد قوله في تبيينه من الزينة اعتراف بالاشهاد
بالكتاب الاول والاولاد والاولاد والاولاد والاولاد والاولاد والاولاد
كتاب الله وقول اهل البيت حيث غضب كافر في طهرى واولادها فلم يتكلم به
حتى ماتت الا ان يقول بعد وواقعة بعض الانوار لا يضر مخالفة للكتاب
واهل البيت وهو مضحكة السنوات فقد صدق على امامه واتباعه من الاشهاد
بما يشهد في ما وسيل سعيه وحسينا في الانراء به قول امامه حسين انا
الله في اهلهم اشداء على الكفار الخ انما يصدق على الكفار غير الفرائض واتباعه
الاخيار دون المؤمنين لادبار الكفار والفتحا والفتحا والفتحا والفتحا
على صايف قلوب ولا الاصل واسطوى في غير واحد من الاسفار وذكر
جلال الدين السيوطي في حاشية لهاموس فترك ذكره احسن لفظ

۱۰
 خدمت پر ادوار مکان
 لیکن صرفہ و بعد از
 سرور و خدمت و تہن
 قبل و بعد از تہن
 سے کمال و تہن و تہن

فَمَا أَتَى الْفَتَاوَى
 حَسْبُكَ وَبِطْنِ الْفَتَاوَى
 فَقَالَ قَاتِلِ الْفَتَاوَى
 بِسُوءِ الْفَتَاوَى
 فَمَا أَتَى الْفَتَاوَى
 حَسْبُكَ وَبِطْنِ الْفَتَاوَى
 فَقَالَ قَاتِلِ الْفَتَاوَى
 بِسُوءِ الْفَتَاوَى

[illegible]

ناموسا ثمة الكبار وكذا قوله وجماعة لهم آخر ما قل بل كان الناس
 بحال خلفاءهم ان يقولوا اشد على اهل بيت رسول الله اشد من الكفار
 واما ما ذكر من حكاية يحيى بن شيان عن ابي حنيفة للشامة على ما فيه
 المعتزلة فانهم اظهروا على ما اطلع على ادلة المعتزلة في العدل وغيره اراء
 الفقه عن الكلام يدل على كونه مفعلا من يد اهل الحق غاية الاحكام وضاه
 ان اقرار المرء لنفسه غير مسموع مع ان رجوعه الى الفقه ما كان لتقر بالقتل
 وتخريب الدين وكفى اذراء بما اهل المعاد للتاريخ الصغير للبخاري رحمه الله
 وغيره من رجال المال حدثنا الفراءى قال كنت عند سفيان فقع النعمان فقال الحمد لله
 كان ينقض الاسلام وعروة ما ولدنا الاسلام اشام منه وقال العيني في
 المجالد لثالث من شرح صحيح البخاري وهذا الجارح شد قصبه وظهر عمله على
 مذمومة حنيفة ليودع صبيته منه حديثا واحدا وقد تعبدت في تحصيل حديث
 صحيح في البحر عن يحيى بن حمزة في صحيحه في الظفرية انتهى وقال الشيخ عبد المحمود
 في شرح سفر السعادة ما حصل من الترمذي كان شدة التعصب من اهل البيت
 واجتمعا راسقا الامام الاعظم احنيفة الكوفي فلان خلفا في تركه
 لم يكن ابو حنيفة يعايشه سورة العربية في ذلك ما روى في ايام عمر بن الخطاب
 المقرري للقول المقدم ذكره رسالة عن القتل من المتقليل يوجب القوام نقلا
 لا كما هو قائل مذهبهم خلافا للامام الشافعي فقال ابو عمر ولو قتله
 محرم الخبيث فقال طوقته ما يا قيس والصواب ان يقول يا قيس انتم
 ولا تشاؤون مقاتل انتم سأل ابا حنيفة هل تجوز الصلوة في الجماعة في

مع وقد يروي
 ايضا

على ترجمة قوله صدق ما امتان ثم ترك المروءة ونفى نقيضين لا في حجة فلا يفرق
 الشهادة في حجة ما في اخر صلواته بعد عن التسليم ولو سبقه حجة يعيد
 الموضوع في اثنا صلواته ويحذف بعد عن لانه لم يكن قاصدا في حدثه
 الاول في صلواته على الصوة فالذي ينبغي ان يقطع به كل ذي دين ان مثل
 هذا الصلوة لم يبعث بها النبي ولا بعث محمد بن عبد الله بدعاء الناس اليها انهم
 ولعمري لو ذكرنا قولهم في العبادات والمعاملات لاطال الكلام ولينذكر شيئا بسيما
 يليق بان يخصصك عليه الصليين قال فجامع الروايات ابو حنيفة يرى صحة العلم
 ان ينظر الى العكوة وفيه هكذا ايضا فينسله اعلم ان هذا على الدبر بطريق
 الاصابه من يد اليسر وفيه إشارة الى انه لا يدخل الاصابه الفخر احتراز عن
 انتكاسه باليد عن محمد رانه يدخله لو قل محمد بن مقاتل نهلتها وقال الفخر
 لا اراى في التفسير الكبير في ذيل تفسيره لو تم حرمت عليكم لمهاكم الاية
 المسئلة الثالثة قال ابو حنيفة اذا تزوج الرجل امرأته ودخل بها لا يلزم له
 وقال شافعي يلزمه ثم قال بعد كلام المسئلة الثانية قال ابو حنيفة
 المخلوقة من ماء الزاني تحرم على الزاني وقال المشافعي انها ليست بنات فوجب
 ان لا يحرم واما قلنا انها ليست بنات فوجب الاول ان اباح حنيفة ما لا يشبه
 كونه ابنتا له بناء على الحقيقة وهي كونه المخلوقة من ماء ولو سلم على حكم الشرع
 بنيت بهذا النسب فلا طائل على مذهبه طردا وكسا اما طردا فهو انه اذا شرب
 جارية بكر لو افقتها واجلسها في داره الى ان تلد هذا الولد معلوم انه مختل
 من مانه فقلنا ان اباح حنيفة قل لا يشبه نسبها الا عند الاستلحاق ولو كان

لعمري انما هو
 والفقير الى الله
 شيخ الفاضل ابو
 الحنفية

على ما هو ان يرد
 والحق انما هو
 انما هو الذي بنى
 ولا يجوز على صحيح
 انما هو الذي بنى
 نقل

سبب المنسب هو كون الولد مخلوقا من فائه لما توقف ثبوت النسب
 على هذا الاستلزام أو انعكاسا فهو ان الشتر في اذات زوج باغربية وحصل لها
 ولد فابو حنيفة اثبت النسب مع القطع بانته غير مخلوق من فائه انتم
 موضع الحاجة كلامه في فتاوى الكافوري رجل عاب عنه امر عته عشر سنين
 فتزوجت باخر وكانت المرأة تنلد كل سنة ولدا فالاولاد للزوج الاول
 عن اب الحنيفة وعليه الفتوى وفي فتاوى التبارك شرح صحيح البخاري في باب
 من لا يستطعم الباء قلنا باح الاستقاء باليد بعض الحنيفة لاجل تسكين الشتر
 وفي جامع الرموز لوقت الحنفية ثبوت وغيره لم يوجب على الخليل كافي الجمل
 وفيه ايضا من كتاب الصوم لو لم ذكر بخرقه ما دمه لحرارة ثم يكتف
 كما في النية وفي البحر الرائق شرح كنز الدقائق في كتاب النكاح لو جامعها
 بخرقه على ذكره لا يثبت الحرمة كما في الخلاصة وفي فتاوى قاض خا
 عن ابي بكر الاسكاف قال اذا اكل عين العصب الحنيفة انه ياكل حلالا
 لا يمسك له بالعضم فيصير ملكا له قبل الاستلاء وفي خزانة المفتين
 غساب راءة فربما يراه ثم ضمن قيمتها ورجل من بلغة تراشتر لهما لا يجد وفي
 التفسير الكبير قل ابو حنيفة هو اصحابه اعضاء المحدث نجسة حكما ونبيا عليه
 ان الماء المستعمل في الوضوء والمجذبة نجس ثم روى ابو يوسف عنه انه نجس
 خفيفه وكر الحسن بن زياد انه نجس نجاسة عظيمة مروي عن محمد بن الحسن ان
 ذلك الماء طاهر لعلم ان قوله نعم اما الشتر كون نجس يدل على فساده هذا
 القول لان كل ما له الصفة هذا يقتضيان لا نجس لا المشترك فالقول بان

على حسب ما روي في
 جامع الترمذي في باب
 من لا يستطعم الباء
 في قوله تعالى
 ما كان الحلال قبل
 من قوله تعالى
 ما كان الحلال قبل
 من قوله تعالى
 ما كان الحلال قبل

اعضاء العدة بخسة محال للنصر والعجان هذا النص صريح في التشكيك
 بخبر فان المؤمن ليس بخير شران قوم طلبوا القضية وقالوا المشرك طاهر والمؤمن
 حال كونه محالاً لوجوبه بخير فمن عموماً ان المياه التي يستعملها المشركون في
 اعضاءهم بقيت طاهرة وطهراً والمياه التي يستعملها الساب في اعضاءهم نجسة
 غساسة غليظة وهذا من الجاهلية بقوله وفي جامع لرموز الشمس الذين
 عهد القسافي لو طهرت هذه الموضع بوجار ملوكه بل حال هذا عند
 واما عند ففعل فكل الموضع طهراً ما غسوا بافتلح وفي فتاوى قاضي
 من كل الخط والاباح اذا غضب الدارهم من قوم وخطب بعضهم لبعض
 بملكو الغاصبي في حق الحيوان كالدعوى الشافعي قال بن شيرازي
 وابو حنيفة على جعفر بن محمد الصفاق فقلت هذا رجل نقيه من العرق فقال
 له انه الذي يقبس الذي سماه اهو نعمان بن ثابت ولم اعرف اسم الا ذلك اليوم
 فقال له ابو حنيفة نعم انا ذاك اصلحك الله فقال له جعفر بن محمد الله
 الذي يرثك فان اولى من قاس بما يله بليس اذ قال ناخير منه فاطمنا
 وصل ثم قال له اتحصن ان تقبس اسك من جسدك قل لا قال جعفر
 فاخبرني ما جعل الله للوحدة في العيينين والمرافق في الاذنين وللماء في
 المنخرين والعدو وبقي الشفتين لا في خلق جميع الله ذلك قل لا ادرك قال
 جعفر عن الله ثم خلق العيينين فجعلهما شفتين وخلق اللوحه فيهما من
 غلظه وكولا ذلك من انا مذهبنا وجعل المرافق في الاذنين من اذنهم عليه وكولا
 ذلك ليجتاز الطريق فكلت ذماعة وجعل الماء في المنخرين ليصعد منه القوم في

ولقد منه الریح المظبية من الريح الرديه وجعل المغدوبه في الشغتين ليجدين
 الصلوة الطهر والشرب ثم قال لا يخرجه اجزي عن كلنا طماشك واخرها
 ما هي قال لا ادري قال جعفر في كل ما الا الله طوا قال لا الله ثم سكت كان
 مشركا ثم قال وحيك ايما اعظم عند الله ما قتل النفس التي حرم الله عز وجل
 بغير حق او الزنا قال بل قتل النفس قال جعفر ان الله تع قد قبل في قتل النفس
 شهادة شاهدين ولم يقبل في الزنا الا اربعة فاني يقولك القياس ثم
 قال وايما اعظم عند الله الصوم والصلوة قال الصلوة قال فما بال الحاضر
 تقضي الصوم ولا تقضي الصلوة اتق الله يا عبد الله ولا تقس لدين برياك
 فانا نقف فلا ومن خالفنا بين يدي الله ثم نقول قال الله تع وقال رسول الله
 وتقول انت واصحابك سمعنا واربنا في فعل الله تعالى بنا وبكم ما شاء افهم
 ولتقتصر في ذكر فضايحه كل ذلك القدر فانها لا تكتفي به وهي الاشهر ارجى
 لا تفخر على ولي النعم ومن لا يفي به اليسير لا يفي به الكثير واما باق اقول الله
 فليس لنا عرض نقضه ففرض عنه صفحا ونطق بمن كشما ثم قال في شرح
 ما يتعلق بقلي حسب الهداية قال الله تع يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة
 فاعسلوا وجوهكم لاية ففرض الطهارة غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس بهذا
 النص لفظه هذا قوله بعد النص فاحلم ان في طهارة الرجلين اربعة احتمالات
 وقد صار كل واحد منها مذموبا بالجملة ذهب اورد الظاهر على الاصغر فاني ومن يجب
 والخير من هبلدي على الجبائي العتري ومحمد بن حركم الطائفي الذي هو اجل من الشيعة
 لا محمد بن جبريل الطبري المشافعي الا ما كان في الوهاب والسيرة من الامامية والنص

مذهب لصاحبها والتابعين ولا يمتد إلا أربعة وخمسة عشر من أصحاب السنة ولما
 قال هل الحق الفصل ثابت بكتاب السنة واعترض عليه بأنكم وجهتم
 قراءة النص في قولهم وارجلكم بوجهين الأول اللطف على الوجهين الأول
 الثاني تقديرا غسلا وانخرج انتم في الثاني منه مساويا فان بابا لتقدير
 واسم وكل من ان يقدرا ما يوافق مذهبهم في الأول والآخر اللطف
 على الوجه وأنه كما لا يخفى على من ينظم الكلام لان مصدرا من قبيل ضريت عيدا وهو
 ولكن متاخلا وبكرا يجعل كبر عطف على نريد وارادة أنه مضر وكما حكم
 وهذا استخراج المستفاد منه الطبع ولا يقبله الا سماع فكيف يحتمل اليه
 ويحمل القرآن عليه فتعين اما اللطف على محل الرأس واما جعل الواو
 لامعية وكل من هذا يخرج فيلزم عليه وقد حملت قراءة الجهر على محل الخفي تاريخ
 وعلى الجهر لا تارة وعلى اللطف على الرأس لا امتناع في سبب الترخيع وعلامة على ان هذا
 الاخرى وهذه محال بعيدة وتوجيهها غير يسديده العمل على سبب الخفيين
 فبعد ما ظهر اذ لم يخرجها ذكر ولا دللت عليها قرينة وليس بها في الجوازات
 جدا فكيف تعدلون في الآية عن الظاهر وتعملون على هذه المحل التماس
 الغير المتبادر واما الجهر على الجهر فضعف جملته لا تكرر التماسه فكيف يليق
 الركوع عليه وحمل كلام الله عليه ثم من جرح في ما جرحه بشرط لا يوسطه
 اللطف وبشرط ان لا يشرع في جرحه في النسخان مفقودان في الآية الكريمة
 فالقول به عدل عن الطريقة القومية والجمادة المستقيمة في اللطف على الرأس
 ليس غسلا خفيا تشبها بالسحر فهو من لوردة حسا الكثرة تلكه طاهر لا متسا

فاما المصطوف في حكم المصطوف عليه باتفاق النجاة وهو يلحق من تشبهه ان يقول
 الكرمية يدا وعمروا وحمز خلد فكذلك يلحقه مشاركة في الشخصية بل لا
 على ان الامامة كان اكراما فليلا شبيها بالخرقة وايضا لا اريد بالاسم بالنسبة
 الى المصطوف عليه حقيقة بالنسبة الى المصطوف للفصل الشبيه بالاسم يكتفي
 استعمال اللفظ في الحقيقة والمجاز وهذا مما يلحق بالتعمية والاعاز والتعجب
 لان محشر من عرف هذا الآية من اجل الامر في اغسلوا على ما يشمل الوجب
 والندب قالوا لن تناول الكلمة لتعنيين مختلفين من الاعاز والتعمية
 ثمانية جزو مثل هذا واما ما اشتد عليهم من السنة في ومعارض مثل الجرد
 عندنا وما نقلوه من ما ليس يكذب به ما اشهر عنه ونقلتوه في كتبكم
 من ان مذهبهم المسموع وقد نقله الفخر الرازي واما حديث عبد الله بن عمرو بن
 العاص قال تخلف النبي في سفر سافرا فادركنا وقد ارجعنا المصغر فجلنا ثوبنا
 ونسج على ارجلنا فنادى يا علي صو ويل الا لعقاب من النار من اولئك فبعد
 تسليمه لا يدرك الا على امره صلى الله عليه وسلم فبطل الا لعقاب فلعنوا بغيرها
 فان اعلموا بالبحار ليس هو اثمهم ولشبههم حفاة في الاكل بغير عقابهم تنشق
 كذا او قلنا علو عن نجاسة الدم وغيره وقد شق اثمهم كانوا يبولون عليها
 ويؤمنون ان البول على وجهه كان صدقة امرهم فبطل الا لعقاب فلعنوا كما
 لذلك تواترته فظن انه من اوضو ثم نقول ان عبد الله بن عمرو الذين
 قوضوا في حق الراجلهم كانوا من اصحاب علي رضي الله عنه وكانوا يعلمون
 ومنكروا في ذلك الا ربعة بسنن رسول الله لشاهدتهم افعالهم وسامعهم

اقول بغير واسطة خصوا الاموال للزكاة كل يوم كالوضوء ولا يران منهم
 ارجلهم كما فرقة ورواه عنهم لم يكن تشهيداً عن انفسهم بل لاعتقادهم ان
 من الوضوء شاهدتهم لوساعهم فذلك من سؤل الله شمس هذه الخ
 انه صاعده عن السطح الى ما تضمنه الحديث امرهم بغسل اعقابهم ولا يخفون
 تحصيل الصلوة والسلام بالاعتقاد بكونه مما فعلوه من السجود بقرير عليه
 ظاهر فيما قلنا من ان اهل الغسل عما كان لازمة الغساسة ليس الا هذا الحديث
 كالاية الكريمة عند التامل لما لا علينا انظر ان في ما اردنا ذكره من كلام المخالف
 اقول علم ايها الاشع والظن للوزير سبحانه عنك لشروط غسل منك
 ادناس كل محد وثرا ناولنا لتزنا في هذه الرسالة الواقية والعلالاه الشيا
 ان تغسل سواد ما حبر المناصب فغسل الرجلين من الواح افند اهل الاضنا
 ونقطع ايدي ما ذكره من حجر اهل الخلاف وارجلهم من خلاف سيم التقوض على
 احادهم التي لا تفرق في الخلاف فيهم التي استعملت الجدل والاعتساف في عدم
 جواز الاقدام على الحق بوجوب غسل الاقدام لكن بنينا ولا بد من قبل حجة الحديث
 لتلايقهم ورواه عن تقوض اعداء اهل الدار فيقول قرا هذا البض من الخلاف
 عن الصراط المستقيم والظهور القوي فان التامل في الاية الكريمة يتبين لعدم
 دلالتها على مطلوب الغاسلين وعظام ابدانهم والنصفين من علم اعدائهم
 قلنا في رواياتنا على مذهبينا حين بيانه انه قد روافهم وابن عامر ويعقوب
 ولكننا وعاصم في رواية حفص وارجلهم بالضرب فلا فرق من اقرعوا منهم
 حمز وبن كثير وابوعمر وعاصم رواية ابى بكر عنه وارجلهم بالبحر الحسن

لما كان في
 ان في هذا
 "الناسب"

بالرفع ولا ريب في أن قراءة الجرك المصحح من هذا كلامية كحاشية أو قرأه المصنف
 لأن كانت في باء المصحح ثم لم يكن النظر الذي هو كذا باءا أو حملت على الغسل
 صار كلاما مائيا خارجا على لفظة الغسل وادخل جملة في أخرى قبل مقامها
 ولما في الرفع تقدروا مغسوة ومغسوة ما ينبغي بالثاني اقرب لقرب وبالحال الحكم
 يكون الآية نصا للغسل لا إطلاقا فيدل على غلبة ما هو جاهر والشقاق كيف
 ولو لم يكن ظاهر في المصحح كانت كمال عمله كذا ما لأن تكون نصفا الغسل فلا يجوز
 أن يستعمل على غلبة بالاستقلال فإذا أخذ لاحتلال الاستدلال فكيف لا كان ظاهر
 فالمصحح على ما في الفريتين مام قد روى الفريقان عن ابن عباس أنه قال إن
 نوحا والله المصحح يابى لما روى لا الغسل قال الشيخ من أهل السنة نزل
 جبرئيل بالمصحح وما كان قتاده منهم افتقر من الله غسلاين ومحمدا وسك
 التعليل عن علي قال والله ما نزل القرآن إلا بالمصحح وقالوا لوضوء غسلاين
 ومحمدا هذا كله في دلل المصحح على أن الفريتين لا يمام أهل السنة
 أمر يلحق في جواب محرم الماصح لا لأن الاجزاء تدل على الغسل وهو مشتمل
 المصحح دون العكس فإن الغسل اقرب للاحتياط فوجب المصير اليه كذا
 قال في التفسير لكبير ومحمد الدين ارباب المصحح في الفتوحات بيان
 من يقول بالمصحح في هذه الآية يرى ومستند عباقة بتمامها فيما سيح
 فانظر إلى أن المصحح لا يدخل العمل وهذه الروايات التي رويها عن صاحب
 رسول الله صلى الله عليه وآله في باءه صوابا في المصحح وجامع أهل البيت
 عن الخطيب والذين بالمصنفين يتفكسون في القرآن بالانفاق مويده

والروايات عنهم فذلك أكثر من أن نحصى وأشهر من أن نخفى فكيف يحكم
 حكم الهداية بحكم هذا النص ويوجب الفضل على طريق الإجماع مستطير
 على تفصيل ذلك في نقض أقوال الحشية التي دقيقت ان للماسحين هم أهل الهداية
 وعلى الله التكلان في البداية الزهانة والنعطة تكلان عنان مسوح العظام
 إلى هبداء دفع كلام الحشية مقل قول له الذي هو رجل من الشيعة المخذلة كذب
 واقتراء فان وجوب المسموح من ضرريات هذا الامامية ومنكر ضرر هذا المذهب
 على التشيع كما ان منكر ضرر ومحالدين يخرج عن الاسلام فكيف يقال انه من
 الشيعة وقد اعترفوا بالنسبة ان المسموح مذهب أهل البيت فكيف يجوز
 المحقق ان ينكره شيعي ام هي نعم هو الطبر الشافعي كما صرح به السيد نور الله
 نور الله عقدا فاقلاهن بعض المخالفين كما سيأتي ووليت شعري فلهذا
 المؤثر عن كونه من أهل غلته والحال ان كثيرا منهم قالوا بالتحريف فلا
 مفر له من الاعتراف بكون التقييد هذا لبعض المنتهين بأهل البيت كيف
 وقد قال الجبائي كما اعترف هو ايضا وقاله الحسن البصري كما في التفسير
 الكبير وذهب إليه محالدين في الفتوح وهو عن غلته مذهب من أهل
 الكشف والكرامات حيث قال ان مذهبنا الحق والمسموح بظاهر الكتاب والفضل
 بالنسبة قولهم ومن الامامية الخ اقول كلامهم في سبيل همة
 أهل البيت وكبار الصحابة والتابعين قال الفخر الرازي في التفسير الكبير
 ان العقول نقل في تفسيرهم عن ابن عباس بن سنان مالك ومكر الشيعة
 وابيض محمد بن علي الباقر ان الواجب فيها المسموح وهو مذهب الامامية

الفتوح الملكية وهذه كونه في كتابها مائة ايضا قال في محلى لدنوا والفتراء
 في قوله تم واوجله كغيره اللام وكسر الميم على الحذف عن المسح فالحذف
 او على الغسل في الغفر فذهبنا ان الغفر في اللام لا يخرج عن المسح فان هذه
 الواو قد يكون واو معروا والمعية تنصب تقول تام زيد وعمر اتريد مع عمر
 فجة من قبل بالسهم هذه الآية اقوى لانها لا يشاركها في الالف بالضم في الدلالة
 التي يعتبرها وهي قمر اللام ولم يشاركه من يقول بالغسل في حضم اللام لانه
 كلامه فانظر حين الانصاف كيف اسقط هذه العبارة من الميث وذكر
 باقى كلام الشيم بالشين والميث وتعمها قيل اذا لاحت جلبا للمعا فاصنع شيئا
 وكتبا لا يعين ليس نادرا الوجه من شاء من ولياته فليظفر فيه حتى يظهر عليه
 حقيقة الحال ثم قال قول الكلام في هذا المقام طريقان الاول في
 الاعتراض المذكور وجعله كالصياح المنثور هو مشتق على عجين الغفر الاول
 متعلق بالكتابة قراءة الضبط ليل قويم وبرهان مستقيم على وجه الغسل
 اذا بقدر سحره لا يعطف على المحل لان تقدير الفعل الخاضع لعطف على الفعل
 باللام عن التباس المعنى المقصود بما بقا فذهبنا لاعتراض القرينة المبينة
 للام وهم هنا يفتقرون التباسا على وجهه لا لزام ولان المعترض قد اعترض
 حيث قال نحن وانتم في الثاني منه ما في كونه الاول سئى فان باب التمسك
 واسع وكل زمان يقدر ما يوافق مذهبه ويبان الاعتراضان للساقاة بين
 نقد والغسل المسح ينافى رفع اللبس عن المسح واما على وجه التحقيق فاصح
 عطف وجلكم على ايديكم وهو العطف على فاعل المعترض الذي هو الاصل بشرط امكان

توجيه عامل المصطفى على ما لا يمتنع من إمكان ما يريد أو عدمه كما كان حال
الاحسن يتحقق في هذا المقام لأن السمع بالروى في العبارة منقول بلايد
المصطفى المبتدأ ومناسبة مناسبة تامة فلا يكون هذا الكلام من قبيل
خبر زهيد أو غير ذلك من الأخبار بل لا بد من أن يكون خبرا مضمونا بل هو من
قبيل قولك اغسل يديك واسم بالمنديل وجعل يدي واسم يدك
المصطفى بالمنديل بناء على أن السمع يتعدى إلى مفعولين البتة كقولك
واسم بالثنين عصف لاثم ولا لالة لهذا الكلام على تقدير مفعول سوى
اليدين المفعولة مع أنه لو قد استعمل أو عطف على المحل يكون تقدير الكلام حينئذ
السمع برؤسكم واسم على رؤسكم والباء في الأصل ليست لا بمعنى الاصاق
صريح به سببه وقا لوامتها الحقيقة العام المجمع عليه وقد دخل باء
الاصاق وسيلة حقيقة وحكمي اذ يتوصل به إلى المقصود وهو الاصاق الشيء
بهاط الوسيطة لا قصد زائدة على ما حصل منه المقصود ولا لم تكن وسيلة
اليدين المقصود ههنا اعني الاصاق مع اليد بالسمع يحصل من بعض الراس
الراس أكثر مقداراً مما نعرف من مسحة من اليد ولم يتم دليل في الكلام على كون
الاستيعاب مقصوداً مثلاً لبعض من هذا الوجه ولا غير نقول للمعقود بعد
ههنا إلى لالة وإلى المحل وإلى المصطفى صلة للاستعانة تدخل على أنه قولك
سمعتك المنديل إذا ملكي مراد دخلت الباء على محله كقولك سمعتك بالمنديل
شبه المحل بالاله فلا يد على استيعاب المحل لأن لالة وسيلة وإلى وسيلة
تؤخذ بعد ما يتوصل إلى المقصود هذا على طريق التحقيق ولا يحيل الكلام

فتقول قد جرح المقتصر في كثير من مصنفاته بأن الباء في قوله تم واسمها
 في اسمك للتبصير ولا يخفى أنه إذا وقع العدل على سبوت بقوله لتبصير السائل
 الاستيعاء أو يحتمل الاستيعاء والتبصير يدل على إرادة الاستيعاء إذا عدل
 التبصير للتبصير بطل كما أن الجملة الفعلية تفيد الحدوث والجملة الاسمية تقتل
 الحثوث والتدوام فإذا وقع العدل من الفعلية إلى الاسمية تفيد الدوام إذا كان
 للأجزاء من الحدوث وقصده الحدوث ثبتت فرضية استيعاء سحر الرجل ولم يقل أحد
 الماسحين بل لم يقل أحد منهم باستيعاء سحر القدم ولا يجعل الواو بمعنى مع
 المصاحبة في أصل الفعل غير كافية في المفعول مع عدل اليد من المعية ولا شك
 أن وجوب مشاكسة سحر الرأس في سحر الرجل فرضان واحد ومكان واحد مما لم
 يرد به الشرع عند الماسحين أما القرب فلا يورث عند جرح الماسح هذا بطلان على أن
 الجرح لا يحتاج إلى حصول التعرض جميعه قراءة النص على مذهبه فيها وأما الكلام على الوجه
 المحل البطلان وأغنيها فإن الكعب الواقع في هذه الآية ليس غاية للسحر بل
 الكعب الواقع في هذه الآية كعب متعدي في كل رجل والكعب المتعدي في كل رجل
 ليس غاية للسحر الكعب الواقع في هذه الآية ليس غاية للسحر فيكون غاية للحصل لعدم
 القابل للفصل وهو المطلوب ما نصه ولو جحد الأول أن المراد من قوله أيكم
 وأرجلكم ما لا يدلان والرجلان أو أكثر من ذلك الآية دليل على الأول لأنه لا يجمع
 إلا إذا كان هذا الخطاب متعلقاً بكل واحد من المومنين بملاحظة الانفراد فإن
 أيكم المومنين وأرجلكم على اجتماع الزمن الاثنين في الواقع وعلى هذا التقدير
 لا يجمع جمعية الوجوه والروس ولا يجمع الأهر بفصل الوجوه في سحر الروس

بالنسبة الى امور المفرد ولا شك ان الخطا واجب ان يكون الملاحظة
واحدة وايضا لا وجه للعدول من الكعب الى الكعبين بعد ذكر اليد في
الارجل فائدة الميزان والرجلين في تعيين الثاني ولما امتنع تقسام
الاثنين من حيث انهما اثنان على الزايد على الاثنين يكون الكعبان
اثنان للمؤمنين بتوسط الارجل طبعاً ووضعاً مقابلين بكل واحد
من الارجل ولا وبالذات مقابلين بكل واحد من المؤمنين بتوسط
كل واحد من الارجل فيكون الكعبان في هذه الآية متعدداً في كل رجل
والا لا يصح احداً مقابلين وهو تقابل الكعبين بالارجل مع كونه تقابلاً
اولياً والثاني ان العدول من صيغة الجمع الى كعباً بعد ايثار غرضاً
المرفوع على المرفقين ومن لفظ المفرد الى الكعب مع كونه مقتضى الوحدة
يدل دلالة بنية على انه قد سرح يجعل امر الكعبين للفرق بل عتبه
الكعبين بالنسبة الى كل رجل اما الكبرى فلانه قد ثبت باتفاق المواتر
والخالفين ان الكعب الذي هو غاية للمسح عند المسحين واحد في كل رجل
فقد علمت على ان كعب الرجل لا يطلق على معنى سوا المعاني الاربعه بل اتفاقاً
احدها فيه ظهر القدم امام الساق والثاني نفس المفصل الثالث العظم
الناتق المستدير الموضوع تحت عظم الساق حيث يكون مفصل الساق
والقدم ذوا ربعة طارفتان منها داخلان في حفرة العقب واثنان
اخران يدخلان في حفرة عظم الساق الرابع احملنايتين عن يمين القدم
وشماله ومن البين ان الكعب عاية للمسح بالاعمال الثلاثة الاولى على الخط الاول

النصيب غير اغسلوا الا وجهه اذ اغتيا را غسلوا دون مسحوا ترجيم بلا مسح وحده
 النصيب من قلة التدبر ان مراد الشيخ بقوله نحن وانتم في التأويل ما سوء
 ان الامامية ايضا يقدرون مسحوا كما انهم يقدرون اغسلوا فانوا حر عليه
 او حر وليس الا لركب فان الشيم يصيد الا برادع من جهة النصيب لزام
 التقدير من الخالفين في محصله ان جعل رجلكم محلا للغسل كالأيدي
 والوجوه لا يكاد يتم بوجه من الوجوه لان باب التقدير واسع فيمكن تقدير
 امسحوا كما يجوز تقدير اغسلوا وحر بمقتضى المعارض يتساقطان فلا
 يصح لكم تاويل الآية بالتقدير ولا لنا القبول عليه ويرشد اليه قوله
 رحمه الله فتعين اما العطف على المحل وجعل الواو للمعية فالتفدح
 ولا ح وانضم حتى لا تضاعف ان ما ذكره من اشتراط جعل التقدير برفع
 اللبس ارد على من خصص لا رجل بتقدير اغسلوا لا على الشيخ قدس سره فما
 ذكره لنا الامليان وعليهم لا لهم لا يقال مقتضى المولى ليس لا يراد بالشيخ
 بل هو فيهم دخل ابطال جميع الاحتمالات المعقولة للصواب على مسلك المحققين
 لا نأقول هذا مع كونه خلاف ظاهر كلام المور فانه يصيد لا يراد على الشيخ
 لاسيما نظر الى انه ذكر في اثبات تحقق الا التباس فيما سكتا في بيان الامام
 ان الشيخ قد اعترف بالاجتماع بين التقديرين سواء كان الا لزام باعتبار
 على غيره لا يتم منقوض بورد على اهل نخلته ايضا لاجل ترجيم على
 بالتقدير كما او مانا اليه وايضا بنافي قوله فيما بعد هذا على الوجه الجرح فلا
 تغفل واما ثانيا فلان الا لتباس ممنوع وما ذكره في بيانه مدفوع كما

سيكشف عنه الغطاء كيف دائما فيجب الالتباس لو كان محل المضب على
 العطف على الوجودي سابقا وليس كذلك لاستلزامه ان يخرج كلام الله الذي
 هو مرتبة الالهة من المضادة ويلحق بالكلام العاقل لمزول وادى قسوة
 رافعة للالتباس في معنى ثما بين او لا حكم الغسل شرعي في أحكام
 اللحم وكيف يتجوز ما قال ان يقع الغلط بين حكم جنين وحكم آخر مغاير له
 من الأحكام قبل تماميته في كلام الله الملك العالم والقلب بأفادة
 الفصل لترتيب لا يتم على مذهبي حذيفة اتباعه مع حصوله بدونه
 ايضا ثم هل المستحسن يكون الايالكريمة على اسلوب واحد مطابق لما يقتضيه
 العقل وليست تحسنه فنجعل الى الموافق غاية للفصل والى الكعبين المشي والرس
 مقابلة للوجودي والا لاجل الاتيكام يسقط كلام الملك العالم عن كونه على
 غير واسلو واحد يقال بان الارجل مضمولة وان كانت الروس ممشوقة ولا
 يجتنى بفافلة احب بين العقول المعطو عليه مع العجز عن التبادر
 ولا وضوح المعنى بحيث لا يسبق الى ذهن احد من العقلاء ففلا العطف
 على العمل وامر على تقدير جعل الارجل ممشوقة وعطفه على العمل يتناقض الفاعل فان
 ولا يلزم من خروج الكلام عن المضادة مع تأييد باجماع اهل البيت الذين هم
 احلم بمجا الفزان بالانفاق وطهرهم الله من ادناس الذنوب تطهير او مع
 نقاضد بالاكخبار الصالح المنقولة بين الفريقين فبعد هذه
 وتلك لا يحكم بالالتباس كلام التمس عليه الحق مع الباطل فخطا ان ما قال
 الشيرازي من كوننا سواهم الخالفين^٢ القديري على سبيل التنزل والمقتضا^٣ معهم

فيترجم تقديره معوا على تقدير غسلوا ايضاً بالنظر الى اقرب اللفظ والتبادر
 وعدم الالتباس بالرجوع اليه كاشفاً القناع عن وجوهها وأما ثانياً فإدراكه
 على تقدير تسليمه لا يتباس لم يقيم دليل يبيح به على عدم جواز العطف على المحل
 حين الالتباس بما ذكره من أنه لا بد للتجوز من قرينة فصرح بتيقن كون
 العطف على المحل مجازاً وهو م لو سلم فهو من المجازات الواجبة الثانية المنجزة
 ونسلك المجازات في التبادر، لو قرع كثر في كلام الله سبحانه وكلام العرب لغزاً
 في خطبه ومعاولاته من عدة كلامهم منطوقاتهم ومفاهيمهم بلا ذكر احد بل هو حوكم
 الالتباس على العطف على اللفظ والعطف على المحل لكونهما ايضاً بايعاً ومنه قوله
 خشف صبره وصداً نيداً ينصب الصبر وقولهم ان زيدي في الدار وعمر ومثلان
 تأتيه فاك درهم وكرامك بالخزم ونحو قوله تعالى ومن يضل الله فلا هادى
 ومن هم بالخزم عطفاً على موضع قوله هادى كما اضربه ابن هشام في معنى
 اللبيب قوله تعالى لو لا خزنة لال محراب فاصدق واكن في الصالحين طوعهم
 السيف والغارس وعلقت اكن على محراب فاصدق وكذا في قرعة تنبت بالذهن
 وصبط الاكلين وفي قول الشاعر ما لو اهاب لائمة للحيان وعبدها
 على احتمال ذكره عبد الرحمن النخعي وقال الاخره معاً انا نبشراً فابحج فابشراً بالبيان
 ولا الحمد لا فقره هـ هل انت باحت ردينا احبنا ناعبد ولا نطاعنا عني عني عني
 عطفاً على محله ينادي قد سوغوا ما هو اجد من ذلك وهو العطف على المعنوي على
 التثنية كقوله هـ جئني بمثلهم وبكالحقهم هـ او مثل اسرة حمزة بن سيار
 انصب مثل علي العوفان معجزة مثل بني يدر هـ هـ اسلمهم ان اعطيتهم فاهم فاهم

س بذلك ان كنت مدركا ما مضى فلا سابق شيئا اذا كان جائداً وقول الاخر
ما الحازم الكثر محققا ما لا يبل ثبات كبري الهوى الحق غلابا وقد قال سيدي به
والطليل قوله نعم ولو لا اخرتي لآبته لجزواكي تبوهم ان اخرتي الى اجل قريب لم تبق
ايمن يتقى ويصير بيلبات ياك يتقى وجم يصير على فراقه قاتل صنه في المرفوع انهم
اجمعون ذاهبين في التاكيد وانك وزيد اهابني العطف على ما قيل قوله نعم
ومن وراء استحقاقه بين فتح الماء كانه قيل وهبنا له اسحقا ومن ورائه
يعقوب منه وحققا من كل شيطان ما ذكرناه عطف على معنى انارنا السماء الى اننا
وهو ان خلفنا الكوكب السماء الدنيا زينة السماء ونظاير وكثير وايضا لم يذكر
احد من النفاة في مواعيد العطف على المحل تطرق الالتياس العجب انهم صرحوا بان
الالتياس انهم الجبر الجبر اوسع ذلك يعقل به الخ العطف فيما نحن فيه بيان ان ابن
هشام المحب في قال في العطف على المحل عند المحققين ثلثة شروط احدها ان
يظهر ذلك المحل في القصص الا ترى انه يجوز في نفس زيد قباير وما حله في من امره
ان يسيطر الباء مقتضى من فترفع فلا يجي مررت زيد وعمو العدم جازم في عيدا
بجلا ليس يدب قباير ولا فاعلا واجازا الفارس في قولنا نعم واتبعوا في هذه الدنيا امة
ويوم القيمة عطف على القيمة على عمل هذه وثانيها ان يكون للوضع نحو الاصل
فلا يجي هذا ضابطا بل واخيه لان الوصف له المستحق الشرط المحل الاصل العمل الكائن
لا المتعلق بالفعل خلافا للبعثا مدين وتلكها جميع المحل اني الطالب لذلك المحل
ان زيد عمو فليان لان الطالب للرفع هو الاستثناء وهو التجرد وقد زال جازم
ان زيد قباير وعمو الخافه عمو معطوف على المحل الجازم هذه بعض الجبرئين لا يتم

فثبت له المحرّف وانما منعنا الاول لما فيه اخر وهو توابع عاملين ان ولا يبدأ على
 معلوم واحد واجازها الكون في لانهم لا يشترط في المحرّف ولان ان لم يعمل على
 شيئ في المحرّف هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها انتهى ما اردنا ذكره في
 من لا اختلاف واعلم ان المرد من هذا الكلام ان جواز العطف على المحل المنفرد
 بهذه الشرط بالعرف لا عم الشامل الصوة وجوبه ايضا لا يجب لبعض المواضع
 وهو ما اجتنب العطف على اللفظ والمانع هو عدم توجه العامل اليه كما في اجاء
 من امر اقل ولا زيدا فانه صرح في بيان العطف على اللفظ ان شرط امكان
 العامل في العطف لا يجوز في نحو ما جاء في من امرأة وزيدا لا العطف على المحل انتهى واما
 اذا فقدت الشرط امتنع العطف ويما نحن فيه ليس شرط من هذه الشروط
 معفوق لاجاز العطف على المحل بالاغاية وما ذكر من اهل من اللبس فليس من هذا
 من الشروط المستغنى عنها انك تربط نافي الامن من اللبس بالدلائل لقاطعة و
 البراهين الساطعة فلهذا لم نجد على ذلك وينبغي التحقيق بهذا المقام لك
 قلم اما على وجه الالزام الخ فيه ما فيه لوجوه احدها انك عرفت ان
 الجاني رح لم يوجب النص على مذهبه بتقدير امسحوا حتى توجه عليه لا الا
 بل كره في ابطال تقدير الخصم فتوجيه الالزام عليه ليس بوجه واما كون
 مراد الناصب لزام على غيره فغيره فغيره ان احدا لم يقل بالتقدير ولا فلالذات
 بل في مقابلته تقدير الخصم وعلى تقدير التسليم فالالزام عليه باعتراف
 الشيخ كما ترى مع انك عرفت انه يمكن ان يقال ان ما ذكره الشيخ على سبيل
 التزني وثابته ان الوجه ادعى تحقيق الالتباس في صورة التقديم والعطف

على المحل وحالية مما يظهرون كلام الشيخ بعد التسليم ووقع اللبس في المقام
فلا يتم التقريب وثالثها ان تحقق اللبس بالنظر في التقدير فيقطع لا يستلزم
تحققه بالنظر للدلائل خارجية قاطعة ومما في الشيخ هو الاول فلا تغفل
قوله وهو العطف على المعز الذي هو لا يصلح لا يدع عليك انما قد اوجنا
سابقا ان العطف على المحل سابق في شايه فابعد عنهم في سعة تلك كلام
لا يحتمل القرينة واصالة العطف على اللفظ باعتبار رجحان العطف عليه انما هو
اذ لم يكن محلا لافضائية ولم يخرج الكلام عن حيز الدلالة على المحل وفيما
خرج فيه لما كان لصفا فحده موجزا وهو لا يتم التعقيد والخطا في كلام الله
المنزوع عن الاشكال على طينيل بالفضاء على تقدير العطف على اللفظ امتنع
بلا لا يمكن من يقول لا كرم زيدا وعمرا وضرب بكر او خلد العطف على عمر عدا
نريد فكيف يحمل كلام البارى عليه وكيف يركن العاقل اليه فلم يكن بد من العطف
على المحل وليس معنى اصالة العطف على اللفظ بعد التسليم انه لا بد من الضمير
ولو خرج الكلام عن الافهام ويسقط عن حد الانجاز ويبلغ مرتبة التقية
والانجاز وتوضيحية ياتي في قوله الاتي قوله لان السمو منوط بالانجاز
على الفطن الذي جعلت سرته على الانشاء وليت طرية عن الاعوجاج والاشا
انه لو كان رجلا معطوفا على اليديكم من فاضلة حكم جدي بعد
لخرج الآية الكريمة عن الضميمة وصارت مثل قول من يقول ضرب
نويدا وعمرا واكرم خلد او بكر العطف بكون عمر واوادة انه مضيق وكلم
ولا يخرج ان من يتكلم بذلك الكلام بعد ما يلحقا رجاء العطف والاشا

ولو اني عرضا على بكم الامم مشتمل على عطف لفظ مذكور بعد عامل بعينه اعماله
على العطف مذكور تحت عامل مقدم مع معموليه على ذلك العامل مع البعد ^لحيث
اللبس الفصل لكن تيريدى المعطوف والمعطوف عليه استلزامة لا خال ^{اللفظ}
حيث الانتقال من جملة الى جملة المحرر قبل تمام الغرض من الاولى لاستحقاق
الملاح في اتمامه عليه فكيف تركب مثل ذلك في كلام الله الذي رتد
فصاحه اتمام فعحاء عدان وكلمت فتتقد كالامان به السن السن من بلغاء
قطان وما بين وجه الفرق بين الآية الكريمة على تقدير عطف امر جاكم على
وبين المثال المذكور من كون مسر التوسن وطا بالايك المتبلة فغارق
لا يجوز نفعوا ولا يسمي لا يفي من جوع لان محرر العلاقة الناقصة ^{بعض} فمن
الوجه لا يصح ارتكابه الفاصلة بل لا بد من علاقة يتبادر الى ذهن السامع
جتمه لمقصود التكامل ولا يريد ان يعرضت تلك الآية على من اذع مناسبه من
كلام الغرير على سنجو فيهم كلام العرب في الجملة ولم يكن مستانسا بذكر الامامية
ولا منذ اهل السنة لم يتبادر ذلك الحجة اصلا الى ذهنه ولا تكون تلك العلاقة
الناشئة كافية في الالزام بل هي من قبيل ان يقال في المثال المضروب ان تكبرا
على عمرو ولا غيره وفاصلة قوله الكرمية الدلالة على ان ذلك كان ابا بكر وفاصلة
بذكر الامامة لا يقدح في صحة العطف فلا يرتبها قال في ذلك بعيد ^{عطف} من الاضطرار
ولا يمكن ان يفتقر الى غنسا كيه ولو كان كون السحر منقيا باليدش ونفس
الامر ما في جواز العطف لصحة قوله اغسل وجهك ويديك واسح اساك
ورحلك بعطف رحلك على وجهك وفيها وايضا لو كان العطف على الفاعل محنا

نفسه واخرى بالباء حرف الجوهر في الصحاح خربانه يظن سحر بالراء من الدما عينه
 قال الجوزي في المحرر في الضمير قال في شرح الوقاية ان هذا اميل مسحت بالحاء يراى
 ولو قيل مسحت بالحاء يراى كذا ومثله قال فضل بن دوزن عن نافع بن اهل القر
 وتوضيها المقام ان المسح قد يذكر مع مضى وهو المسح تارة يتعد اليه بنفسه
 بالباء وقد يذكر المسح مع المسح به ولا اهل ان يستعمل المسح الذي يقع
 عليه امر اشئ من دون حرف الباء والمسح به الذي يقع امره على المسح به كما
 في مسحت الوجع بالنديل لا يعطون يقال مسحت بالوجه وقد مر ابن هشام
 بان الاصل دخولها على المنزلة لا على المنزلة سبيل القلب المسح قد يقال
 عليه الباء لا الضمة او تبعضية من اختلاف الراء والمسح به الذي هو الاء
 المسح لا يستعمل في الباء الا في افعال الاستعانة اذا عرفت ذلك بان ان يروى مسحت
 الاوّل ان تكون الباء التبعضية او الاصل اقية داخلية وهو محل النصب بالضم
 لكونه ممحوا ان كان في الاستعانة وفي الكلام قلب محذو اي مسحت او مسحت بالاء على
 في العنة عن بعض النحاة وعلى التقديرين لفظ الراء في محل النصب لكونها مسحوخة
 الى تقدير مضى اخر فقل انهم من كونه متعديا الى فعلين ولو محل التعدية
 هو ما نعلم هذه الحال فثبت كون الفعلين هما لا بد منهما من معناه لا يخفى من جزم
 الذين ان ما لو نكبه خلا لاكثر اهل فقه من تقدير الفعل الاول لا مسحت في لا يظن
 ايد يكمل ليس معنى الفعل هو عليه لانه بصير العجز اسحقا يديكم يروى مسحت
 كلا اخر في التبادر ومراعاة العطف على اللفظ ان يعطف على ذلك العطف فيقول ال
 مسحت في جملكم فثبت ان الراء من ان المسح يتبع نفسه ولا حاجة الى افتقار

مفعول آخر عندنا وأما على زعمه فخطى تقدري العطف على أيكم المقدر لا بد من
 تقدير مفعول ثانٍ لا سطر وهو ما يؤيد سكم للذات ثانياً أو لا ولا على الأول
 فيستدل أن يصير هكذا اسطر أو حاكم بوسكم ولا مغفلة ولا لثاني فلا بد
 وأن يقدر مفعول آخر كعطفه بالأول أو الماء وخروج مفعول المساير وهو لا يعطف
 على المقدر أصلاً بل على عطف على أيكم المذكور لوجه وجوهكم كالمفعول على عبارات الذنا
 نزل الخزانة والتعقيد عما كانا عليه من قبل ذلعه تقدير ما يصلح للعطف عليه
 التزام العطف على المعبية وترك ذلك لتقريب المعية ومستلزم من التعقيد كما لا
 نهر الوجه بكل العجائنه فالأول في العطف على أيكم معاً منهم قالوا يعطف
 على وجوهكم وهذا الأمر كان سداً لأنه يدل على اجنبية من العربية
 فان التوابع المتعددة إما هي توابع المتبوع الأول فان التابع هو كل ثانٍ باعراب
 سابقة من جهة واحد على أمثلة نزل الحاجب قال المشاعر الموصوف من الله عنه مثل
 قوله ثم ان الغنائم في فاقرة وكذا التأكيد المنكر لأن كلامها ملك المتبوع
 كالناتج الأول نفع وقال عبد الرحمن الجباري في شرح قوله كل ثانٍ هكذا
 منلج من لو خطه مع سابقة كان في المرتبة الثانية منه فدخل فيه التاليف
 والثالث وصاعد وقال بعض المحشين على شرح كل التاليف الثاني ان كان متأخر عن
 الحد وعبر بدخولين وثالثاً في الذكر لأنه قد لو خطه مع المتبوع لكونه تابعاً له
 لا تابعاً لتاليه يكون متأخر عنه بدرجة فيكون ثانياً انتهى وينبغي تحقيق
 المقام كانه والله الحمد على ذلك قوله ومدخول بباء الانصاف وسبلة المرتبة
 الأول أنه يستلزم ان يكون الباء زائدة كما اختاره القاضى البيضاوى في تفسيره

فلم يزل الكثرة ذكره على تقدير الزيادة في طمأ قلبه من راس اذا ثبات سميما
 الرجل على راسه فرع تبعض مسير الراس لا يثبت فلا يثبت ثباته من
 لا بد عليه من ليل فمكون من دخول الباء وسيلة في مدخول باء الاستعانة
 مسلكه في قولنا فلان به داء او به ضعف او به مرض الباء في الصاقية ولا دلالة
 لها على التبعض من انه قال عبد الله بن احمد بن محمد بن عيسى بن عبد الله بن محمد بن
 في تفسير المدرك المراكدا الصا السمع بالراس ما سمع بعضه ومستوعبه
 كلاما لمصنفان السمع راسه فاخذ المالك بالاجتهاد فاجاب الاستعانة
 والشاغل باليقين فاجاب قال يقع حاية السمع انهم موضع الحاجة قوله
 وايضا الحرفية مافية اما الاول فلانه فرع كون الباء للاستعانة دون
 الاصل فالابد من ثباته والعجبة قرح قيل هذا يكون السمع متعديا
 مضروبين ويقول هم هنا يكون الباء للاستعانة فلا تقبل ثانيا فلان ما ذكر
 من قوله سحبيك السنديل بعير الباء فيه داخل على الالة لان الظاهر انه سمع
 اليد بالسنديل فيوزن باب القلب والعجب كل العجب لله لم يعرف الفرق
 بين المحرك الالة في هذا السقام فالالة السمع هو السنديل
 الالة بالسنديل المسحوح به نعم السنديل المسحوق اليد الاخرى بالسنديل
 الالة بالسنديل وما سحوة بواسطة السنديل واسطة في العرق ثالثا
 بعد التسليم لا يستدعي التشبيه بالوسيلة من كل الوجوه ولا لزوم ان يكون
 السمع قوله وصحت بالثنتين عصفا لا تمدوا على بعض الثنتين كما لا يمد
 له من المدح بل لا معنى له والعجبة ذكر هذا القول في قوله السهايق تأميدا

له كما بالاول
 لا يسطع في الثبوت
 ان حاله في قوله

للخالقة مع وجوده عليه في الواقعة وطعم ما قيل به قال الذي نذبح فلسفه بجله
 شيئا وغلبت عن الخشياء بعد ان لا يكون من العاقلين قوله ولما عاين سبيل ال
 الخ اعدا من اهل كراهية الشيم الفخر هو لا اله الا الله كونه الباء للتبعية لكنه لا ينافي القو
 المختار عنه وجوبه لا لرجل اعدا منا فان لم تكن الا لامامية فسيبانيه في
 نقض قوله الاتي واما كون الباء تبعية فخر الباء للتبعية
 وان انكرها سيبويه الكنى اعترف بها غير واحد من علماء الفقه
 قالوا جعل هذا المورد كونه التبعية في الآية على وجه الازم من التحقيق
 وتصدق ما قلنا كلام ابن هشام فان صرح بذلك ثابت التبعية للباء الاصح في القام
 والقبية وابن لك قيل والكونين وجعلوا منه صبا يشربها عبد الله وقوله
 شرب بماء الحجر ثم رفعت عنه ليج خضر من ثم وقوله طارت فاهما اخذ
 شربا للترقيف بدماء الحشر وروى له عليه السلام رواه حماد بن عيسى عن حمزة بن
 زرار قال قلت لابي جعفر عليه السلام اخبرني عن ابن علي قتلان للسميع
 الرازي بعض الرجلين ففعلك عليه ثم قال يا زرار قال به رسول الله
 وتزعم الكتاب ان الله يقول فاغسلوا جي هكم فخرنا ان الوجه كل ينبغي
 ان يغسل ثم قال وايدىكم الى المرافق ثم فصل بين الكلامين فقال امسحوا
 برؤوسكم بغير فرائض قال بوجوهكم ان السمع ببعض الرأس كان الباء ثم قيل
 الرجلين بالراس كما وصل اليدين بالوجه فقال وارحلكم باللكعين فخرنا
 حين وصلها بالراس ان السمع على بعضها ثم فسر ذلك رسول الله صلى الله عليه
 واله قضيتين وذكر هذه الحديث وان لم يصلح للاحتجاج على المخالفين لانهم

متخافون عن سبغية اهل البيت الله مثل سبغية نوح من كرهها نوح
 ومن تخلف عنها في قوم خرقون لكنه لا اقل ليس اقل من كلام اكاراهل
 العربية وصناديد الخوئين لذلك الموقنين ولتقصير على ذلك مخالفة لاهلنا
 والاملا قول لا يخفى انه اذا وقع بعد الالح لا يخفى انه بعد عن العمل
 والافضل وسيل اللول ولا نسيان اهلنا فلا نالا نسلم انصار العمل
 التبصير في الادة الاستيعاب كيف ويلزم من مخالفة قراءة الضب لقراءة
 الجفران الجهر في السمع والتبصير في التاويل بحر الجوار ونحوه على
 كما سطر على عليه ولا بد من يقال باستجوابها ايضا في قبايل القرع
 ويكون الغاية في عدم ذل الباء في قراوة الضب هو التفتن او غير ذلك
 احتمال اخر به يحتمل القراءة وان يكون الضب ينزع الحاضر وهو
 الباء وقربته الباء الداخلة على الراء والضب يقرب من الجهر شائع ذائع
 لا ينكر منكر ولا يجد حاجته قد صرح ابن هشام في المغني بان معنى قوله
 انما ذلك الشيطان يخونك وليا انه يخونكم يا وليا انه ومثله تقدري في الجهر في
 الفعل ولو فيه فان معنى ضربه تاديبا ضربه التاديب خبت يوم الجمعة في فيه
 بالجملة لو كان حكام ادخال الباء ايضا في الاستيعاب كان تقدير
 الباء بما لا بد منه للتوفيق فكيف ذلك لم يكن نصا في بل ولا طاهرا لان محض
 الوقاية تفعل عن لاهل الجهرين كما أدى ان الفعل المتعد بنفسه فقد اشترك
 بين الاستيعاب والتبصير واما ما قل شارح الوقاية من انه انما يقال صحب
 الحايث اذ اقم المصحف تمام الحايث فقد صرح عصام الذين محض الشر المذموم

من محترما حتى يحكم به العقل السليم ايضا فان سوء الحايطة بقلبه لا يمكن الا
 ان يفرص قصيرا في غاية القصر هو مية ويكنه قلبه لا يحسن الا الطوفان فان لو كان
 الاخر كما زعم من ان لا يكون من بعض القرائن صغيا ولا فري بن الدين المسجحات وروى
 دعوىهم لو تمت لزوم استدعاء كل فعل متعد بنفسه الاستيعاب مع قطع النظر من ان
 السكاستي المعنى واما ثانيا فلا يرقم على ما ذكره دليل القياس على العمل المجردة
 الفعلية لا لاسمية لا يصح لكن بدليل فان القياس في القواعد العربية لا يجري
 وايضا اذا كان المقام مقام الفعلية وعدل الالاسمية دل على اللادام ولا نسلم انه
 كان فيما نحن فيه مقام التصريح بالباء فليس هو صاعدا عن التبعية كيف قد
 اعم خصا شروط جوار العطف على المحل في شرط ثلثة ليس ما ذكره في هذا وما كان
 انه من كفاية العمل الاستيعاب كان عليه الدليل بلفظنا منعة على انك قد
 ان قولهم خشنت بعدك زيد وصد عمر ولا يفيد التبعية لوقيل به لفساد
 الا لا محذور تحسين بعض صد زيد وتام صد عمر كما لا يخفى واما لانه لو سلمنا
 انه يفيد الاستيعاب فظاهر الآية على ذلك التقدير يقتضي استيعاب المستحيلين
 وتخصيص مسرور او لم يثبت باجماعنا وغيره من الدلائل الخارجية عدم وجوب الاستيعاب
 في مسرورين صونا لظاهر الآية الاله لا يشب عنه وجه الغسل او لم نظاير في الاحكام
 المشعوية كما لا يخفى على من الحق السمع هو شهود قوله لا تجعل الواو مجزعة الخ
 انت تعلم ان اجلال كين الواو الالهية موفى بمجهول في الدين العربي بالعمرية
 فان حدة كين الواو مجزعة تدركه في قن حاته فالقدم عليه قد في كشفه
 وكل الحكمة طرزا بحاله ودليل على عدم استقامته معالته وقد نقلنا عبارته

عن اخرها اتفاقا وقد سقط هذا الفايز عن عبارة الشيخ حتى يمكن القول بان ذلك لا
جعل الواو او ينجز مع ولو تخش من ان الواو اطلع على خيائته ومكانه من العلم
الامامية بجعله غرضا لسهام الملام وكيف يمتنع الحياء من الناس اذ لم يمتنع
الحياء من الملك العلم والخشية من عدل لئلا يمدد الخائنين والعاديين
ثم نقول بعد قطع النظر عن كون انرا او يحال امامه ومقتداه الذي هو مشروط
بالاطفال في ذكره من ان لا يبدل العية من اتحاد الوقت الحقيقي فمنع لا بد عليه
من دليل ليس اليه من سبيل بل الذي يظهر له بالمرئى المتدبر في فنون العربية
ان اتحاد الزمان المتدبر على المشهور عند اتحاد او اتحاد المكان كما عند بعض
فيه تغاير بل زمان والمكان في تعصيل المفعول الدليل على ذلك انهم سئلوا اتحاد
المكان فقولهم لو تركت النافذة فصيلتها لوضعها وظاهر ان اجتماع النافذة وفصيلتها
في مكان واحد حقيقة مستحيل اذ لا يمكن اجتماع جسمين متخيزين في خيز واحد
فالمراد للمكان الواحد عرفا تلك المراد من وحدة الزمان اذ الفرق بينهما
الزمان والمكان لم يقل به احد تصديقه ان ابن هشام قال احاصل له
ان قوله لا تأكل السمك ونشرب اللبن الواو فيه يجمع مع وانما لو يكن
مفعولا معه لان تشرب اللبن ليس اسما والمفعول معه لابد وان يكون اسما
وظاهر ان المراد من هذا القول ليس النسخ عن تشرب اللبن اكل السمك في
زمان واحد حقيقة بل المراد الاجتماع وان تاخر احدهما عن الاخر زمانا
ليجوز في الغرض واحد كما لا يخفى على من اشرب قلبا لاستيناس كلام العرب
ومثله قولهم لانت عن القتيبة وابانه فانه مفعول معه للتقريب فيه مثل

ما من مثله جاء البر والطيا لسه قوله وجمعت وفحشا ضيعة وقيمة ثلث
 خلال لست عنهما بموقوفان وفحشا مفعول مع مقدم على الموقوف المصاحب
 عند أبي الفتح كما في شرح الرضوي وكقول المبرك كيف انت وقصبت من تريد وقال
 في التوسيل فان خيفه فوات ما يضر فواته روح النصب على المعية ومثله
 الشرا يقولون لا تعتد لهم بالسك واللبن الا ترى ان تكون حتى مجيء مع شايح
 مثل قولهم قريت وحر حتى الدعاء ولا يمتثل الاجتماع في وقت واحد تطوع
 حاله مثل قوله نعم لا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم وقوله طيد يكم إلى المراق
 فاعلم مجيء مع وقد صرح يكون إلى معناها ابن دريم يخلصه وغيلان ابن
 احمد العوضي في كتاب العين وابوالعلاء في شرح ديوان المتنب والامام
 الراغب في لغ القرآن والآنحشيري والجبري والجهوري والفيروز آبادي
 كل في طابق وغايته وصحابه وقاموسه وغيره في غير هؤلاء لا يربطه لا معنى
 لوجوه غسل الميدين مع الموقنين دفعه واكل أموالهم مع أموالهم في وقت
 ونظائر ذلك كثيرة بالجملة لا يريد الوأومع مع على مع وصح ان يقال
 دخل زيد مع بكر في الدار وان كان احدهما قد ام الاخر ولا يشترط
 ادخالهما رجليهما فيهما في ان واحدا اذا تم ذلك فتقول لما كانت المعية
 العرفية مستحقة في مسير الراس الرطبان تقر بلبسهما من الاخر فاما جعل
 الواو مع مع على المعنى وفي هذا يكون النكتة الاشارة الى وجوب
 المواالات هذا هو التحقيق فتتبع كلام محي الدين بن العزلي ونقطة على ذلك
 فان العامل بغيره لاشارة والمجاهل لا بغيره العزلي سألته على ما نقله لا يور

المومنين والمزاد منه الاخر فيسفل الوجه اليدين وسحر الراس والرجلين لكل
 واحد ارم بالانفاق والانسيتية ان يجعل الكعبين غاية للسحر بالنسبة
 كل واحد ايضا حمل على ارجلهم لعلهم لا يفتانهم بها وبالتشبهية هي من
 فاعله للتفتن والنظر يحبان لكل انسان كعبين لدفع الالتباس و
 امر المرقى لما لم يكن حلالا للتبالي في الجمع الاكل بالانسيتية المرقى الغير
 بالنظر الى كل واحد من الخطابين لا يقال لما اتى الله سبحانه بصنيت الجمع
 الى المرافق لم يجز الى توجيه المرقى كما قلتم لان مقابلة الجمع بالجمع يقتضيه
 المفرد بالمفرد فذلك المراق على ان في كل يد مرق واحد لا نقول لما اورد سبحانه
 في هذه الاية بعض صيغ الجمع يجب ان يجري فيه مقابلة المفرد بالمفرد كاليد
 والاخرى بالنسبة الى المومنين فابراد صيغة الجمع المراق لا يد على ايراد تنقيل
 المفرد بالمفرد على سبيل التخصيص مع انه يفتر التناسيب بين الفقرتين الشرعيتين
 وايضا لا تنافي قال خرافى مقابلة الاخرى الكعبين وهي من المرافق بل
 كان ذلك ليس بشاير المرقى بالنظر الى كل يد كما في الكعبين وبالجملة لما
 باجاء اهل البيت الاهامية عدم تعدد فخرايد من تاويل طاهر ايشلوى كان
 دالا على خلافة كما في ساير الايات المتألفة لما ثبت بالعقل ونقل التواتر قوله
 تعزى الله في قايدين هو الرحمن على العرش استوى ويؤيد وحده الكعب
 انهما من الحسين ومن ايضا قال يكون الكعبان بقا لما ذهب الاهامية كما قال
 بالفخر الرازى ونقل المقاتل ان الامم كان يقول الطرقات النابتة يسمى
 المخيري ويؤيد ايضا انهما جميع الحق انما عند الفضل قوله الصالحين المومنين

في الحروف الغائبة وفي الغريب لكل المعقولة بين اللاحقين في القصص والآثار
 وزاد في قاموس الكعب كل فصل في العظام العظم المتناثرة فوق القدم وعلاء
 التشرية كجاليون في الشيخ الرئيس القرشي وغيرهم صرحوا بأن القدم
 مؤلفة من ستة وعشرين عظما أعلاها الكعب في الشيخ في القانون
 أما الكعب في الإنسان فيشد تكعيبا من كعوب سائر الحيوانات وكانه أشد
 عظام القدم النافعة في الحركة كما أن العقب أشرف عظام الرجل لنا ففة
 في الشبك والكعب موضع بين الطرفين النابتين من القصبين يتجه
 عليه من جانبيه أعناء علاه وقفا وجانبه الوحش ولا ينس ويدخل طرفه في
 العقب النقيين دخول ركن والكعب أسطة بين الشك والعقب يحسن
 اتصالهما ويتوثق الفصل بينهما وهو موضع في الوسط بالحقيقة وإن كان
 يظن بسبب الجرح من جهة الوحش أنهما في الشك والشرع في المرام ليستند بسطا
 في الكلام لأن كل شيء ما يتعلق بذلك يخاف الألاما بل قد انفضا عن كل عيار
 القرشي وجاليون وغيرهما وليس المطا ههنا أن يد من أن القبل هو الكعب
 ليس من متفرقات كما في جرايا كعب بل إلى ليه كثير من الأدياء وقال بعضهم
 من الأطباء أن الكلام على الوحش الجرح أن قولها الصغرى من دخول بأن
 نخشا الشك الشك أعناء الألاما أكثر من الميدين والرجلين من أيديكم وأرجلكم
 ولما كان النطا إلى المومنين بأجمعهم كان معناه منسلا أيديكم إلى المرافق وأرجلكم
 أرجلكم إلى الكعبين أن يحصل كل واحد منهم يد إلى مرفقيه ويسمى رجله
 اللحية ويحرم كالتقاييل أعناء الألاما المومنين وقابل الكعبين والأرجل فصل

الكلام في هذا المقام المذكور في الاقدام لاوتك الاعلام ان بين تقابل
 الوجه والرؤى بالموصنين في تقابل الايدي ولا رجل معهم بوجاهة لا
 التقابل في الاوليين مع تقابل كل طرفة احد الوجه والرقع مع كل فرد منهم
 وفي الآخرين مع تقابل كل اثنين اثنين من الايدي والارجل مع كل واحد
 واحد من الموصنين وقد اعترف بان الكعبين كاتين بالموصنين بواسطة الارجل في
 تقابل الكعبين بالارجل الذي هو تقابل اولى مثل تقابل الارجل مع الموصنين
 وتقابلها معهم باعتبار ثبوت كل اثنين منها الكل وطرفة منهم فيكون اللفظ اول
 كافة جمع مثله مثله في الكعبين لافراد الجمع الثابت لافراد الموصنين وهو ^{مستثني}
 لا واحد واحد في الطوارىء كالتقابل لاجل مع الموصنين بتقابل اولى مع
 ذلك اذ منه ثبوت الرطين لكل واحد منهم فعملان تقابل لايتين مع الواحد
 غير عمل في التقابل الاولى فكذلك في ثبوت الكعبين لكل واحد من ارجل الناس في العمل
 واما في توهم انه لم يسلط هذا المسلك المرفق فياني ولما قوله وانما فلا
 اول بعد تسليم ان الظاهر من الاية كفي الكعبين متعديا انه لا يلزم من ذلك وجوب
 الضل كما ان ثبت ان الظاهر من الآية كفي الكعبين ولما ثبت بالدليل الخارجية ان الضل
 فلا يلزم من ذلك وجوب الضل اذ الضل كما تحقق من تعدد الكعبين بلان يصرف
 ولما لم يكن الضل من المسح فلا يصح الى الضل بل يحمل الاية على المسح لا الكعبين
 وثانيا بان يمكن ان يكون الله سبحانه وتعالى المراقق اعتبار الجمع بالنسبة للكعبين
 وفي الكعبين بالنسبة الى كل فرد تغنى والتغنى بل من البلاغة وثالثا بان الله
 سبحانه وتعالى هو المراقق على صبغة الجمع بالواجب بالنسبة الى كل مكلف غسل وجبة للراد

في الايدي غسل اليدين مع انه انى بصيغة الجرم فيه ما من دون وز فزع علم ان
 المراد ليس ببيان المرام على نحو واحد فيمن ان يكنى بالجمع في المرافق والتشبية في
 الكعبين ثم قال والجرمين العتريين وجى منها انه قد ثبت بافتقار الاصويين
 من الحوافقين والحالفين اذا قرأوا تين متعارضتين فالسبيل صحيحا على الاخر
 ان تتفاوت تاني الحق والافا الحل على نحو المقدمة بالمتاخره ان علم التاريخ
 ولا يطلب لمخلص قبل الحل على الحالين جمعا بينهما نظيره قوله ثم حقه بطرف
 فرج بالتضيق والتشديد فعمل بقراءة التضييق فيما اذا كانت ليام العتريين
 وبقراءة التشديد فيما اذا كانت ايامها دون العشرة وذلك ان تعمل بما عني
 بالقرآين بالنظر الى الحالين فتعمل اقرأة الضيق على غسل الارجل حين التمشي
 وقرأة الجرم على مسحها حال الاحتقان الذي هو السحر الحفاف كما ان تقبيل حل
 الاميال الاحتقان هو تقبيل حقه على حبله ولا المشية فذكر الحالين في الكلام وكان
 قيام القرنية على احدهما ما فيا الحل الحالين ولا يجزئ تساو يما يجزئ الوقوع كما
 عرفت في النظر المذكور لا محبة لقول المعتز فلم يجز الحافقين الاية ذكر ولا حلة على
 الحافقين قرنية وليس الخف في الجواز بل انهم على ان الذن في زمان النزول
 ممنوعة كقولنا ان شيع السفر والجهل القضيدين للباس الخف على ما هو المعتاد قال النيشا
 الجرم هو جوار السحر الحافقين بالاجاديت المشهورة خلافا للشيعه والخفى لاج
 وحج المشيخ ان جوار السحر على الخفي حكمة عامة فلو كانت ثابتة لمبلغت مبلغ
 التواتر انهم ولما اتموا حال حمل القرأتين على الحالين في هذه الاية الواقعة في سق
 الما تلاك يمكن القول بنسج الحافقين بمجة السواد النسخ الذي هو خلافا له اصل

لا يشتبك لاحتمال يوئد ان يحيا اسلم بعد نزول المائدة وقد شاهدنا اسلاماته
عليه لم يصرح بالحق بل بالبحر المحقق للمعنى على صحة حديث جبر و هذه الوجه للجمع
يليق لبشأن الكلام المجهول في قولنا فلفظه وكثير ومعناه لا يشتبك على ما قسمه الوضوح
وسيجي ما يتعلق بهذا المقام بعين الله العزيز العالِم اقول في ما ذكره من الغاية
وصدق من الجبر ثم وسنوضح عليه ان قد ثبت ان المسح على الخفين كالراجم ينجي من
ويليق بل يقال فيه رحمة من سمع الخفين ولتشرع الآن في بيان ما في كلامنا
من الشين فنقول قولنا منها انه قد ثبت لحوادث تعلم ان الجمع بين القرعيتين
بحيث يرتفع اختلافهما من المدين ممكن للامامية بل لا تكلف لان قراءة القرعيتين
المسح النصب ايضا دال على المسح ولو عمل على الفصل فكل كلام كما هو موضعه بما لا
جزيد عليه لا يمكنه هذا الجمع بل يحمل القراءة على الفصل كما اعترف
لبه حتى الذين ان العرب في الفتوح قد مرّت عبارته واما الجمع بالحل على ما لا
الغاية فهو في صفة لا تقصر حل القراءة على ما ملوئين متعارضين ولا يلائم قراءة
النصب على الفصل حتى يكلف بما ذكر من الجمع وبالحكم قد تقرّر في علم الامور ان القراءة
اذا تعارضتا بحيث تدل احداهما على مدلول مضاد لدلول الاخرى فيجمع بينهما على
على الحلين وغيره وفيما نحن فيه ليس تعارض تضاد الكلام لو كان لو حل على الفصل
في قراءة النصب مع انك ستطلع عقري على ان العمل على مسح الخفين وفيه تمامه وهو
غير سديد بخلاف قوله حتى يظهرنا اقول ان ضم المقام لانه قال المشافخ ملما
الكشاف غير ان الرجل لا يقرأ بها حتى يظهر وتظهر ضم بين كلامين
وقد لا يحسن المباشرة قبل الفصل وبما لا ينقطع تحمّل القراءة في الجمع وفيه هذا

فان قيل لا يشتبك لاحتمال يوئد ان يحيا اسلم بعد نزول المائدة وقد شاهدنا اسلاماته عليه لم يصرح بالحق بل بالبحر المحقق للمعنى على صحة حديث جبر و هذه الوجه للجمع يليق لبشأن الكلام المجهول في قولنا فلفظه وكثير ومعناه لا يشتبك على ما قسمه الوضوح وسيجي ما يتعلق بهذا المقام بعين الله العزيز العالِم اقول في ما ذكره من الغاية وصدق من الجبر ثم وسنوضح عليه ان قد ثبت ان المسح على الخفين كالراجم ينجي من ويليق بل يقال فيه رحمة من سمع الخفين ولتشرع الآن في بيان ما في كلامنا من الشين فنقول قولنا منها انه قد ثبت لحوادث تعلم ان الجمع بين القرعيتين بحيث يرتفع اختلافهما من المدين ممكن للامامية بل لا تكلف لان قراءة القرعيتين المسح النصب ايضا دال على المسح ولو عمل على الفصل فكل كلام كما هو موضعه بما لا جزيد عليه لا يمكنه هذا الجمع بل يحمل القراءة على الفصل كما اعترف لبه حتى الذين ان العرب في الفتوح قد مرّت عبارته واما الجمع بالحل على ما لا الغاية فهو في صفة لا تقصر حل القراءة على ما ملوئين متعارضين ولا يلائم قراءة النص على الفصل حتى يكلف بما ذكر من الجمع وبالحكم قد تقرّر في علم الامور ان القراءة اذا تعارضتا بحيث تدل احداهما على مدلول مضاد لدلول الاخرى فيجمع بينهما على على الحلين وغيره وفيما نحن فيه ليس تعارض تضاد الكلام لو كان لو حل على الفصل في قراءة النصب مع انك ستطلع عقري على ان العمل على مسح الخفين وفيه تمامه وهو غير سديد بخلاف قوله حتى يظهرنا اقول ان ضم المقام لانه قال المشافخ ملما الكشاف غير ان الرجل لا يقرأ بها حتى يظهر وتظهر ضم بين كلامين وقد لا يحسن المباشرة قبل الفصل وبما لا ينقطع تحمّل القراءة في الجمع وفيه هذا

مستعمل في قوله قد ثبت ان المسح على الخفين كالراجم ينجي من ويليق بل يقال فيه رحمة من سمع الخفين ولتشرع الآن في بيان ما في كلامنا من الشين فنقول قولنا منها انه قد ثبت لحوادث تعلم ان الجمع بين القرعيتين بحيث يرتفع اختلافهما من المدين ممكن للامامية بل لا تكلف لان قراءة القرعيتين المسح النصب ايضا دال على المسح ولو عمل على الفصل فكل كلام كما هو موضعه بما لا جزيد عليه لا يمكنه هذا الجمع بل يحمل القراءة على الفصل كما اعترف لبه حتى الذين ان العرب في الفتوح قد مرّت عبارته واما الجمع بالحل على ما لا الغاية فهو في صفة لا تقصر حل القراءة على ما ملوئين متعارضين ولا يلائم قراءة النص على الفصل حتى يكلف بما ذكر من الجمع وبالحكم قد تقرّر في علم الامور ان القراءة اذا تعارضتا بحيث تدل احداهما على مدلول مضاد لدلول الاخرى فيجمع بينهما على على الحلين وغيره وفيما نحن فيه ليس تعارض تضاد الكلام لو كان لو حل على الفصل في قراءة النصب مع انك ستطلع عقري على ان العمل على مسح الخفين وفيه تمامه وهو غير سديد بخلاف قوله حتى يظهرنا اقول ان ضم المقام لانه قال المشافخ ملما الكشاف غير ان الرجل لا يقرأ بها حتى يظهر وتظهر ضم بين كلامين وقد لا يحسن المباشرة قبل الفصل وبما لا ينقطع تحمّل القراءة في الجمع وفيه هذا

فان قيل لا يشتبك لاحتمال يوئد ان يحيا اسلم بعد نزول المائدة وقد شاهدنا اسلاماته عليه لم يصرح بالحق بل بالبحر المحقق للمعنى على صحة حديث جبر و هذه الوجه للجمع يليق لبشأن الكلام المجهول في قولنا فلفظه وكثير ومعناه لا يشتبك على ما قسمه الوضوح وسيجي ما يتعلق بهذا المقام بعين الله العزيز العالِم اقول في ما ذكره من الغاية وصدق من الجبر ثم وسنوضح عليه ان قد ثبت ان المسح على الخفين كالراجم ينجي من ويليق بل يقال فيه رحمة من سمع الخفين ولتشرع الآن في بيان ما في كلامنا من الشين فنقول قولنا منها انه قد ثبت لحوادث تعلم ان الجمع بين القرعيتين بحيث يرتفع اختلافهما من المدين ممكن للامامية بل لا تكلف لان قراءة القرعيتين المسح النصب ايضا دال على المسح ولو عمل على الفصل فكل كلام كما هو موضعه بما لا جزيد عليه لا يمكنه هذا الجمع بل يحمل القراءة على الفصل كما اعترف لبه حتى الذين ان العرب في الفتوح قد مرّت عبارته واما الجمع بالحل على ما لا الغاية فهو في صفة لا تقصر حل القراءة على ما ملوئين متعارضين ولا يلائم قراءة النص على الفصل حتى يكلف بما ذكر من الجمع وبالحكم قد تقرّر في علم الامور ان القراءة اذا تعارضتا بحيث تدل احداهما على مدلول مضاد لدلول الاخرى فيجمع بينهما على على الحلين وغيره وفيما نحن فيه ليس تعارض تضاد الكلام لو كان لو حل على الفصل في قراءة النصب مع انك ستطلع عقري على ان العمل على مسح الخفين وفيه تمامه وهو غير سديد بخلاف قوله حتى يظهرنا اقول ان ضم المقام لانه قال المشافخ ملما الكشاف غير ان الرجل لا يقرأ بها حتى يظهر وتظهر ضم بين كلامين وقد لا يحسن المباشرة قبل الفصل وبما لا ينقطع تحمّل القراءة في الجمع وفيه هذا

الى الشيخ الصدوق من اصحابنا وجمع كثير من اهل الحق بينهما جعل الفخر على
 الفخر بمي خاقري بالضعف والتزجي على قراءة التشديد لكرهه المباشرة بعد
 الانقطاع قبل الغسل وهذا وجه حسن وجمع ابو حنيفة بانها تحرم الا انقطاع
 فيما اذا كان غشقا ولا تحرم الا بعد الغسل والتيمم والتسلط وبعد ظاهر وذليل
 عليه وكيف يراد الله سبحانه ذلك مع عدم بيان واضح وشدة احتياج الحلق
 اليه وعدم تحليل تركه اليه والاما خفي على مثل الشافعي ولم يختلف الفقهاء فيه
 ولما الاستحسان الذي استحسنته ابو حنيفة فهو حره وتعلقه فانا استحسننا عدم
 الاحتياج الى الصلوات لانه كثير فوالاحتياج اليه عند العلة باطل قطعاً لعلته
 نعم ان الفضل في ككون لقوله او بعد في وقت صلواته معنى على ان مثل هذه
 الخيال الفلسفة بل احسن يمكن اعتبارها كالحج فمراهج الرجل يروونه
 وكبر السن صغر بعدة الزوجا وعدم مثلاً وغيرهما مع قطع النظر عن كتب
 وكيت لا ينطبق هانان الفرائدان على ملخص فيه لان ما جمع به ابو حنيفة
 على الحال التي يقيطون على طهارة الفرائدين على معناه الحقيقة مسلم الرجل لا يبقى
 على مناهة تقدير العمل على التقين فزوار كتاب مجاز من دون قرينة قوله ذلك
 ان نخل الحرم في نظر فان معنى حملها على الحالين ان يحملها على ما يجب من الحمل
 الحقيقي احد الفرائدين على حال والعنه الحقيقة في الاخرى على الاخرى ولا يرتفع
 الا على حقيقة لا يتبع حين الاختلاف في احد من المبنيين السوقيين لا يفهم من
 الرجلين مسلم الحقيقين فالعدل عن ظاهر القرآن الى التجهز والاستعانة من دون
 قرينة ولا ضرورة ملجئة اليه باعثة عليه صريح الإعلان كيف لم يصرح ما ذكر في الآية

ولا اشاق اليهما ولا قرينة يجوز قلها اذ من ضخمة ان لا يخلط اسم ليسم على الحجاز بل
 الآية دليل على جواز المسح على الخفين فان الباء للاتصاف باعتبارها وهو
 مستغنى فيه ويؤيد انهم ردوا عن ان يقال ابا واسم على الخفين او عظم غزير
 وقمر من رواية آخر عن الغلبى روى انه جمعهم راحة اليد وفيما بينهم على فقال ان تقول
 باسم على الخفين فقام المغيرين شعبا لرايت رسول الله ^{عليه السلام} يمسح على الخفين فقال
 على سبق الكتاب الخفين انما نزلت المائدة قبل ان يقبض اليه لشهر من او ثلثه
 وروى الفخر الرازى في تفسيره عن عايشة انها قالت لا يقطع قد ملى الخفين
 ان اسم على الخفين وعن ابن عباس قال لان اسم على جلد سمرا احب الي من ان
 على الخفين ثم قال الرازى انما رجعا بعد لك من تكرار جواز المسح على الخفين و
 انت تعلم ان الحكم الاول يبق استصحابا بالى ان يحصل اليقين بالرجوع وقوله
 لنفسه غير مقدم دون قوله عليه ثم قال انه منه منه مالك في احد الروايتين
 عندنا في محصله وما قال من انه يقال لتقيل خف رجل لا يبرأه تقيل الرجل
 فلعلة جمل ان الاستعمال في اللغة لا يثبت بالقياس وصور العلامة القفاز في
 في المطول ان اللغة لا يثبت بالاستدلال سيما والعارق موجب لان تقيل الرجل
 في العرف يشمل تقيل الخف بالقرينة بخلاف المسح كلف ولو كان كذلك لجاء في
 وغسل المبراة ثم لا ولا حكم لاطلاق تقيل اليد على تقيلها ولو كان مستويا
 ونحوه فكذلك الآية تضمنت المردى في يديها انفسها دون غيرها من المبراة ونحوها
 وكذا الوجوه المرام منها انفسها ولا يردى انفسها دون الاكمام فكذلك حال الا لرجل
 بعينها فلو جاز مسح الخفاف جاز مسحها على الرأس وغسلها على الايدي والوجوه بل

يجوز ان يقال المراد تقطيع الكلام والحفاظ في قوله تعانما اجزاء الذين جازون
 الله وسرلوه ويسعون في الارض فستان يقتلوا ويصلبوا وتقطع ايديهم واوراسهم فحلا
 ومثل هذه الشناعة الغضبية يرضى بها قولك بالجملة ان كتاب المجاز من قرينة
 خلاف لا اصل له لئلا يفتقر قولك والمالم يشترط الخيدل على عدم فهمه مراد الشيخ قد
 عرف ان مطلوبه ان المجاز لا يخرج من قرينة حالية او معالية كما فينا غرض لا يخرج
 العقدين كوفي الكلام ولا اقيمت قرينة اخرى دالة عليه ولم يكن ليس الخين في المجاز
 متعارفا ايضا حتى يجعل قرينة حالية لم يجز ان كتابه هم هنا وبالجمله لا بد المجاز من
 علاقة وهي خمسة وعشرون كما صرح به السيد المشرقي في حاشية مختصر الاصول وفي
 المنهاج اربع اثناعشر وقيل خمسة وقيل اربعة كما هو مسطور في السلم ولا بد
 تلك العاليق من عدم اداة المعنى الحقيقي للفظ ووجوه الصارف عن افعالها عن
 ليس فليس فنظر الى هذا الامر بحكمه بعمق المجاز وهذا الذي لما يفتقر ذلك بل عرف
 ان مطلوبه المشيئة لا بد العمل على الحالين من خبري ذكرنا وقرينة قال ما قل ولم
 يدرك الحال على الحالين لا يتجه فيما عن فيه لما عرفت من ان لا يشترط فيه بقاء المعنى
 الحقيقي على كلا الحالين واذا ليس فليس وما ذكره من الظاهر فيدل على جملته انه ليس
 مطابقا لكلامنا فيه لاذ يطهرن على القراءتين يقع على معنى الحقيقة بخلاف مسعر
 الرطين قول على ان النداء الخرف فيه ما فيه ان كون زمان الزوال واستيعاب السعة
 والمجاز لا يقتضيه كون ليس للحقين متعارفا فيما بينه بحيث كان عادته ان يسميها بالكثر
 الاوقات و مراد الشيخ هو انه لم يكن من عادته ان يسميها بالعمامة للراس بل كان يسميها
 المغالاة العربية واما الحفاظ فلم يكر لاسرها لانها لهم وما نقله عن تفسير النيشابوري

ففيه أنه لا يضر لأن المراد مما نقله عن الشيعة أن ما تضمنه من الأخبار الدالة على
 جواز المسح عليهم لم يبلغ مبلغ التواتر بل هي مختلفة في كتبكم وليس الخفين حاجة
 علمية فلو بحثت بلغت مبلغ التواتر وذلك لا يدل على نفي الحاجة إذا كان لبسها شائعا
 كشيء على بعض بلاد العجم ولما عومل الحاجة فلم يكن أحد ولم يرد الشيخ نعم لم يلبسوها
 حين الحاجة كالحج والسفر أيضا بل أراد أنه لم يكن شائعا كما في بلاد العجم وأما عومل
 الحاجة فلا ينشأ أحد ذلك لا يجب نفعها كما لا يخفى قوله ولما قام الحجة عرفت عدم
 المستقامة ما ذكر وأن ظاهر الآية يعلل مسح الخفين فلو سلم جوازها قبل نزول الآية
 فحكمنا في نسخها فحديث حمير لا يصح لأن يكون حجة على الأمامية لأن الخافقين
 أصحا للبرية فلا يعباهم بزيادتهم للوضوعة ولا استشهادهما يقول ابن العربي
 استشهادهما ابن الأدي ينيب قوله يليق بشان الخهية تهيهما كيف يرخص
 عما حبان يتكلم بلفظ الرجلين ويريد اسم الخفين من دون إقامة قرينة
 دالة عليه فكيف يليق بكلام الله سبحانه تفتيح النبوة مما لا ينبغي عليه
 في هذا المقام أن القول بجعل الآية على المسح على الخفين غير مسلم عند صاحب السلم
 حيث قال فيه وقيل الجرم الخفين والخشب بذنهما وفيه ما فيه وقال الشارح
 المعاصر في شرح قوله فيه ما فيه هكذا أفاده يخالف لما قالوا أن المسح تنبت بالمشقة
 لا بالكتا بل أنه يلزم أن يكون الآية ناقصة على كل قوله وعن بيان فرائض
 الوضوء كذا في الحاشية والحق أنه لا يرد ذلك فإن غرضهم أن الآية ليست
 نصا للمسح على الخف وإنما النص السنة وهو لا ينافي في حمل الآية عليه أو انقضاءها
 في بيان الفرائض فلا يلزم على كل تقدير فإنه إذا جمل على الغسل كان ناقصا

لأن من أراد
 نسخها

على قولك عند الحاجة عليه

لنقدم ذكره فاستتر وأما بناء علته كان في الأصل ضرب جرم ثوابه المضاعف
اليمن المضاعف فارتفع واستتر وأما بناء على أن هذا مثل مرتب رجل قايده كرامة
بأهل ما الأول الثاني فلا تميزهما استتار والضمير مع جريان الصفة على غير
هـ له ذلك لا ينجى عند البصر وإن من اللبس ما التالت فلان ذلك مما يجوز
الوصف الثاني دون الأول ومن باب جبر الجوارق له تم في خوف عليكم غداً بـ يوم
وإن أخاف عليكم غداً بيوم محيط عند من لا خطان إلا لير والمحيط صفة متعا
رفة للعدا في موارد كلام اللهدون اليوم فيكون حقيقة عرفية وترك الحقيقة
خلاف الأصل لكل قلا خلتها الخاة في محج الجوارق يتوسط حرف
العطف فقيل لا يجب لأن العطف يمنع من التجاوز قال ابن مالك في شرح كتاب
بالعمدة في النحو لكن ينفر الواو جواز العطف على الجواز في الجرح واستلذاً لمعنى وقال خالد
الأهر في التصريح ويختص الواو من بين سائر حروف العطف بأحد وعشرين
حكماً منها جواز العطف على الجواز في الجرح خاصة وذكر السيوطي في التلخيص قال
ابن هشام أن قيل الواو في عطف الجوارق يتبع لفظ المحسب قلت هي مشتركة
في المعنى فلما بدأ النظر إلى المعطوف عليه وكتبتك ناسبت في اللفظيين المعطوف
وبين ما يليه ووافرقام من ذهب أنه أن حورعين في قرعة حمزة ط لكسائي
معطوف على ولان المرفوع وهو مجزأ في المحظوظ حكماً البيطاري وبعض الثقات
من النحاة والقرينة على ذلك أن الله عز وجل أن بشر أكله وجه الإجماع
للسابقين المقربين في الجنة النعيم المستمرة على أنواع النعم ثم فضل نعمه ولا يخفى
أن كلام من الحروف الطافات والحروف المقصودات في الخيام والمولدان قسم من بقاء

تلك المبررات لا تشبه لها من التناسب العطف والانسابة بين الصور والالوان
التي على ان العطف على جنس او اكوام يوجب اعتبار الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة
البناء لا فريضة على عموم المجاز كما عرفت ومن البين ان المجاز في بناء الخ فيه اشتدا
من المجاز في هذه الآية والى ان كلمة الواو متوسطة بين غنائس نازلة قوله
تقريبه على ما تشاؤا من نازلة ونزلت مع ذلك صلا في رفعه فاعلم بقوله برسول
المجربا وقرنا عنده ابن كثير والي عمرو ويعقوب كما جرد به فظهر بلان قول الحق
ثم من جوزنا ما جوزه بشرط ان لا يتوسط حرف العطف انهم لا يخفون ما ذهب
اثنائه مع توسط حرف العطف مؤيد بان العاطفة لا يمت من التجاوز باعتبار كونها
لا يفيها الوصل وهو يوجب التجاوز لا مقتضى وقوع الفصل بالاجنب ولا بحسب
العطف اصالا لان رعاية المناسبة بين الكلمة عند من المتأسر لم يتخلل حرف
او تخلل حرف العطف او غيره وهذا يجعلون غير المنصرف منصرفا للتناسب فيخلل
العطف كقولك جعلت في اخلال وسلاسل وايضا يقولون اخذ ما قدم وما
بضم الحاء المجاز في قدم مع تخلل حرف وجاء في كلام علي رضي الله عنه عن
ما جرى من علي سلمته وما ذروني على قطيعها كذا في غير البلاغة مع ان ال
من وروى من الوزن والمجاز وما جرى من مع توسط حرف ويقال هنائي ورائي
واما كل امرئ ويقولون العشايا والعذايا فاما كل الغدا والآخرة واجب كلا
ومناسبتها مع وجوب الفاصل ولا شك ان تغلج الحرف صعب من تغلج الحركة
وتعدي المطلق وقوع التناسك في كلامهم مما زني ذكره بلطغيه ووقعه في محبة
كقولهم قالوا ان تشرب ما نخبذك طغية قلت الطغي الى محبة وقميصا ولا شك

في قوله حجر ضرب خرب قوله كبير لئلا ينس في محله من مل قلنا هذا باطل من حبه
 اولها ان الكسر على الجوار معد في اللحن التي قد يعمل عليه الاجل الضرورة
 في الشعر وكلام الله يجب تزيينه عنه وثانيها ان هذا انما يصح اليه حيث
 يحصل الامس من الالتباس كما في قوله حجر ضرب خرب فان من المعلوم بالضرورة
 ان الخرب لا يكون لغا للضرب بل المحرور في هذه الآية الامس من الالتباس
 غير حاصل وقال الثمان ان الكسر للجوار انما يكون بدون حرف العطف اما مع
 حرف العطف فلم يتكلم به العرب انهما اردوا ذكره وتاكيه ذلك على كذا
 ما ادعاه الناصب قد نبه على ضعفه مع العطف لئلا يحتمل كما نقله جلال
 الدين السيوطي وقال ابن هشام في مغني اللبيب ان الشئ يعطى حكم شئ اذا
 جاءوا ليقول بعضهم هذا حجر ضرب خرب بالحجر والاكثر الرفع قال كبير لئلا
 ينس في محله من مل وقيل به في وحررين فبين جرحهما فان العطف على ولدان
 محذور لا على الكواب وبارقي اذ ليس المعنى ان الولدان يطوفون عليهم
 بالحجر وقيل العطف على جنات كانه قيل للقربون في جنات وفاكهة ولحم طير
 وقيل على الكواب باعتبار المعنى اذ معنى يلقون عليهم ولدان محذورون بالكواب
 ينعمون بالكواب قيل في وارحكم بالخفض انه عطف على ايديكم لا على رؤسكم
 اذ الارواح غسولة لا مسخرة وليكن خفض الجوارق رؤسكم والذي عليه المحققون
 ان خفض الجوارق يكون في الفتحة قليلا كما استلذا وفي التوكيد نادرا كقوله
 يا اصابم بلغ ذوقنا وجاكهم ان ليس وصل اذ اختلفت قسما الذنوب
 قال لفرء الشدني ان الجوارح بخفض كلامهم قلت فما لقلت كلامهم يعني بالنصب

هو خير من الذي قلته انا ثم استشهدنا بآياه فالتشدني بالخفض ولا يكون في
النسوق لان العاطف يمنع من المجاوزة وقال ابن عثيمين لما حكى الامام
من بين الاعضاء الثلاثة الغسل في غسل بصب الماء عليها حكى غلظة اللسان من
المداومة فاعطى المسح لا التمسح لكن لينية على وجه الاستصحاب في الماء
عليها وتبيل الكعبين في الغاية اما طه فطر من بطرافها مسحوق لان المسح
لم يصب له غايته في الشرع انما تنبيه انكر السيل في ابن جني بالخفض على الجوار
وناكولا نزلهم خرب بالجر على انه صفة لقب ثم قال لسيرة الاصل خرب الحجر
منه بتكوين خرب رفع الحجر ثم حذف الصغير وجعل الاسناد الى ضمير المضب
وخفض الحجر كما تقول برجل حسن الوجه بالاضافة والاصل حسن الوجه الى
ضمير الحجر كما انه لقدم ذكره فاستتر وقال ابن جني الاصل خرب حجر فرائيب
المضاهية عن المضاهاة وتغم واستتر ويلزمها استتار الضمير مع جريان الصفة
على غير من فعله وذلك لا يجوز عند الصبرين وان امن اللبس قول الصبرين ان
هذا مثل مرفوع برجل قايما بواء لا قاعدين فهد ودلالة ذلك انما يجوز في الوصف
للثاني دون الاول انما في هذا ذكره من كلام ابن هشام وهو كما ترى لا ينادى
بالعلم صوابا في اللفظ وذكرته في التاكيد وعدمه في النسوق عند المحققين
من المحاكاة لمنع العاطف من التجاوز سلبه جلال الدين السبكي في الاشباه
والنظائر وانما في نشر في تقصير وهو ينقض كل من فقراته فنقول في قوله
سعة الكلام المخرم واما اول فلان كبا وائمة حكلي بعد صحيح في كلام النحوي
بل قال الرازي انه من اللحن كقولهم اما فلان فلان الجمع بين الغزواتين يحمل الجرح

الجوازا إنما يتم لو كان القتم نصاً أو ظاهراً في الغسل وقد عرفت أنه ليس كذلك
 وأما ثالثاً فلا شك دلت من كلام المصنف قلنا استعماله وإن الأكثر على أن يخرج
 بالرفع فكيف يحمل كلام الله سبحانه على مثل ذلك الجملة النادرة الذي أنكروا
 أميته وأما رابعاً فلا بد لا يقاس عليه ما نحن فيه لوجوه من العطف ههنا
 وعنده ثمه لحصول الالتباس في الآية دون المثال لأنه لا معنى لكون الضب
 خراباً مع أنه من شرطه جواز كل من اللبس قال الشارح الرخصة وحمل الله عنه
 وقد يوصف على أن إليه لفظاً والنكت للمضاف لذا الميلتين يقال له الجبر
 بالجواز وذلك للاتصال بالحاصل بين المضاف والمضاف إليه فيجعل ما هو
 لغتاً لأول معنى لغتاً لثاني لفظاً وذلك أيضاً لفظاً انضمامياً إلى ما ينبغي
 أن يضاً إليه المضاف فهو هذا أجبره وهذا حب ما في والذي هو لا
 الجبر والحب الضب الرمان ثم قال وقال بعض البصريين إن التقدير هذا
 جبر ضد جبر مجرور فخذ في المضاف إلى الضمير فاستتر الضمير المرفوع في حركته
 مرفوعاً لقيام مقام المضاف المرفوع انتهى وهو مقر في اشتراط عدم اللبس في جزم
 الجواز المستعمل في لغتاً قليلاً كما يعلم إليه لفظه قلنا لا دخلة على المضارع المفعلة
 للتقليل في قوله وقد يوصف قوله والقول بأن خرب الخ كانت تعلم أن الغل
 يكونه صفة نصف هذه البصيرة في وابن جني مسكون لمحي خرب الجواز
 مطلقاً وما ذكره في مذهبه ما من لزوم استتار الضمير مع جريان الصفة
 غير محتمل له وهو غير جائز عند البصريين أن أمن اللبس على التقديرين لا يمكن
 ولزوم جوازها يخفى بالوصف الثلاث ود الأول في الأول على التقدير الثالث

فهو ملقط من كلام ابن هشام الذي كونه أنفاه وهو لا يضر بطاوية كذا في
 مجيئه قليلا في الغث والنفيس كما لا يضر بكون لا يفيد لأن ذلك مع
 قلة استعماله ليس منطبقا على ما نحن فيه كما أوضحناه قبيل هذا باتفاق
 فلا يحتاج إلى تجزيمهم ما قال مع أنه تعالى إن يقول إن ابن جنة والسيرة
 مع كونهما من أعظم التعوين لما جاز عليهما الخطاء فلم لا يجوز على ابن هشام على
 أنك عرفت ابن هشام أن قال يكون مذاهب المحققين عدم جواز في النسق حال
 العطف فلم لا يقبل الحسنه هذا القول ويقبل ذلك على أن ما ذكر من عدم
 جواز استناد الضمير مع جريان الصفة على غير من هو له عند البصريين أن
 تم الزامه على من كان منهم لكن لا يجب أن يختار مذهب البصريين كيف
 شاء من هو من الكوفيين كمنع وغيره فلا يجب اتباع أقوال البصريين
 مطلقا وإنما بعد قول السيرة في ياء ضرب صفة تضيف بالمقدور المنذور
 ونصيب الرخصة على أنه قول بعض البصريين لأنهم ادعوا ابن هشام بعدم جواز
 استناد مثل الضمير المذكور عند البصريين كلامهم وأيضا للسيرة في أن
 يختص عدم جوازه عندهم بما عدل ذلك المثال طيس تلك القوانين من العلوم
 العقلية المبني على القوانين العامة حتى يكون في التخصيص عينية ومثل هذا لا يتر
 في أكثر قواعد العربية كما لا يخفى على من ما أسكتنا لغو الصريح وقد مرارا
 أن تسليم ما ذكر من جواز الجواز لا يفيد لعدم الفضل والبس فيه أن قال
 قائل قد استشهد به القاضي البيضاوي على كون جاز حكيم بل الجواز قيل له
 الاستشهاد بجواز البيضاوي في جرحه بطلان شاهد على جوازه استشهاده بالضبط

بذنبه ولا يسيء بكنيفه وأعرض عنه صاحب الكشاف قوله ومن باب جمل الجواب
 قوله ثم لم يمتطو فيه من وجوه منها أنه قال في الكشاف وصف اليوم ثلاثاً
 من الأسماء المجازة لوقوع الآلام فيه فإن قلت فماذا وصف به العذاب قلت
 محازي مثله لأن الأليم في الحقيقة المعد ونظيره ما قولك غماري صاير وجد
 جداء وقال الفخر الرازي في التفسير الكليل الغنى أنه لما حصل الآلام العظيمة في ذلك
 اليوم استدل الآلام التي لو كثر لم تخارك بها وديك تأير وتزيت في تفسير الميراث
 وصح الفاضل الأسفري في حاشيته على شرح القافية أن جعله صفة ليوم من
 فصيلة المجازات لطيفها وأما كون المحيط وصفاً لليوم فقال الرازي وقس
 عذاب يوم محيط المحيط من صفة اليوم في الظاهر وهي الغنى من صفة
 العذاب ذلك مجاز مشهور كقوله هذا يوم عصيب انتهى وفي الأيضاً وى
 وتوصيف اليوم بالاحاطة وهي صفة العذاب شتاله عليه قال جارا لله
 الزمخشري في الكشاف يوم محيط محلك من قوله واحيط بشيخ وأصله من احاطة المعد
 فإن قلت صف العذاب بالاحاطة أبلغ أم صف اليوم بها قلت بل صف اليوم لأن
 زمان يشتمل على الحوادث فإذا احاط بعذابه فقد أحاط بجميع العذاب كما يشتمل عليه
 منه كما إذا احاط بنعيمه انتهى إذا دريت هذا عرفت أن هو الأعلام من المفسرين
 جعلوا اليوم محيط صفة لليوم ولم يجعلوه على الجمل المجاز فكيف يعبد مملوق
 من أن توصيف العذاب بحقيقة عرويه أدل من دليل على جمل هو الأعلام
 المفسرين الذين هم أئمة الناصب لعله لا يرضى به الآدمر لأن يجعله من باب
 تفصيل المفضل على العاقل الجائر عند أصحابه ومنها أن كثرة ورود

العذاب منعوثا لا لغيره اشباهه لا يوجب حجة حقيقة عرفية كقول
 صيفي لم يباشك ايضا واد في كلام الله كيوم مصيب يوم يجعل لولدان
 ونحوه والقول لا عدل عن الانصاف على ان احدا من علماء الفرقين لم يقل
 بان استعمال لفظ سبيل المكثرة في هذه دليل على نقل من استعماله من معناه
 الاصل الى الاصطلاح لا اذا اتبنا دغرية معناه الحقيقية بحجج الاطلاقات ونحوها
 فالقول به ناش من العبادة والجهالة اذا حد من اوقضية العلم يقل
 بلنا مثال هذه الالفاظ من الحقايق العرفية ومنها انه على
 نقديركونها من الحقايق العرفية لا يكون في القول بجوارح رفع اليه
 لانه لو كان الضرورة داعية الى جملة عليه وفيما نحن فيه لا ضرورة داعية اليه
 ومنها ان ليس في ما ذكره حرف عطف ولا التباس فلا يعيد له ونحن لا ننكر
 مجيئه ما لا انكره التثنية فلا يكون مضارنا قوله لكن قد اختلف الم
 اقول قد عرفت بشهادة ابن هشام والفخر الرازي والحياتين
 همام وغيرهم من العلماء الا هلام ان مذهب المحققين من النجاة النجاة
 عدم جواز الجرم مع العطف فبعد تسليم صحة ما نقل عن ابن مالك وغيره لا يفيده
 فان قول بعض منكم لا يصلح المعارضة فعليه الاكثر من من المحققين والعجب
 انه تشبعت في دفع مذهب ابن جني والسيرة فيما سلف بكلام ابن هشام
 وانه من ههنا عن التشبث بكلامه وتساك بابن مالك لجر النفع اليه
 ولعله يفضل ابن مالك عليه لمجاورته باسم مالك الذي هو من ائمة الم
 فاعلم من الفضيل من مالك الامام بالجوارح على ان يحتمل ان يكون اقل من

ذكر اقول لهم ناشية من العناد والكداد فلا يكون حجة على اهل المسألة
 قال ابن هشام في بيان الاحكام التي تقدم بها الواو عن ساير الحروف وخمس
 عشر من الحروف عشر عطف المحفوظ على الجوار كقوله تم فاصحوا بروسكم
 وارجلكم فبين خفض الارجل وفيه بحث سيلقي قال لشعبي محشة المغن
 يعني في اخرا بواب الكتاب في القامدة الثامنة وهو ان الذي عليه الحق
 ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا ولا يكون في النسق
 لان العاطف يمتنع التجاور اتمعه ومنه يظهر ان ما ذكره من ابن هشام
 بعد صحة النقل صيغ على ما قاله خير المحققين من النخاعة واما الذي
 ذكره محشة الغني في عدم تسليم نسبه لا يعيابه مع انكار المحققين من النخاعة
 له اذ كان متعينا في المنصب التعصب بالجملة جل كلام الله سبحانه على مثل
 هذا الذي ينكره صناديد النخاعة وجل اهل العربية بعيد عن النقل بل
 لو كان جر الجوار جازما عند المحققين ايضا لم يكن له مسامحة في الايتا الكريمة للزم
 الالتباس بحيث لو قراءت على احد من اهل المعرب والجمع والسوقتين
 لا يتبادر اليه اذها هم الا وجوب السجدة للرجلين بشرط الاضطرار والله يعلم بالحق
 قول في حوزة علمنا في الكشف فري وحوي عين بالرفع على وفيه ما حوسر
 عين بكسبت الكتاب والارو الكجهر من هنبأ مشجوا وللطف على ولدان
 بالجر عطف على جنات النعيم كانه قال هم في جنات وفاكمة ولحم حواو على الكوا
 لان معني يظن عليهم ولدان مخلصون بالكواب ينعمون بالكواب بالنصب
 على بوبتون حورا انهم وقهر من في المدارك قال البيضاوي وحور عين

عطف على ولدان أو مبتدأ محذوف الخبر أي وفيها أو ولهم حور وقراء
 خبر والكسائي بالجرح عطف على جنات بتقدير مضى أي هم في جنات ومضات
 حورا وعلى أكواب لأن معنى يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب ينجمون بها كوا
 وقوله بالنصب وبوتون حورا قال المحض الرازي حور عين فيهما قرأه أن الأولى
 الرفع وهو المشهور وفيه وجهان أحدهما العطف ولدان فان قيل قل قيل هذا
 حور مقصود في الخيام إشارة إلى سترهن وتخذ من فكيف يصح قولك
 أنه عطف على ولدان فيمكن طائفات عليهم نقول الجواب عنه من وجهين
 أحدهما وهو المشهور أن نقول عطف عليهم في اللفظ لا في المعنى
 أو في المعنى على التقدير والمفهوم لأن قوله تعالى يطوف عليهم ولدان
 مخلدون معناه لهم ولدان كما قال الله تع ويطوف عليهم غلمان لهم قميصان
 حور عين معني ولهم حور عين وثانية ما هو ان يقال ليست للمخدر حور
 في جنس بل لاهل الجنة حور مقصورات من خطابا ومعظما لهن جوار
 وخوادم وحور من سواك مع الولدان السفاة فيكون كأنه قال ويطوف
 عليهم ولدان ونساء وقري بالجرح عطف على أكواب أباريق فأن قيل
 فالمراد كيف يطعمهن عليهم نقول الجواب سبق في المحطير وعطف على جنات
 أولئك المقربون في جنات التبعية وحوراي في هذا النعيم وتقدم
 ذلك وقري حورا عينا بالنصب لعل الحاصل على هذه القرعة غير
 العطف بالمعنى لكن هذا القاري لا بد لمن تقديرنا صفيقول وبوتون
 حورا يقال له قدرافعا وقل لهم حور عين أي وحور عين يوتون انهم

كلامه فقد انقذ ان جرحه عرين بمقتل ان يكون بالعطف على جنان
 المغيرة كانه قال في اجنث فالكلمة وكم طير جرح عرين كما يقال زينة اكل
 وشرب ان يكون معطوف على الكواب فالمعنى ينهين باكواب جرح عرين وقد
 قال ابو علي الفارسي في كتاب الحجة في القراءة وغيره في غير قول
 والقرنية عليه الخاقول تلم الاية الكريمة هكذا او السابقون السابق
 اولئك القربون في جنتا المغيرة ثلثة من الاولين وقليل من الاخيرين
 سر موضوع متكئين عليها متقابلين يطوف عليهم ولدان مخلاتن باكواب
 واباريق وكاس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة
 مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون وجوع عرين كما مثال اللؤلؤ للكنون
 جزاء بما كانوا يعملون وقد عرفت ان المشهور بحسب القراءة هو الرفع
 عطفا على ولدان واما الجرح فقد عرفت ان جل مفسر الخالفين حملوا
 على العطف على الكواب وحيات فلأخذه من القرنية مردا ولا بانها متدل
 حل الاضراء بحال ائمة المفسر حيث عفلوا عن ذلك وتأيينا بانه بعد
 تسليم تلك القرنية في قرنية على عدم جواز الجرح للمبالغة على جوارحه
 لان اولئك الاعلام من اهل التفسير مع هذه القرنية الدالة على كون
 جرح عرين معطوف على الولدان لم يلتفتوا الى احتمال جرح الجراد ولم يعتنوا
 بشأنه بل عولوا في توجيه الجرح ما يخالف تلك القرنية وهذا يدل على
 ضعف احتمال الجراد فكيف وقد عرفت انما ان ابن همام قل بانه لم يأت
 احد كلامهم ولم يحج في كلام الله عز اسمه وثالثان كقول الولدان

لقد سجدوا لله سجدة

لما كان سنة ثمان مائة
 والجمعة

والحوادث الطائفات قسمان نعماء الجحان مسلم لكن لا نسلم كونه قسم الجنيات
والمذكور في الآية هو الجنيات فيجوز ان يقال انهم في جنات النعيم وفلكه
ولهم طير وحور عين ولم يعم دليل عقل ولا نقل على ان مثل ذلك غير جائز
لا سيما وقد اعترف به غير واحد من المفسرين وعلى تقدير التسليم فذلك
لا يجري لوعطف على الاواب ما أهمية التناسب في العطف فيرجح قراءة
الرفع البته لكن لا يبطل احتمال لعطف على الاواب فانك عرفت ان المراد من
يطوف عليه ولدان مخلوقين بالوحي تناسبا بينهما نعمه يكره في العطف
كيف وقد جوزتو عطف الا رجل المفسر على الرؤس المستوحى الجرد مناسبا لاقتضا
قياسيا من التوجيه لو قلتم ان يكون الا رجل مستوحى لكنتم عطفتم المستوحى على المستوحى
والتناسب فيما انتم التناسب بين المستوحى والمستوحى وان الاستدلال لآية هذه القرينة على
الجواز مع العطف ليستلزم الدلالة وتوقف ثبوت جوازها على مراعاة هذه القرينة وطرحها
متوقف على جواز الجواز اذ لو لم يكن جائزا كما هو عن المحققين لم يجز القرينة
فعلا ان القرينة ليستدعى بعد تأميرها ان يرتكب لمراعاتها كما هو جائز في لغة العرب
لان يرتكب القرينة ما ليس بجائز وسأين هذا ان اراد به الاستدلال عليه واما ان
جعل من مرجح اختيار الجواز على باقي الوجوه فموضع ثبوت جوازها من خارج
وهو من خصائصها انه لا يغيب فيها كمن فيه للتنبؤ بقيام القرينة على خلافه
فليت شعرك كيف يستدل مثل تلك القرينة الضعيفة القول بل الجواز الضعيف
عند
الهاء ولا يستدعى القرينة القوية فيما نحن فيه القول بعد جواز ما اعترف المحققون
بعد جوازها لعمري ان هذا الشيء عجاب وسأدسا بأنه لو تدبرنا ما عرضنا القول

بعد جواز في النسق فلا اقل يكون خلاف الظاهر التبة فكيف يحمل عليه كلام
 الله سبحانه وما نحن فيه مع عدم القرنية عليه بل وجودها على خلافه وسأ
 بان ما ذكره من لزوم عدم المجاز في الماء وفيه على تقدير العطف على الكواكب وجواب
 نعم ورد على ائمة معرو وجوب حين الاول انك عرفت ان معنى يطر والذات
 مخلوون مكواب ينعمون بالكواكب لا يجاز في قوله ان ينعمون بالكواكب بجو عين
 اصلا فلا يتم ما ذكره من لزوم على التقديرين والثاني ان القرنية ههنا
 موحى تحتها ان جبر الجواز ضعيف لا يليق ان يحمل عليه كلام الله ولا يحمل
 للمجاز العطف على حينات واكواب واستعماله في اكل وشرب شائع
 ومثل تلك المجازات الشائعة لا بأس في كلام الفصحاء بل هذه قرنية
 اخرى على ضعف جبر الجواز هذا وما ذكر من ان المجاز في هذه القرنية اشد من
 المجاز في هذه الآية فمن جهله اذ لم يجر ان المانع الذي فيما نحن فيه
 اقوى اشدها في هذه الآية اذ لو حمل على جبر الجواز مع الفضل واللبس في وسط
 حكمه حيث بلا ضرور داحية اليه ولا قرنية منهبة عليه خريج الكلام عن الكلام
 ولحق بكلام العام والسفها تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا
 قوله وان كلمة الواو لم يجعل احد من المفسرين كاليضاوي والرخشي
 والرازي والنسفي جرحا للمجاز قال اليبضاوي وقراء ابن كثير شواظا بالكسر
 وهي لغة فيه ونحاس الجرع عطف على نادر وواقعه فيه ابو عمرو ويعقوب في
 رواية وفي الكشاف شواظ من نار ونحاس كلامها بالضم والكسر الشواظ اللب
 الخالص الخاس لدخان والشد من تضيء كضوء من السليط لا يجعل الله

على ما علم من كلام
 المفسرين في قوله
 ان ينعمون بالكواكب
 على ما علم من كلام
 المفسرين في قوله
 ان ينعمون بالكواكب

فيه فحاسباء وقيل للصفر المذاب يصيب على رؤوسهم وعن ابن عباس اذا
خرجوا من قبورهم سافهم شواطئ وجوههم مطلقا على قريب منه ما في
تفسير المداresh وقال الرازي المسئلة الرابعة من قرئ نحاس بالحجر كيف قيل
ولو زعم انه عطف على النار يكون شواطئ من الخاسر الشواطئ لا يكون نحاس
لقول الجواب عنه من وجهين احدهما تقديره بشئ من نحاس كقولهم نقلت
سيفا ورما وثانية ما هو لا طهران فقول الشواطئ لم يكن لا عند ما يكون كثرة
اجزاء ارضية وهو الدخان فالشواطئ مركب من النار ونحاس هو الدخان على
هذا فاما هل شئ واحد لا شيان غيانه مركب فان قيل على هذا لا فائدة
لتخصيص الشواطئ بالرسالة لان بيان كون تلك النار بعد غير قية فزيد
عنه الدخان فقول العذاب بالنار التي لا ترى دون العذاب بالنار التي ترى
للتقدم للفرق على الوقوع فيه وابتناء العذاب والنار الصرفة لا ترى او ترى
كالنور فلا يكون لها صبغة عديمة وقيل في مجمع البيان قراء ابن كثير واخيه
البصرة غير يعقوب ونحاس بالحجر والباقون بالرفع وقال في بيان الحجة و
المشواطئ لغتان قال ابو عبيدة هو الصبغ الادخان فيه قال سويده
شعران لم من حربا ايقاها، ونار حرب لسعر الشواطئ، والآخر الدخان
قال المحمدي بن تقي خضوع سراج السليل، لم يجعل الله فيه فحاسباء قال
ابو علي فاكان الشواطئ الصبغ ادخان فيه ضعفت قراءة من قرأ ونحسا
بالجوز لا يكون على تفسير عبيدة الا الرفع في نحاس على تقدير يرسل عليكما
شواطئ ويرسل نحاسي يرسل هذا مقول وهذا اخري وقد يحج من وجه

على التفسير الثاني
الوجه الرابع

على ان تقديره يرسل عليكما شواهد من نار وشمس من نحاس يخرج من الموصوف
 ويغير الصفة مقامه كقوله ما ياتهم بركم البرق ومن الذين عاد ويحرفون
 الكلام وان من اهل الكتاب لا يؤمن ومن اهل المدينة مرد واعى التفاق
 فيجدها الموصوف في ذلك كله وكذلك في الاثنا قلته هذا فعل والفاعل
 فقد جاءه فما اذعني لا يسير بشرطه وعهد به قينا ليسير بكبري علمات
 هذا الحذف قد جاء في المتن في الآية التي تلونا وبعضها وقد قالوا
 بسبع بالمعدي خير من ان تراه فاذا حذف الموصوف بقية بعد من نحاس الذي
 هو صفة لشئ محذوف وحذف من لان ذكره قد تقدم في قوله من نار
 فحسب لك خذها كما حشيت في الجار من قولهم على من تنزل وكما الشدايق
 من قول الشاعر واصبر من اعماء فليس كفاض على الملك لا يدعي باهو
 قاض اي بما هو قاض عليه فحذف لئلا له الكلام للتقدم عليه وكما حذف
 الجار عند الخليل في قوله ان لم يجد يوما على من يتكل يريد عندا من يتكل
 عليه فحذف الجار لانه جرى ذكره قبل فيكون الجار مخاضا على هذا من الضمة
 لا بالاشترائك فيمن التحدث في قوله من نار فاذا انجز عن لم يكن للشواهد كذا
 هو المصطفى من الدخان انتهى وايضا لزوم الدو ترقيق مامر الكلام الكلام
 فظهر ان ما قال من انه ظهر بطلان قول المصترض باطل لما عرفت من ان
 ان كل ما ذكره مردود على من عاب قولنا صحفنا وافية من الغم السفينة
 قوله ولا يخفى الخ لا يخفاه لا يعبداء عبدة الطامات بعد تصريح الخافه بفتح
 اعطفا لجاور ومسائل الحق العربية لا تثبت بانقياس لا استدلال امراته

لا يخرج من الموصوف
 ولا يخرج من الموصوف
 ولا يخرج من الموصوف
 ولا يخرج من الموصوف
 ولا يخرج من الموصوف
 ولا يخرج من الموصوف

اذا تحلل حرف لعطف فتعقوب الفاسلة مع اشعاره بان مدخوله معطوف
 على ما ليس بحرف او الله فهو متعلق حقيقة بما ليس بحرف والله وجعلهم غير
 المنصغر منصرفا لا يصلح دليلا على ما عرفت من إطلاق القياس ما ذكره من
 قولهم ما قدم وما أخذ وما حوشت وما زودت وهذا في ومراقى وغيرها
 مما التقطه من المنع فان اراد به تأكيد محي جرح الحرف في الجملة فلا خير
 ان اراد به الاستدلال والتأكيد على جواز في سعة الكلام حال العطف
 فمدخوله ولا يعدم جريان القياس في تلك المسائل وقد تلبس باول
 قاس في ذلك وثانيا بانه ان اراد التأكيد فهو فرع ثبوت جرح الاستعمال
 به في كلام العرب وقد عرفت انه ليس كذلك كما زعم وان اراد الاستدلال
 بطريق الاولوية فانه لما جاز تغدير الحرف في بعض المواضع لوجوه لفظ
 حينا فتغير الحركة يجرى بطريق اولي ففيه ان ذلك يستند جواز مع ما ير
 حروف لعطف مع ان هذا القائل نقل ولا عن ابن مالك والله اعلم
 خالد الزهرى وعن السليمان بن ابي ابراهيم بن هشام بن الوائلي مختص من سائر
 العطف بحكام منها جرح الجوار وايضا يلزم الرفع والضبط والجرح بل الجوار لم يعهد
 في كلام الفصحاء كما لا يخفى قوله ويؤيد المطلوب وقوع المشكلة الخ
 هذا مشاكل السابقة مبطل للاختصاص الذي اقتربه مع ان المانع عنه
 فيما كلامنا فيه موجب فلا فطن الى الكلام بذلك ومع ان المجاز يستدعي
 الفرقين فيما يفهم عليه انه يكثر امثال هذا لقواعدهم منه فيكون
 من مخرى العربية مع انه عكسه لانه على جملة مسائل العربية واعتسافه

قول واخرج الزينبيلا لان الكلام في سعة الكلام ويحيى في آله شعارا لا يحيى
 في غيرها وثالثنا العقب بعد الامتناس ههنا ونحققه ثم قوله وقد عرفت
 واستعرف الحق قوله قد عرفت واستعرف ان الآية ظاهرة في المسح فكيف يظن
 انه ليس فيها احتمال المسح ايضا وهذا دليل على غاية الاعتساف وقلة الانصاف
 فاننا قد بنانا كياها لو قلنا على احد من العلوم المستأنسين بالعربية يحكم
 بغيرها في المسح فاطناك بمن اوفى حظا من العلم والاتصاف قوله كقولك
 الحمد لله بالمسح الخ لو كان في بعض القراء النادر الشاذ فلا يبيء بالجمع مدم
 تطابقه بما نحن فيه لعدم الفضل ولا التباس العطف مثلا قراءة الحمد لله
 بضم اللام ومثل ذلك لا يحيى الا كلمة واحدة ومن قراءة كك فتعبر بكلمة
 واحدة صرح به صاحب الكشاف وقد عرفت حاله وما عليه من تفصيلا والحمد لله على
 ذلك فائدة جلييلة كبريى صاحب المسلم بالجل على الجوار حيث
 قال وحمل الجير على الجوار معارضا لصريح المحل لكن الشارح المعاصر قال
 لا ينبغي ان لا تصح اليه فان من جعل الجير الجوار قال غسل الرجل ثابت قطعاً
 بالتواتر فلا يهد من ارتكاب جلا الظاهر في قراءة الجير فيجل على الجوار وروح لا تق
 لما ذكرنا نته وانت تعلم ان ثبوته بالتواتر هم بل التواتر المسح من ذهب
 اهل البيت كيف وغاية ما شئت هو التواتر من زمان الفقهاء والنا على دين
 ملوكهم واما في عهد النبي فسيما الاجناس كتب المخالفين الدالة على السهو وقد
 عرفت ان مذهب بعض الاصحاب كان مسحوا السنن وغيرها كان المسح واصنافا
 فهو الغسل في الجملة وهو لا يدل على الفرضية وكونه جزء من الوضوء وسيان تفصيله و

لما فيها اثبات حلال طهر ولاية في مذاهبهم وآيات ظهروها في حجة مسلكتها وهي
 حاصل الاعتراف ثم قال منها ما ذكره صاحب الكشاف هو ان الادبيل من بين
 الاعضاء الثلاثة تفصل بصطب الماء من الاناء عليها بخلاف الوجه والميدان فان
 غسلها بالاغتراف كما هو مقتضى العادة فكانت مظنة للاشراق لم يضر عنه
 بالنقص سيما في ارض الحجاز التي قل فيها وجود الاهار والحياض فخطفت على
 يكتفي باصبال اليد المبلة اليه لا يكتفي باصبال اليد المبلة اليها ولكن
 لينبه على وجوب الاقتصاد في صبب الماء عليها والصحيح ان الاقتصاد اذا ضيق
 الماء من الاناء على الاتصال وذلك يستلزم الاسراف لا سيما عند توسع
 ثم الاناء كما هو المشايخ في الاعراب فلا محذور ولو وقع الصبب الاقتصاد
 سبع مرات وقيل الى الكعبين فبحسب العناية اما طه لظن فان يحسب ان مسح
 ما يكتفي باصبال اليد المبلة اليه لا متناع اجتماع الظنين فان الحرجة في حقه
 اصلية لم يضر بها الشارع لعناية وكذلك محله كما لا يخفى على متتبع الموارد
 مثل مسح الرأس ومسح الرقبة ومسح الاذنين ومسح الكاف وبالمساحد غير
 ذلك ويؤيد ان لا يحجب للمسح في العرف ايضا غاية كالمسح بالحائط
 وبالمنديل وبالثوبين وبالس ليم وبالمريض وما كان الظاهر بتحقيق
 الامثال على وتيسر واحدة يكون ذلك مفيدا للظن بمغسوق الرجل اعم
 الموضوع لم يكن ممسوقا يكون مغسوقا ما قدر المسح في الرأس مثلا فليس غاية
 له ولا مشتملا عليه لان الغاية يقضي تعيين البداية ولم توجد في القدر مع
 ان الشارع لم ينص على القدر في المسح ولتعلم انه كثيرا ما لا يذكر الغاية

للوظيفة التي ليست أصلية بل هي خلف كالتي لم تبدل كسر الختين اعتمادا على
 أصلها المنيا بالغاية وقد ايد كرتبته اعلان محل ذلك شرعا على محل
 المنيا بتلك الغاية دون الخارج عنه ولا يخفى ان غاية السبب تخفيفية
 وغاية الغسل تشديدية فلا يلزم ان يكونا على وتيق واحد ومأصل
 توجيه الكشاف ان الارجل لم يعطف على المغسول المذكور عطف على
 المسوح ففرق ان امر الارجل ليس التمهيد كالمسح واليد وضرب
 الغاية ففرق انهما عطف على المسوح لا التمسح فحصل التنبيه على وجوب
 غسل الارجل غسلا خفيفا وخر يكون المراد بالمسح الآية المعنى المشترك
 بين ايصال اليد المبتلة واسالة الماء اسالة خفيفة وهو ايصال الماء ايضا
 لا خفيفا بطريق عوم الجاز والرمحش فيل به فيحقق في ضمن الاول بالنسبة
 الروس وفي ضمن الثاني بالنسبة الى الارجل فلا يلزم استعمال اللفظ الحقيقي للجاز
 قيل المعترض على مثال كونه مع الفارق لان السخية لا يلازم الا كرام بل يناقضه
 بخلاف المسح فان له مناسبة تامة بالغسل الخفيف لان كل واحد منهما
 ايصال الماء ايضا لا خفيفا وايضا القرنية في المثال الذي ذكره تدل على ان كرا
 حكم وعبر عن الكراهة بالسخرية بخلاف ما نحن فيه وانه تعلم انه لا معنى
 للاتفاق بالتحية والا لكان عند دعوى قيام القرنية في غسل الكلام على المعنى
 من غير ان يتكلم على تلك القرنية واما من حمل صيغة الامر على الوجوه والمذكور
 مع العلم بحمل على المعنى الواحد المشترك بل على معنيين مختلفين فمرد صاحب
 الكشاف عليه اقمه في واما لم يحمل الرمحش صيغة الامر على القدر المشترك

ميز الوجوب والمذهب هو بيان الفعل على المترادف اعم من ان يكون الترك
 موجبا للاخرام لا لعدم القرينة عليه في الكلام فان الظاهر تخصص المطلق
 بالحدثين بقية قوله تعالى ليطهركم ونظير اسلوب قوله تعالى قدس اسمعوا بوسم
 وارجلكم الى الكعبين على توجيه الرغبتين اسلوب قوله علفه قاتبا واء
 باخرائه وقوله ع وزعم المولى العبد وقوله ع متقلا سيفا ورجلكم
 وقوله ع شراب لبان وتمر واقطه وقوله ع واكملت خيل البنا وقوله ع لها سدر ع
 به الماءو الشجر وقوله ع وحلين يا قنبا ورجسنا وقوله ع واطفل طباءها واطفها
 وقوله ع يجده الله انفه وعينه وقوله ع عليه صغير من تواب جند وقوله ع
 اجمعى لكم وشكركم وقوله ع قدس والذين تنبوا والدار كما يمان على من
 الحزم والمأزق والمبرج وابعبيد والا صحت ومن تبهم فانهم على ان لاخذ
 فهدى الا مثله بل المعامل المذكور في حقها ما اول بعامل مع تسليمه على
 كلا المعولين مع غاية المناسبة فياويل مثلا علفها يا تلمها ورجسنا
 ويمقتلها بمقتلا والا قربان يوجب كلام الكسبي في ذلك
 بان المسح في الآية بمعناه الحقيقي اللغو على القرائتين وهو بالغارسة باليد
 كذا في الصراح لكن اعتبر معن على قراءة النص باليد المضموم للمبتدئ بناء
 علما هو المتبادر كما سبق وعلى قراءة الحاء الماء الى مسحوا المكي وسكم وارجلكم
 ويناسب لك كون الماء مأخوذا في مفهوم اغسلوا ولا شك ان مسح الماء اعم
 من ان يكون يد على وجه الامابة او لاسالة الخفيفة فيتحقق في ضمن الاول
 بالنسبة الى الروع في ضمن الثاني بالنسبة الى الارجل بقية قوله ع ولا تحف

انما محل كلام الكشاف على ارادة المسألة ولا على ارادة جوار ولا على
 ارادة جعل الآية من قبل علقها بتبنا وماء باجر ايجذف سقيها بناء على
 مذهبه الغاربي في الفراء اما اوله فلان المسألة يتوقف تقديرها على الجعل
 الوارو وهذا ايجب ضار الجار مع بقاء اثره وهو ضعيف في الجمع بين القرائين
 بخصوص هذه الوجه فخره وشكره واما ثانيا فلانه قال عطف على المحسوس وهو
 يدل على انما عطف عليه في الواقعة وعلم تقدير جبر الموار تعطف على المغسول واما
 ثالثا فلانه يستلزم القول بجبر الجوار ولا كماله لكلامه عليه اقول قال ضا
 الكشاف فان قلت فانصنع بقراءة الجرد ودخولها في حكم المسح قلت لا حمل
 من بين الاعضاء الثلاثة المغسول تغسل صلب الماء عليها ان كانت مظنة
 الاصل فلذلك موم الله عنه فطقت على المحسوس لا التمسح ولكن لينبه على
 وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها فقل الى الكعيرين في بالغاية اهالة
 لظن ظان يجبرها مسحولا للمحسوس لم تصور له غاية في الشريعة انه وقد اعتر
 عليه السيد السيد نور الله رحمه الله بوجوده عديدا وقد اخرج
 الناصب بسبب ذمه الفاصد مطلوب لا زخمه بحيث يندفع عنه اعتراضا
 السيد ولم يعرف ان ذلك من مخافة رآه وقلة فطائته ولذلك ذكر كلام السيد
 عنقرئ في تضاعيفه وادقوال الناصب في حال مناسبتهم تنقض كلام الناصب
 الذي اذاع به اصلاح كلام صاحب الكشاف ويكفر ان شاء الله تعالى
 ان في اصلاح مراده مصداق قول القائل وان يصلح العطار ما فسد
 الدهر وان تعطف عنان الهام نحو نقض كلام هذا الناصب فيقول لي

عليه خروب من الكلام وصنوف من الملائم ولنذكر أولا ما عليه
الاحكام ثانيا تفضيلا فنقول اما اجمالا فبيان ان كل عاقل متحل محل
الانصاف فان ما اول حصلا الكشافة مبني على غاية الاحتساسة لا يفتي
جلف جاف ولنذكر اولا ما يتوجه اليه فنقول يحصل ان اول قراءة الجران
ارجلكم معطو على روسكم لكن لا تمسح بالتمسح غسل اخفيا شديدا
بالمسح ولا يخفى انه يتفرع عن الطبع السليم يشترط منه ان من المستقيم
فانه تكلف يارد وتعسف من الانصاف اشارة لكل من له ادنى حظ من علم
العربية من العرب والعجم يعرف ان المعطوف يكون بحيث لو حذف المعطوف
عليه ما تغير هو مقامه صحة المعنى وبقي الحكم الذي ثبت للمعطوف ثانيا للمعطوف
وهل يفي من له ادنى مسكة ان يقال ضربت زيد اوعمر او مررت بخالد
وبكر يا رادة ضرب بكر دهل حي عاقل فضلا عن فاضل انه تعالى يقول
وامسحوا برؤوسكم وارجلكم بالجر يطفلا جلكم على رؤوسكم ثم يركب
ان لا تمسحوا برؤوسكم بل اغسلوها غسلا شديدا بالمسح وهل يتبادر
الى اخ من احد هذا المعنى لعري هذا تاويل غير سديد ومحل عبيد كل
البعد من دون قرينة عليه لا دليل يحجه اليه فاعتمدوا ايا اولي الانصاف
هذا اجاب الله الرحمن مع طولي دواعيكم في العربية كيف سلك مسلك
الا عوجا به حيث استنكف من سفينة اهل البيت فغرق في لجة التجار
ولنغم ما قيل ولما يصلم العطار ما افسد الدهر وايضا فنقول لا يتر
في ان هذا التاويل لا يستقيم الا اذا كان اليه دليلا او دليل يشي

العليل ويروى السليل وقد عرفت ان قراءة الفتحه ايضاً مؤيداً لتفسيره لفساد
 المعنى على تقدير عطف الارجل على المنسول فكيف يجوز ضم الآية
 عن ظاهرها ولا صار فعنه وبأجله حكى بان المراد من عطف الارجل على
 المسح ان يغسل المسح موقوفاً على ثبوت معشوا الارجل فلا بد بتحققه
 ما اشتهر ثبت العرش ثم انقش من اثباته او لا وقد عرفت ان الفتحه كدلالة
 فيه عليه وتسياً ما يتعلق بباقي ادلتهم التي هي من بيت المعند بن شبيب
 بما خرجه عن شيبان لا يحسن ان القرأتين كدلالة لهما على مطلوبهم وقال السيد
 علامه الوحيد والفرامة الغريبي السيد نور الله الشوئري نور الله مرقدته ان
 المكتبة التي ذكرها صاحب الكشاف لعطف الارجل على المسح مع ارادة
 غسائها انما تصح بكتبة بعد ان يستفاد من الخارج ان الارجل لابد ان يكون
 مغسولاً ومن هذه الآية وآمالها دليلاً عليه بواسطة هذه المكتبة
 فما لا وجه في صحة أمر الاستدلال لانهم انما يستفيدون غسل الارجل من قراءة
 الآية بالنصب يجعلونها دليلاً عليه الحاصل ان قراءة النصب كونها معاصرة
 لقراءة الخبر في معرض السقوط فتثبت مدلولها موقوف على نفي مدلول
 الثانية بوجه لا يتوقف صحة شيء من مقدمات الف الثانية على ثبوت مدلول
 الاولى والا لدار لان ثبوت مدلول قراءة النصب يتوقف على نفي مدلول
 قراءة الخبر فلو توقف نفي مدلول قراءة الخبر على ثبوت مدلول قراءة النصب
 لزم الدور ولزم ما لا ستره فيه انتهى ولها تفصيل لا نقول قولي كما
 مقتضى العادة الخ مرقود وبأنه ان اراد ان العادة خرجت بغسل الارجل

بطلب الياء عليها من الاناء مطلقا في جميع البلاد فهو غير مسلم
 بل الاكثر في بعضها الغسل بالغسل الخ من في الخوض وبقي الاغضاء قد يغسل
 بالنصب من الانية وقد يغسل بالاعتراف وبالكملة ذلك يختلف باختلاف
 البلاد واجا ليهاف في البلاد التثنية الماء فيها ويتخذ اهلها الاغضاء
 والاخياض في يتوهم كالشام والعراقين واخذ ربايجان ونحوها فالاكثر فيها
 الغفر غيرهما فاق الغفر اخي الصبي من الاناء او بالاعتراف ان اراد
 جرد العادة بالغسل بطلب الياء من الاناء في الحجاز وما ضاهاها فتقول
 لو سلمنا استعسانا مراعاة عادة الحجاز ومراسمه مع كون التكليف
 الشرعية عامة لجميع الناس من اهل البلاد والممالك المختلفة بحسب
 الخياض والاغمار وقلة وافضل هذا كان الوجه ان يقول الله سبحانه
 بيان احكام الغسل للجنب فاذا كنتم جنبا فاصحوا لان الغسل شدة مظنة
 للاستبراء من غسل الرجلين ولما كان تفريع كون الارجل مظنة للاستبراء على ما
 ذكره في المأخوذ قال بعض المخالفين ان كونهما قهريتين من الارض يوجب
 كونهما مظنة وهذا ايضا باطل اذ لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف اولى
 بالغسل والمسيح من اعلاه وهو خلاف ما لحق عليه المؤلف والمخالف قوله
 وذلك يستلزم الاستبراء الخ لا يفيض على النصف ان الشارع قد قرأ حرمه
 واسماع الوضوء وجعل التكرار مستقبا مرغوبا فان القسط لا يشارع التكرار
 روى عن ابن المنذر عن ابن عمر لم يسند صحيحا انه كان يغسل رجلية الخ الوضوء سبع
 مرات ثم قل وانما بالثمة فيها دون غيرها لكونها محلا للاوساخ غالبا لا عينا

المشقة حفاة واستشكل بأن الزكاة قطع الثلث ظلم وبعد واجيب بأنه فيمن ترمى
 زياتا ثلث سنة أما إذا راحها وأراد على أنه من باب الوضوء والوضوء يكره أن يجرى
 أنته وكره مسلم في صحيحه أن يشرب من الماء الذي يغتسل بالصاع ويتوضأ بالماء الذي
 الشاكة في الحز و يستعمل أن لا ينقص ماء الوضوء عن مد و ماء الغسل غصاع أنته
 وقال حنابلة كثر الجبا في شرح الأوداد أنه قال في المطاوعة قد مر الماء على السنة في باب
 الوضوء مد من الماء والصاع في الجباة لما روى عن النبي أنه كان يتوضأ
 بالماء يغتسل بالصاع وتكلموا فيه فقال بعضهم معنى قوله يتوضأ بالماء
 بالماء الصاع ثم يغتسل ثلثة امداد فيكون جملة اربعة امداد وقال بعضهم
 يتوضأ بالماء من غير الصاع ثم يغتسل فيكون جملة خمسة امداد وهذا
 كله ليس بتقدير لازم حتى لو توضأ أو غتسل بأكثر من ذلك ولم يغير فلا بأس
 به وإنما الكراهة في الإسراف وكذا إذا توضأ أو غتسل بدين ذلك جاز
 المستوفى والعذر بالوضوء مد وللغسل صاع ويزداد وينقص عند
 الحاجة جدا محمولون في قول المراد من جعل لغسل معطوف على المسح
 أما أن يجعل غسل شديها بالمسح بحيث يكون أقل من غسل اليدين والوجوه
 أو أن يغسل منها بل أزيد منها لکن لا يثبت زيادة على ما ورد في الشرع على الكو
 يلزم من الحقة الاخبار والأقوال المذكورة لأن الوضوء بمد وغسل الأرجل
 مرة تسلم زمان لا يكون لا أقل من غسل الوجه واليدين مع قطع النظر عن
 أنه يروى عليه حقيقة فهو سنة رسول الله صلى الله عليه وآله لا يرضى بالتسليم
 بأهل السنة وعلى الثاني لا فائدة في ادخالها تحت المسح بل كإيضاح المسح

الوجه الميت كافي في الإيماء إلى أن يغسل الأجل كاليدين والوجه
 بالأسراف وكيف وهذا الغسل الذي يتحقق في سبع مرات لا يناسب المسح
 بوجبه فلا وجه لذلك مع المسح قال السيد السند المزوري في احتقاق الحق
 على عبادة الكشاف والتحذير لها في مقمير الكلام أن أراد بكون غسل الرجل
 مظنة للأسراف أنه مظنة التكرار والمبالغة باستعمال ما يبلغ مقداره
 الماء فليس بأسراف شر عليه هو مسوح كما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله
 بأن الماء إذا غدا فربما يغسل الوضوء ومستحباً تبعاً أن القسط لا يشارك
 التجارى روى في باب أسباع الوضوء بسند صحيح عن ابن المنذر
 عن ابن عمر أنه كان يغسل رجليه في الوضوء سبع مرات وأن أراد أنه مظنة
 الاستعمال ما يزيد عن مقدار المدحوخة يكثر مفهوم والعرف والعادة
 شاهدان (الرواية) على ذلك لا يصدر إلا عن حجة جاهل وحلف فحاشا
 يا حيي يا قيوم يا ذا الجلال والإكرام من الشرح المذكور في باب ما جاء في الوضوء
 عند قول التجارى وكره أهل العلم الأسراف وأن يجاوزوا فعل النبي
 أن ليس المراد من الأسراف المخير في الوضوء ما يفهم في العرف من الأكتاف
 استعمال الماء قبل المراد المجاوزة عما مغلله صدر فإن الشارح جعل قوله وإن تجاوز
 عطفاً تفسير الأسراف وفتح عليه بقوله فليس المراد بالأسراف إلا المجاوزة
 عن مغلله الثالث انتهى ثم قال بعد كلام وايضاً لو سلم أن الأجل مظنة
 الغسل فيها فنقول الأسراف في كل شيء مذكور ولا خصوصية له بالأجل ولا
 بالوضوء فقد يكون مكرهاً وقد يكون حراماً كما إذا أدى إلى ضرر أو ضياع

بل قد يكون الاسباع المستحب للوضوء الواجب جوامعها كما اذا احتيج الى الماء لفظ
 نفس محترمة وهذا من مقرر بين اهل الاسلام مؤيدة بحكم العقل كما استبان
 اليه ابن همام الخفي في شرح المسألة قبيل فصل نواقض الوضوء
 الا انه من قبل التعليم شيء من ذلك وتكلف ذلك لينجز الآية عن دلالتها على المحيط
 بغرضه وايضا اي حدثا عن رسول الله صلى الله عليه وآله واثر عن اصحابه وتعليمهم
 او قول الفقهاء الاربعة ومن يحذو وهم يدل على ما ذكره من وجوب
 الاقتصاف في صب الماء على الارجل سبعانك هذا بصان عظيم من العلم من اقتصر
 على الله كذا بالفضل الناس غير علم بل المتدبر في السنة الطاهرة وعن جميع
 العلماء اسباع الوضوء وهو المبالغة في الغسل وتكريرها ولو كانت الارجل مما
 تغسل كان ينبغي ان يكون لاسباع فيها والمبالغة في صب الماء عليها اكثر وافضل
 لانها اكثر الاعضاء تعاقبا باسبح الله اعضده للجماسه خصوصا في الحجاز لهم
 النعال العربية وهو لا تنجح الا اسفل القدم الملاصق للارض ولا تدوسها
 ولا تباروا ولا يمنع الجماسة تكليفه لا اقتصاد في صب الماء عليها والحال ان اسباع
 الوضوء مستحب اجماعا والحاصل انه ان اردت ان الشارع منه ذلك على
 الاقتصاف فيما استحب من اسباع غسل الارجل ففساده ظاهر وان اردت ان
 نبي الله صلى الله عليه وآله زاد على الاسباع المستحب فيها ففساد الزيادة على الاسباع
 المستحب ليس مع باطل فالعلم بالاعتقاد في الله تعالى مقارن وعمودا
 فيما افاد ولا حرمه ان العقل بالاعتقاد لغيره الآية عن المسح مسحة للكل
 المحجب الذي يليق بالاستحسان وينظم في سلك المفردات والظاهر ان حاصل

كلامه انه لا معنى للاقتضاء بها اصلا لان الزيادة عن الحد ما لا يحتاج اليه لا يفعل
 الا صبرا ومجبون مع كونه عتدا ولا كقضاء باقل من المدحوب ترك فعل المستحب
 بامر الله تعالى بتقليل العيب على الارجل مع كونها واصله بالارض فتكثر على التراب والارض
 حتى تبلغ الماء الذي ما يغتسل عليه الكفاي وبقي ههنا شق اخر هو ان المراد من الاقتضاء
 في الغسل العزل على الوجه الشرعي وهو بقدر الحد الموضوع فيكون المراد من الاقتضاء
 فهو هذا القدر لا الاقتضاء فيه ولا يمازى على الاستباح المستحب يلزم ان الزم السيد
 وتدل قول الناصب الصليبيون لا مقتضا للامارة الى هذا المعنى كما لا يخفى ونقول
 اننا نحيط به جدا فلا دلالة للآية على وجوب الاقتضاء بهذا المعنى بوجه الوجوب بل غاية
 ما يستفاد من العطف على المسحوب بعد التسليم هو لا مقتضا في ذلك القدر حتى يشبه
 المسحوب ولا تشبه على ذلك التقدير اصلا علما ان لا تخصيص مقتضا بالارجل بل
 الاعضاء يمكن فيه لاقتضاء واحتاقة لم يذكر السيد تمام قول في غاية غايطه
 الخ فيه نظر بوجه عديد ولا تضمن اكثرها عبارة السيد احقاق الحق لا يرد
 على الرغشي فلنذكرها او لا قال طاب ثراه بتوجه على قوله لم يضرب بالسبح غاية
 او لان هذه اول المسئلة فثانينا اننا نقرأ على الشرع كيف وفرضوا المسحوب على
 الخفين وطسح الراغبة فكيف ينكرون الغاية ههنا وقد وافقنا في ذلك
 شرح الاسلام التفاضل في فحما شبيه شرح الوقاية حيث عترض على الرغشي
 بانه انما حل المسحوب في الآية على الغسل لما اشتهر من فعل النبي ص واصحابه الا لان
 المسحوب يضرب لغاية في الشرع وذلك انه ليس في الشرع ولا في اللغة ما يقتضيه
 ان لا يذكر المسحوب لغاية الامر انه لم يذكر معنى هذا الموضوع مع انه نقل في كلامه

قال ليتهم ضربان ضرورة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين وانه صلى الله عليه
 واله وضع يديه على خفيه ومداهما من الاصابع الى اعلاهما مسحة واحدة
 والثالث ضرب الغاية لا يدل على الغسل بوجهاه تع لولم يعطف وقال
 مسحوا بارجلكم الى الكعبين لم ينكره كان بحبل مسح اليهما فكذا اذا عطف
 على المسحوب وبالحجامة ضرب الغاية لنسبتها الى الغسل والمسحوب على سواء
 فالوجه قد امر بغسله ولم يضره بل غاية ولا يلزم من ضرب الغاية
 في بعض الغسل وهو غسل اليدين ان يكون كلما اضرب له غاية غسلا
 وهو ظاهر ورابعه انه اي محذور وعطف المحذور على غير المحذور بل هو
 في هذه الآية افهم ابلغ لانه تعالى قال فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرفق
 فطفت غسل المحذور على غيره فالمناسبات يعطف في المسحوكات لتناسب
 المجلتان فيها فان الترتيب التناسبي لاية اما يحصل بهذا الوجه
 دون مذهبوا اليه لانها لم تذكرنا وقد تضمنت ذكر عضو مغسول لم يحد
 ثم استوفى ذكر عضو مسح غير محذور وهو الراس فحسن ان يكون
 الارجل مسح وهي محذورة معطوفة عليه دون غير ليتقابل المجلتان
 في عطف مغسول محذور على مغسول غير محذور وعطف مسح محذور
 على مسح غير محذور وايضا قد امر الله تع بغسل الوجه وجعل الايدي
 مثل حكمها من الغسل بالعطف ثم استدل بحجامة اخرى فقال في مسح راسك
 فاوجب للرأس المسح وجعل الارجل مثل حكمها بالعطف فلوحاذا نرى مخالفا
 بين حكم الارجل والروسخا ان مخالفا بين حكم الوجه ولا يبيح في الغسل

لان الحال واحد فقد بان لك انه لايجوز نقض رجلكم للحلف على وجه
 ما يدعيكم لان الجملة الاولى المأمور فيها بالغسل قد نقضت بطلانها لا سيما
 الجملة الثانية لا يجوز بعد انقطاع الجملة الاولى ان يعطف عليها ان يخرج ذلك
 الفسخا مجرى ضرب زيد وعم او مرت بجالد ويكره وظاهره على ما قلناه
 مطابقا للقرائنين ولا يتنافيان انتهى كلامه ولان نشئ ازمه مطايا
 الاقلام الى ثبات جواز العاية للسحر لاقدام فقول ما ذكره هذا الناصب
 من ان السائر لم يصح له عاية فهو مردودا ولا بانه لا تحليل عليه التتبع
 الذي ذكره غير محدود ولا لعدم وجوب السحر بقدر ربح الراس اذ لم يجد العنصر
 مثل ذلك مع انك عرفت ان مسوح الحفارين والمسح في التيميم مضر والعاية
 والفرق بان مسوح الرجل طيفه اصلية ستخفف اشد السخافة فان الدليل
 الذي ذكره من تتبع الموارد والعرف ان تفرز من عدم تحديدا لوظيفة اصلية
 وغيرها فان العرف لا يفرق في تحديد السهم الاصل والغير الاصل واستعمال
 الشرع مطابق للعرف الا اذا ثبت لنقل كما في مواضع مخصوصة وتتبع
 بعض الامثلة لايجوز في التحديد اطلاقا من ونايا بان التتبع الذي
 بينه مردود بان مثل هذه الطنون الفاسدة الواهية لايجد نفعا
 اصلا لبطان القياس في الشرع عندنا ولا يجوز عند التابعين الا من
 قاسوا كذا الامثالا وغيره من امثال هذه الطنون فلا يليق ان يحتج
 به عليها على انه لا يلزم من عدم تجديد المسح امثله عديدة ذكرها عند في
 جميع المواضع اذا احاط به جميعها مستندة بالشهادة على الفقه غير قبل

وبعض ما ذكره من صحة الرقبة ولاذن ليس ثابتاً عندنا والتمتع المأقوص
 غير مجمل لا يخفى وثالثاً بأنه سلمنا فبعد التخصيص يلفظ إلى الكفيتين ^{بنيتهما}
 هذا الظن ^{من} لأن القياس ^{فيهم} عندهما لو أراد منه إياه وآثاره الاستقرار
 فهو أيضاً دال على غاية جملة لأن الاستقراء إنما يفيد الظن بشرط عدم قيام دليل
 على خورجه فزمع من حكمه بأن الأفراد كما في قولنا كل حيوان يتحرك فله لاسفل
 عند المضغ إلا التمساح وأما إذا قلنا دليل عليه فكل لا ما نحن فيه قد قلنا
 عليه الدليل وهو ظاهر الكتاب فإنه يقتضيه التحديد في المسح وإرجاء بانه
 قد عرفت أن علماء مذهبنا عتروا بانه لا دليل على عدم كون المسح إلى
 غاية وخاساً قد عرفت أن وجوب المسح ولو تخيراً أياً مذهب بعض
 من أهل فخلته أيضاً للذين فما هو جوابه فهو جوابنا وسادساً بأن
 الظن الحاصل من هذه الغيالات لا يقاوم الظن المعتبر شرعاً المدلول عليه
 بالكتاب هذا مذنبات وذلك لمحتاج لا يستقيم أن مثلاً فلا يعقل
 وسالماً بعد تسليمه وقاومته للظن الحاصل بالكتاب بتعارضه ^{فيها}
 فالحكم بطلان أحد الظنين ترجيحاً لا مرجحاً ولا بد من الرجوع إلى
 أهل البيت لأن النبي صلى الله عليه وآله لا تعاقبني أخلف فيكم ما أنتمسكتم به
 أو تفضلوا بعد كتاب الله وعترة أهل بيته وهذا الحديث متواتر المعنى
 فلا بد من العمل على قول أهل البيت وقولنا بأن مثل هذه الترهات
 لو كانت حجة قلنا أن نقول إن الوظيفة الأصلية من غسل المريد في
 الشرع له غاية يشتمل على أمرين في عضو واحد كما في غسل اليدين والوجه

والسبت والرقبة الى غير ذلك وهبها غاية غسل الرجل مشتمل على الكبير
ففيه اما طه لظن ظان بحسب وجوب غسلهما وقتا مسحا انه لم يرد في
الشرع بعد التمتع وجوب غسل تشبهه بالمسح فلا يكون غسل الرجلين
مشاهيل لقول وجوب غسل الرجلين لم يرد بعد التمتع اصلا وعاشل
بانكم قلتم بالتحديد والغاية في مسح الخفين مع انه لم يرد نظيره في أكثر
المسح وانما قلتم بمجرد قيام الأدلة عليه فلم لا تقولون به ههنا مع تعاضد
بموافقه قراءة الفقيه فافهم وتلك عشرة كاصلة مسح بالظاهر
لغا ترخين الترتيم فاعرف قدرها واما قوله واما قدر المسح في الرأس
الحق فلا يخفى عليك انه اراد بذلك الايراد على المسيد حيث قال في كلام
السابق انهم ضربوا المسح في الرأس غايته فنقول كلام السيد لا غبار عليه
لان لما حقيقه قائل بمسح ربيع الرأس فلا ريب في انه صار محدودا والنتيج
كما ينبغي كون المسح داغاية كذلك كونه محدودا مجرد معين ولا اعتراض
حكي من مسح الرأس على حد معين بطل التمتع المذكور غاية ما في الباب
ان السيد اطلق لفظ الغاية في مقام التحديد والامر محل على اننا نقول
المسح ربيع الرأس لا بد ان يكون له مبدء لا محالة وان كان غير معين فمن
اي موضع ابتدئ بالمسح فهو المبدئية وغايته الى ربيع الرأس فيكون
له غاية فتأمل قوله ولا يخفى الزمرد وبما عرفت من ان نظم الآية تقتضيه
ان يكون المسح محدودا كالغسل والتشديد يديته والتخفيفية بعد التسليم
لا يفيد ولا يصلح للاجتماع عليهما فان امثال هذا لا استقصا نازا ولطوق

الفاسدات في غير ما عندها أن يتبعوا الآلة الظن وانهم لا يتحسسون ولا
 اتقفوا ليس لك به علم وهذا المقام ليس مقام ذكر ما يتعاق
 بذلك من الدلائل قول وحاصل الخبر ليس بشي لان العطف على المسوق يستلزم
 المسح ولا يستفاد منه الغسل صلا بيانه ان استفادة من المسح اما بطريق
 الحقيقة او بطريق المجاز لا سبيل الى الاول لان احدا من العلماء لم يقل بان
 الغسل نفس المسح وقد اعترف بهذا المورد ايضا وعلى الثاني فلا يجلو الامر من
 ان يداخل من المسح الحقيقة بالنسبة الى المروسل المعطوف عليه والغسل
 الشبيه به بالنسبة الى المعطوف فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز كما ذكره
 العلامة التفاتاراني وهو غير جائز كما اعترف به صاحب الكشف حيث
 اعترض على اربعة الوجوه ولا استغناء من الامر دفعه بانه جمع بين الحقيقة
 والمجاز وهو ليس جائزا وهذا هو الذي اعترض به جناب الشيخ قدس سره
 او ربما المعنى المشترك معنيين السجين من قبيل عموم المجاز وفيه انه عظيم
 قرينة غير مجاز وكيف يظن بالحكيم العليم ان ياتي بلفظ يريد غير ظاهر من
 غير اقامة قرينة عليه في معرض تعليم العباد وهل هذا الا اغراء بالجهل او
 تكليف صلا يطاق ولا شعورية الاشعورية وان جازوا القبايح والظلم
 على الله لكنهم محجوجون بالادلة القاهرة البنية في محالها ولا يرضع عاقل
 اليسيه مثل هذا الكلام وتلك الامور التي هي اليه فكيف يظن بالنسبة
 الى العدل الحكيم تعالى يقولون علوا كبيرا واخذت ان ذكرها غاية
 لاجل لالة له على الغسل بوجه ولو جاز مثل هذا التاويل لا ترفع الامان

عن فخر المرام من كل كلام وخرج القرآن عن كونه حجة على شيء من المسائل
فقط الكتب الصنف المنزلة وتركها للعبث في العبث وهو يمكن لكل ورقة من
الفرق الصائفة ان يؤول على ما يشتهيه كيف يشاء ومن هنا ظهر ان قول المام
حسبنا كتاب الله كذا في انهم يحرفون الكلام عن مواضعه وترغون متابعه
القرآن والسنة والحال انهم بعد أمنه غاية العبد فقوله وهو يكون المراد الخ
باطل لا توقف صحة عموم المجاز على القرينة واذا ليست فليست بقرينة وهو انه
اعتراض الشيخ على الزمخشري بلزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز عليه مكره
عنه ولم يذكر احتمال عموم المجاز وحده يحتمل ان يكون مراد الزمخشري بهذا
ولا ينكره هو فاعتراض الشيخ ليس محله ويكفر الى هذا قوله والزمخشري
قابل به وقوله فلا يلزم الخ والجواب عنه على وجه الصواب ان الزمخشري
قال في الكشاف ان وجهه ان يكون الامر شاملا للمحدثين وغيرهم هو كلام على
وجه الاستحباب وهو لا على وجه المذهب قلت لان تناول الكلمة لمعنيين متلفين
من باب لا لغا والتمويه انتهى فنقول شمول الامر الوجوب والمذهب ايضا يحتمل
عموم المجاز فالذي حذره على عدم ذكره هو المباحث الشيخ عليه فانه يصيد
الالزام عليه لا يقال يحتمل ان يكون عموم المجاز ايضا مراد الزمخشري لصدق
تناول الكلمة للمعنيين عليه ايضا وسبب لا لغا لعدم القرينة لئلا نقول فكذا
عرض الشيخ هذا قولا وقيل ان مراد الشيخ ان كل احد من له انس بالعربية يحكم
بان المعطوف في حكم المعطوف عليه وان قولنا القابل ان من يد وعلمه منقح فبالد
وبكره لا يفهم احد ان بكره اعطف على جالده لانه سخر به بل لانه حكيم كراما شديدا بالشيخ

وهذا منطبق على ما نحن فيه اذا الكرام ايضا قد يشبه السخري في الظاهر
مثل ان يوق بالفاطد على الكرام ظاهرا واستهزاء وبالجملة كما لا مناسبة
حقيقة للآكرام من السخري كذا الفصل من المسح فافهما قسما ولا يطلو لجل
على الآخر ولا يتحقق معه فلا وجه للفرق بين المثال المذكور وبين ما نحن قوله
وانت تعلم انك تعلم ان المجاز ولو كان عموم مجاز بدون القرينة ليستلزم
الالغاز والقرينة ههنا مفقودة وذكرنا غاية الدلالة له عليه كما عرفت قوله
واما من الحذف عرفت من كلام صاحب الكشاف ان السؤال الذي تضمنه ان قلنا
سؤال عن جواز شمول الامر الوجوه والندب مطلقا ليس فيه تخصيص عاذا
عموم المجاز على ان يخرج عن هذه الترخيصة كان يذبح عموم المجاز ايضا وقال
من انه لم يذكره لعدم القرينة فهو المجاز صا واما قرينة قوله نعم ليظهر كره
فان اقتضت تخصيص الامر بالحد ثين لزم ان لا يبقى احتمال الندب اصلا
انه ذكر في الكشاف كلا الاحتمالين بمجى جواز اذادة كل منهما ما لا يفاد عن الآخر
اعترض على ارادتهما معا فعلم ان ما قاله توجيه القول بما لا يرخصه قايله قوله
ونظير اسلوب القرينة ان المشهور هو حذف الفعل في عطفها بابتنا واء باراد
ومتقلا اسيفا ورحا ونظيرهما مما ذكره فيقدر سقيتها ومعتقلا فقطبا
بعامل يصح دخوله على كليهما وعلى التقديرين فاستلزم قوله سبحانه واصمعي ربوكم
وارجلكم ليس كما سأل به المذكرة لان الحذف والتاويل للذين هما خلافا
لا يرتكبان الا عند قيام القرينة تكفي الاصله المزبورة فانه ظاهرا ان الماء
لا يغلف والعنوا لا يرجح والمرح لا يقتل واللبن لا يوبى بل يشرب وهذا

في البواقي وفي ما نحن فيه لم يقدّر دليل ولا قرينة على التأويل والحذف فيكون
 التزامه من باب التخييل لا لتأويل قد عرفت ان الأدلة الكثيرة والقرائن
 المحتمة مجتذبة في هذا الوجه وجوباً لمسحها أو ضمناً سابقاً غايها لا يوضح
 بحيث لا يمكن المزيد عليه فنذكر قوله ولا قريباً لخرينها ولا اناء عرفت
 الباء في بروسكم ليست للتعبد بل الصاقية على رأى تيعيضه على الخوض
 البيضاء في زيادة الباء فيسقطها قاله من ان المراد مسح الميراث والماء بالورد
 اذ لا حاجة الى التقدير كما في مسحت بالحايط وقد تم مراراً وتانياً ان هذا
 الناصب صرح سابقاً بان الا ليرصفة للعذاب للكرّة وروده وصفاً
 في القرآن المجيد فيكون من الحقائق العرفية الشرعية وفيما نحن فيه مع كثرة
 ورود المسح مقابلاً للغسل والمراد منه ههنا لا صاباً دون الغسل لم يقل
 يكون من الحقائق الشرعية ان هذا الشرح عجاب وثالثاً انا لا نسلم ان المسح بالماء
 يشمل الغسل بالماء فان الغسل هو لا سلة ولا يطلق الا صاعاً عليه لا يقال
 لمن غسل رجليه بالماء رسيّة اباً لم يدبرها بل المراد من المسح بالماء ايضاً هو المسح
 باليد المبتلة الا ترى ان قولنا مسحت اليد بالمنديل ومسحت يلى اليد ^{بمعنى}
 فكذا هذا وارجعاً بان هذا انما نشأ من قلة الفهم والعجز عن إدراك
 كلام صاحب الكشاف لانه لو كان المراد من المسح المحنة المشام للغسل ^{يكن}
 لقول الزمخشري عطف على المسح لا لتمام بل يقتصد الخ مفعلة فانه
 صريح في انه ليس يطلق المسح على غسل الارجل وإنما عطف للاقتضا فقط
 وخامساً انك عرفت ان القرينة التي قررها يليق بان يضل عليه ساد

انه اى دليل على تقدير الايدي في قراءة الغنم والماء في قراءة الجمع انه
اعترف بكون تقدير الايدي متبادرا فلم اعرض عنه ههنا فهو توجيه
بما يشتهيه النفس من دون قرينة وايضا بعد تقدير الماء لاجابه للفرق
بين المعطوف والمعطوف عليه حيث يراى امر الماء بحيث يكون مسحا في
الرؤس من دون غسل ويراد منه الغسل في الارجل من دون قرينة ^{في العطف} مع ان
انما يتبادر منه كون المعطوف عليه كما معطوف في الحكم ولا دليل على الفرق
وسايعا انه صرح اهل اللغة بالفرق بينهما قال الفيزي وراى ابا المسكيك المنه امر اليه
على الشئ السائل والمتعلق كاذابه كالقسيه والقسيه انتهى وفي تفسير الراهدى ان السهم
لا يراد منه على جامد لا ما يميزه اليه بل ما يقع بهما الجامد نقول مسحت الرأس
بالدهن اى بيبس عليها غير ان اليد سقطت اختصارا للدلالة الحال والمراد
هذه السهم ببعض اليد بعض الرأس نقول مسحت بالحائط اذا خرت
البعض لذلك كان الفرص مسحه بعض الرأس مقدار ربع الرأس ^{تقوى}
موضع الحاجة من كلامه وتوئد فانه لم يقل احدا من مسحه بالماء مع
اعتسنت بالماء وفرقوا قديما وحديثا بين قول القائل فلان يرى الغسل
فلان يرى السهم وايضا قد عرفت انه لاجب لجعل الغسل شبيها بالسهم
ولهذا ترى تعقال وجماعة من الشافعية قالوا ان الغسل لا يخفى عن
السهم وذهبت المالكية اليه ايضا سيأتى تفصيل عن قريب قوله لا يخفى
انت تعلم ان كل ما ذكره تغسف وتكلف فارجع الى ما بينا قد نبذ عجب
قد عرفت ان حصة الكشاف اعرض عن جمل الجوارى وهذه التكاليف

البارحة والقاضى البيضاءى مع كونه في تفسيره ملتقطا مما جناه
 جاز الله من آسيابه مقتبسا من انواره لما لا يدان واذا فكره في غاية التكلف ^{بعض}
 بالتزام عطف لا رجل على الرؤس بل استحقاق عن النقل وتثبت في دفع
 التعارض بين القرائين بذي الجوار وقال ان فائدة ذلك التنسيب على انه
 ينبغي ان يقتصد في صلب الماء عليها وتغسل غسلا يقرب من المسح والعري قد
 هرب من المطر وقفت تحت الميزاب قد لودر عليه لسيد نور الله رحمه الله
 بوجوه لطيفة احببنا تزئين رسالتنا بذكر كلامه الشريف مع الاختصار
 وقليل من التغني لئلا يلزم التكرار فاستمع لما سئلو عليك قال اقول وفيه
 نظر من وسج اما اول فلانه صبه على عطف لا رجل على المتعسلى اعني الوجوه
 وقد بان بطلانه من وجوه ولما ثانيا فلانه في نفسه ضعيف جدا بل قد
 ذكر في الدين الراسخ في تفسيره الكبير انه لا يجوز الكسر الجواز لا تعدد
 اللحن ولانه انما يكون بدون حرف العطف واما مع حرف العطف فلم
 يتكلم به العرب انهم وبالحجلة القائل به شاذ من الناس فلا يليق بكاتب الله
 تعا واما ثالثا فلان من جوز لشرطين عدم اللبس وعدم الفصل بينهما
 بحرف عطف ولم يجوز احد مع الفصل ولا مع اللبس في الآية كالاية كالاية
 مفقود ان فاعله هو اجماعهم من قاله فليقتصر على اجماعهم ولا يجهل بقوله
 الاعراب واما رابعا فلان في مثل اكرمت زيدا وعمروا وسخرت بخالد بكر اذا
 يكن معطوف على عمرو وقيل انه جر بالجر كما يقولون لا يرتضيه من له ادنى شئ
 لما فيه من التعسف والركاكة ولا يرام والبعيد عن اسلوب كلام حاضره

الاحلام واما خاصا فلان ما استشهد به البحر من نحو قولهم حجر ضرب خروجه
 تبع وجوهه وعذاب يوم اليم تدفع المظهر نحو الفقه المنال لاول اللاتية ليعود
 الشطر البحرين له فيه اما الارجل فيصير ان يغسل وان يمسح الى ان قال اما حو
 عزيز فحجها اما بالعطف على جنات نعيم او معطوف على الكراب فغناه ينعمون
 يا كواب حو عذ قال ذلك ابو علي الفارسي في كتاب الحج في القراءة و
 القاض البضا وفي تفسيره واكثر المفسرين واما عذاب يوم اليم فانه صفة
 اليوم كما يقال يوم اليم وعذاب اليم وحر اليم اي صوم وذلك في كلام القر
 شايه فصير مع انه افضل فيه ولا لبس فلو سلم جرة بالمجا وقلم يكن دليلا
 على ما نحن فيه وجعله صفة ليوم من فضيلة المجازات كما صرح به الفاضل
 الاسفرائي واما سادسا وما بعدا فير عليه حتى عنق عا في امنا وخرناه
 على حشا لكشاف وقال الفاضل الاسفرائي في هذا المقام وقد اجر هذا
 النكتة حشا لكشاف في العطف على رؤسكم وجعله تحت المسح في جر الجار
 استفادته بحر الجوار لكونه في صورة العطف ضعيفا جدا بخلاف جعله في
 المسح اذ في تغيير الغسل بالمسح فائدة جليلة لان هذا الغسل ينبغي ان يكون
 بمنزلة المسح في تغيير الغسل بالمسح اشاق الى تقليل الماء وكان على من توجهه
 او اول توجهه عذرا وحمل قوله وعطف على المسح على العطف وهو بحر الحكا وال
 غيره مما يلزمه عز الجمع بين الحقيقة والمجاز حيث ياد بالمسح حقيقة للروس والغسل
 الضعيف للاجل حتى اوله بعض اخر يانه اراد بالعطف على المسح صورة الحقيقة
 العطف عطف الجملة بتقدير اصحى بمعنى الغسل لئلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز

فترميه انه يلزم الجبر باضمار الجار وهو ضعيف ولو حمل التعبير الحسن على
 التقليد ليجري الاشكال لان التعليل كما لا يكر ولو لم يكن له بد من ذلك
 فلا بد ان ينقل التعليل كلامه ويستفاد من تقرير مضاد الاما
 اوج ناه على القاض من الانظار الثمانية ايراد ان اخزان احدهما بعد استفاد
 النكتة المذكورة من توجيه القاض والاخر لزوم الجبر باضمار الجار فملاك عشرة
 كاطلة لا يخفى وقم على النظر واماما استحسنة هذا الفاضل من بناء الكلام
 التعليل فمردود لان البناء عليه فرع ثبوت وجوب غسل الاجل لم يثبت
 والتسك بقراءة النص يستلزم الدوران في ملخصه واقل لعل السائر
 والسابع والثامن اشارة الى ما مر في تضاعيف كلامنا سابقا من عدم
 الاقتضاد بل لذي ثبت الاسباع في الوضوء والانه فرع ثبوت الغسل من
 خارج ولم يثبت ولان الاقتضاد اما في القدر المستحب وهو سدا وفي
 الرايد وهو افسد لله يعلم ثم ما ذكره هذا الحر من الوجوه يستحق ان يكتب بالمرور على
 وجبات الحق وان كان في زوايا كلام السيد بعض لمقامات خبايا وانظار
 قاتل ثم قال المنهج الثاني متعلق بالسنة اعلم ان سنة السحر الى ابن عباس
 صحيح في صحيح البخاري كان ابن عباس فرضا وغسل رجله وقال هكذا اراي النبي
 قال محمد بن حمير الطبري الا امام اسناد السحر الى ابن عباس غير صحيح والصحيح الثاني
 عنده كان يقرأ ارحمكم بالنصب يقول عطف على الغسل وهكذا رواه الحافظ
 عنه منهم القاسم بن سلام والبيهقي كذا في عمدة القاري وقال عبد الرحمن
 ابى ليلة اجتمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه واله على غسل القدمين كذا في

فتح الباري وقال عطاء والله ما علمت احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على
 القدمين كذا في الكواشي بهذا ظهري من حكة السم عن ابن عباس قال فقال
 الذي نقل عنه الفاضل الرازي فهو كما طئت ليل لا يوثق بكلامه في روايه الحديث
 وما قيل على حديث ابن عمر وفيه ان الاستدلال باعتبار المعنى المراد لا يشل
 صدقهما والوافقين لا يجرد العاقل الزا ما للمخالفين المنكرين لصحته والمراد ان
 اخرايا العصر فخرجنا متوضاء ونسجنا جلنا أي اغسلنا غسلا خفيفا للاستنجاء
 من حجة تاخير وقت العصر فبقيت ساعات من اعقابها لاجل التجهيل فنادى
 يا علي صوبيل الاعقاب من النار وبما اذ لك في السنة يفرض بعضها بعضا وقد روى
 مسلم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال رجعا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مدبنة خطا ذكرا بماء بالطريق فجعل قوم عند العصر فتوضؤوا وهم على الاعتقاد
 تلوح لم تسها الماء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويل الاعقاب من النار استسبحوا وضوء ولا يخطئ
 صريح في انهم كانوا يعلمون وجب غسل الاعقاب فلو غسلوا الرجل كما يفرضهم قوله
 واعقابهم تلوح لم تسها الماء أي قد استوعب الماء الاقدام لا الاعقاب فان
 ظهورهم من الماء جزء معين من عضو خاص يجسب الجس يستلزم ظهور
 الماء على اير اجزاء ذلك العضو يجسب الجس كان بقا الاعقاب لاجل العقلة التي
 من الاستسجال كما يدل عليه قوله فجعل وهم عجال ولا بعد في ذلك اذ كثيرا لا
 يتحقق الاستسجال من الاستسجال ولما قال عليه السلام ويل الاعقاب من النار ولم
 يقل ويل الاقدام من النار حصل الاشعار بان الاعقاب ليس الاعقاب لم يكن
 الجس استسجالا من تلوث عقبه الدم وبال على عقبه لا يكون قدومه بالظهور البطن

ما موانع الجاسة وما قل اسبغوا الوضوء ولم يقل اغسلوا الشعر الكلام
 بان الامر بغسل الاعقاب قد وقع لكنه من الوضوء ليشهد النظر الجلي
 والدقيق بؤيد انه لا يلازم ليشان صحة النقص ان يكون ارجلهم ملوثة
 بالدم والمبول مع ذلك يقصدون الصلوة فانهم علموا ومنكم بسنن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الجاسة لك الخليفة طانت تعلم انه قد ورد
 الوعيد بانك على بقاء لمعة فكيف يكفي المسح على بعض من ظهره وهذا مراد
 المحامد حيث قال ما امرهم بتعمير غسل الرجلين حتى لا يبق فيها لمعة ولا
 علم ان فرضهما الغسل انتهى ولفظ المسح هناك مجزئ الغسل الخفيف
 صرح به شيخ الاسلام ابن حجر قال ابن قتيبة وابو علي الفارسي وآخرون
 لا تضاعف المسح في كلام العرب يكون غسلا ويكون مسحاً يقال مسح
 على اطرافه اي توضأ قال الشيخ ابن العربي في الفتوحات وينقل من العرب
 ان المسح لمعة في الغسل انتهى والشرح ذلك ما عرفت من ان معنى المسح
 اذ اعتبر الماء يكون بمحض الغسل الخفيف وعلى الوجهين محمد بن عبد الله
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في قدم رجل لمعة لم يغسلها فقال ويل للعراقيين من النصارى
 والخرج الدار قطيعة عن ابي امامة راي النبي صلى الله عليه وسلم تواميتوضئون فيقع على قدميه
 قدر الدرهم لم يصبه الماء فقال ويل للاعقاب من النار وروى ابو عبد
 الله في صحيحه عن ابي بكر الصديق توضأ رجل وبق على ظهر قدميه قدر طرفة البصر
 فقال له النبي صلى الله عليه وسلم وادم وضوءك قال ففعل وروى ابو داود والنسائي
 راي رجل لا يصلي وفي ظهر قدمه لمعة لم يصبها الماء فامر النبي صلى الله عليه وسلم

الوضوء والصلوة وتركها في الصلوة انه عليه الصلوة والسلام غسل
 مرق واليد من مرق ومسه براسه مرق وغسل الرجلين مرق وقال هذا وضوء
 لا يقبل الله الصلوة الا به واصهاره في انه عليه السلام قال لا يقبل الله صلوات امرء
 حتى يضع الطهر موضعها فيفضل وجهه ثم يغسل يمينه ثم يساره ثم يغسل
 رجليه ايضا روى عبد الرحمن السلمي قال ابن ابي ابيومر والحسن اء على رضى الله عنه
 وجلس في اعدى علم بحجة تسمع نقره وارجلكم بالفضة فيجرح عليه المجلس
 بالحفص فزجرا على قال انما هي فاعسلوا وجوهكم واعسلوا ارجلكم فانظروا
 انه رضى الله عنه لم يكن زاجرا عن قراءة الجرحل فزجرا كان مبنيا على فحج
 المشعر الى الكاثر على قراءة الضب المفيدة للغسل وقد وقع في كتاب
 ارسله رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عمرو بن حزم والي اليمن وامران يا مرنانين يسبحوا
 الوضوء وهرم ولديهم واجلهم الكعبين ومسيح ابروسهم كما امر الله تعالى وتركوا
 اصحابا عنه عليه السلام ان ادم عليه السلام لما تناول من الشجرة بعد النهي
 صارته هذه الاعضاء عذبة لانه حصل من الوجه التوجه من الرجلين
 ومن اليدين البطش من الرأس مصاحبة اليد المذني حيث وضعهما لما اصابا
 من النعم وسقط عنه الحبل والحلل فقال الله عز وجل اغسل وجهك لا ذيل
 عنك ذنبك التوجه المطر واغسل رجلك لا ذيل عنك ذنبك البطش واغسل
 يديك لا ذيل عنك ذنبك البطش وامسح براسك لا ذيل عنك ذنبك الاصابه
 من اليد المذنية كذا في روضة العلماء وقال ابن بابويه الفقيه مجتهد الشيعة
 في كتاب الامال راويا عن علي بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه انه جاءه نفر من

إليه في الرسول الله صلى الله عليه وسلم فسألوا علمهم عنه عليه سلم
 أسئلة منها أنه أخبر في شيء يظهر هذه الجوارح الأربع في الوضوء
 من المواضع الطاهرة في المسجد فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما وسوس
 الشيطان إلا آدم نظر إلى الشجرة قد هب ماء وجه ثم مشى وتناول
 فطرا للجبل والحلل ثم وضع يده على رأسه وبكى فلما أتاه الله عز وجل عليه
 فزول الله تعالى عليه وعلى ذريته غسل الوضوء والنظر غسل الساعدين للثنا
 ومن غير القدمين للمشي ومسح الرأس ووضع اليدان تحت وهكذا ذكر في مواضع
 العقيدة ولا يخفى على الفطن المنصف أن المضمون من بيان وجوب غسل الوضوء
 واليدين ومسح الرأس أن سبيل الغسل ارتكاب بعض الذنوب بلا واسطة
 وسبيل المسح مجاوزة العضو للعضو المذنب فقرأين حتى يغسل جميع السبع
 ولا شك أن تطهير الرجل ارتكابه الذنب بنفسه لا يحتاج فيها للعضو المذنب
 بل هي العبرة من بين الأعضاء في ارتكابه الذنب فيكون مغسولا ومسحا
 وهذا عرف ابن أبي بويه تساهر في الرواية وذكر المسح وضع الغسل
 وأمثال هذه الأحاديث كثيرة في كتب الحديث قال الشيخ ابن الحرم
 الغسل ثابت بالسنة انفقوا قولها إمام أن احتجاج المخالفين بأحاديث
 ردها عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يصلح إلا لإلزام به علينا ولا أن يعولوا
 ويركنوا إليه لو الضموا وتركوا الجدل ما الأول فلانه قد تقدم بين
 العقلاء أن إقرار أحد بنفسه غير مقبول بخلاف إقراره على نفسه فلا يكون
 الأخبار التي دونها في كتبهم وهي تدل بظاهرها على نزعهم على

الغسل صلحة للاستدلال بها علينا نعم يمكن لنا الاحتجاج عليهم ^{بأدلة} بالدالة على المسح المذكورة في كتبهم ^{وأيضا} رواه آحاد كثير منهم عند تصحيحه
 مقدوحون وضاعون مفتعلون للاخبار المؤيدة لمذهبهم ^{على} علوا عليه
 كتب بجالحكم يكون حجة علينا بل لهم أيضا وأيضا الاخبار الدالة على الغسل
 مخالفة لظاهر القرآن وقد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند المؤمنين والمخالفين أنه
 امرهم من الاخبار على كتاب الله فما وافقه فهو واجب العمل وما خالفه فهو
 منكر وفيه كيف يصح الاحتجاج بها علينا مع معارضة طلبا جماع
 اهل البيت وابعادهم قد رويها عننا دتنا ومواليها الطاهرين
 باسناد صحيح في كتبنا المعتبرة وهذا دلالة صريحة واضحة لا يحتمل على وجه
 المسح قد بلغت مبلغ التواتر لا يرتاب فيه ما يرتاب ولا يحجرها جاحدان
 اردنا استبعادها عن الجرحا عما نحن فيها ولا يحويها الطوامير الطوال الدفاتر
 العظام ولذا كرمنا شيئا ليسيل للتبرك بكلامهم صلوات الله عليهم
 وليظهر منها اصرح دلائل على وجوب المسح مما مر انه هو فنقول قد روي
 باسنادنا عن امير المؤمنين انه قال كولا اني رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ظاهرا قد ميه الحنث ان باطنهما اولى بالمسح من ظاهرها ^{وعنه} عن
 قال حكمة لنا ابو جعفر عليه السلام وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد عني يقدم من
 فادخل يدك اليمنى واتخذ كما مضى فاسبد له على وجهه من اعلى الوجه ثم
 مسح وجهه من الجانبين جميعا ثم عاد يدك اليسرى في الكساء فاسد لها
 على يدك اليمنى ثم مسح جانبا ثم عاد اليمنى في الكساء فصبها على اليسرى ^{ثم}

كما صنع باليمن ثم مسح بريقه في يده راسه رجليه ولم يعط في الاثناء عن
 بكير عن ابي جعفر قال الا احكم لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله
 واخذ بكفة اليمنى كفاً من ماء فغسل به وجهه ثم اخذ بيد اليسرى كفاً من ماء
 فغسل بيده اليمنى ثم اخذ بيد اليمنى كفاً من ماء فغسل به اليسرى ثم
 مسح بفضل يده راسه بجلية عن حماد بن عروبة عن زرارة قال قال ابو جعفر
 الا احكم لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله فقلنا بلى فدعى بقعة من
 من ماء ثم وضعه بين يديه ثم حبر عن ذراعين ثم غمس كف اليمنى ثم قال
 هكذا اذا كانت الكف طاهرة ثم عرف فلاها ماء فوضعا على جبينه ثم قال
 بسم الله وسداه على اطراف الحيلة ثم امر يديه على وجهه وظاهر جنبه مرة
 واحدة ثم مسح يده اليسرى فغرف بها وماءها ثم وضعه على مرفقه اليمنى
 وامر كف على ساعد حتى جرى الماء على اطراف اصابعه ثم غرغ يمينه وماءها
 فوضعه على مرفقه اليسرى وامر كف على ساعد حتى جرى الماء على اطراف
 اصابعه مسح مقدم راسه فظهر قاصيه بيلة يساه وبقية بيلة يميناه
 وقال قال ابو جعفر ان الله وتر يحب الوضوء فلو توفد بحريك من الوضوء
 ثلثة عرفات واحدة للوجه واثنان للذراعين وتسميم بيمينك ايامك
 وبما يقى من يمينك ظهر قدمك اليمنى وتسميم بليسارك ظهر قدمك اليسرى
 قال زرارة قال ابو جعفر عليه السلام لم سال حماد امير المؤمنين عليه السلام عن وضوء
 رسول الله صلى الله عليه وآله فاحكم له مثل الذي وعى زرارة وبكبرهما سالا
 ايا جعفر عليه السلام عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله فدعى بطشبا و

تورفيه ماء فغسل يديه اليه فغرف بها غرفة فغسل بها على وجهه فغسل بها
 وجهه ثم غسلى اليسرى فغرف بها غرفة فافترغ على ذراعه اليه فغسل بها ذراعه من
 المرفق الى الكتف لا يردّها الى المرفق ثم غسلى اليه فافترغ بها على ذراعه اليسرى
 من المرفق ووضعه بها مثل ما وضع باليه ثم مسح راسه وقدميه بكل كف
 لم يجد لها ماء اجدها ثم قال لا يدخل اصابعه في الشلح قال ثم قال ان الله
 لم يقول اذ اقمتم الى الصلوة فاعسلوا وجوهكم وايديكم فليس ان يدع
 شيئاً من وجهه لا يغسله وامر بغسله وامر بغسل اليدين المرفقين فليس
 ان يدع شيئاً من يديه الى المرفقين لا يغسله لان الله لم يقول اعسلوا وجوهكم
 وايديكم الى المرفقين ثم قال امسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين فاذا مسحتم
 من اسفله وبشيئ من قدميه بين الكعبين الى اطراف الاصابع فقد اجزاه قالوا
 فقلنا اين الكعبان قال هما هنا يعني المضاد والساق فقلنا هذا ما هو قال
 هذا من عظم الساق والكعب سفلى من ذلك فقلنا اصلحك الله فالغرفة
 الواحدة تعجزى الوجه وغرفة للذراع قل نعم اذا بالغت فيها واثنان ثانياً
 على ذلك كله ونظاير ذلك الاجزاء كثيرة متواترة المعنى وعليه اجماع اهل البيت
 عليه السلام واهل البيت بصريح الحديث وما ورد في بعض الاجزاء من وجوب الغسل
 الخالف للاجماع فحمل على التقية التي هي من سنن المرسلين قال البيضاوي
 تغشيه ليعلم وليثبت فيها من عرك سنين ووفلت فعلتك الق فعلت وانت
 الكافر في هكذا فانه عليه السلام كان يعايشهم بالتقية اتهم ولو ذكرنا
 الاشارة الى ذلك على التقية وصدورها عن نبينا لم يخرج الكلام عن هذا المقام

من شاء فليرحمه كما دالاسلام الجناب الذي العالم ايام الله ليكم قاده
 واما الثاني فلان من اضعف وخشع عن ربه عرفان اهل التسنن لا يحصل
 لهم الجرم بالاخبار الدالة على الغسل بعد معارضة باقران واجماع اهل
 البيت واعتراف امامهم بان المسح كان مذهب ابن مسعود وابن عمر هما
 ومحمد بن علي الباقر وبعد معارضة باقرانها ورواها وهتدل على المسح
 مع قولي الاخبار الاول للتاويل وعدم صراحته في مطلبهم كما ياتى
 ويصح تضمن كتبهم لكون روايتهم وضاعت عين مفتحين تقر بالرجحان في حق
 قرين ظاهرا واد البعضهم على الافتعال فمدح الصحابة كما صرح به الرب
 الحديدا المعزول وغيره فكيف يعتمد على رواية امثال هؤلاء ولتذكر
 شيئا بسيما ماروق من الاخبار الخالفة لذهنهم فتقول صرحوا بالاحاديث
 الاخر المستندة الى ابن عباس عبد الله جديقه بن اليان واوس الشقي
 على ما رواه صاحب الميسر من الغضية يدل على وجوب المسح فقد
 تروى عن ابن عباس انه وصفه وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ورؤى
 عزاوس الشقي انه قال رايت النبي صلى الله عليه وآله على كاهمه قوم بالطايف او بالمدنية
 فتوضأ ومسح على قدميه وتروى عن حذيفة بن اليان انه راى النبي صلى
 الله عليه وآله مسح على يديه والمراد مسح على رجليه وهو لا يسر لبغل العربية
 فوق سورها واما الحنف فلا يمسحون على الاظفار وقد روى بعض شيوخ
 الهداية عن الطحاوي عن ابن عمر انه كان اذا توضأ وعلاه في قدميه مسح
 ظهره وقدميه ويقول كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصنع هكذا وروى الطحاوي

باسناده عن علي بن ابي حمزة ومحمد بن علي بن ابي حمزة قال لولا اني رسل الله
 صلى الله عليه واله فله كان باطن القدم احق من ظاهره وقل حسبنا تقريب
 المدايا في كتابه الذي يذكر فيه الناسم والمنسوخ من نقل عنه انا قد اوردنا
 في تقريب المدايا عن انس بن مالك في رفع الموقوف وصل المقطوع من
 حديث مالك حديثين صحيحين بسم النبي ص رجلية حديث من غير السمع
 على النعاليين من روايته على بن ابي طالب وغيره قال وحكى ابن العربي وغيره عن انس
 ابن مالك انه كان بسم رجلية حكاه عن ابن عباس قتاده وفي كتابه
 بتوبيخ الجوامع للسيوطي عن حماد قال عاقتان بماء فتوضا ثم صفا
 فقال لا تبا آلهما ثم اخفا قالوا يا امير المؤمنين ما اخفاك قال رايت
 رسول الله ص توضعا كما توضا انفضضوا استنشقا وغسل وجهه ثلاثا ويدا
 ثلاثا وممسح براسه وظهر قد ميته في عن علي بن ابي حمزة لو كان الدين بالراي لكان
 باطن القدمين احق بالسم من ظاهرهما ولكن رايت رسول الله ص مسح ظاهرهما
 وفي مسند احمد بن حنبل عن ابي مالك الاشعري انه قال لقوم اجتمعوا
 اصلي لكم صلوة رسول الله ص فلما اجتمعوا قال اهل بيكم احسن غيركم قالوا لا
 ابن اخنا فقال يا اخوت القوم منهم قد عجبته في ما لم يتوضا ومنهم
 واستنشقا وغسل وجهه ثلاثا ويدا ثلاثا وممسح براسه وظهر قد ميته
 ثم صلى بهم الحديث وفي كتاب خير الحارري الملا يعقوب بن الاثير عن فاع بن رافع
 انه لا فاع ان كان جالسا عند النبي ص مسح براسه ورجليه قال ابن حجر الاستقلال
 في ترجمة جابر بن عوف المتفق ذكر سعيد بن يعقوب واورد له من طريق يعل

زبطا عن اوس بن ابي اوس واسمه جابر بن عوف ان النبي صلى الله عليه وسلم
 على قد مية انتقم والمحقوظ ان اسم ابي اوس حذيفة كما سمي انتقم كلام
 ابن الحجر وفيه ما عن فيافي جامع الاصول عن اعشى باسنادة قال كنت
 باطن الغداهين احق بالغسل من ظاهرها حتى رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كذا قيل الكلام فيه عجائبا وايضا من موديلانه ما في صحيح البخاري من
 رواية ابن عمر الكلبية في الدار المشورة لسبوا اخرجه عبد الرزاق وابن ابي شيبة
 وابن ماجه وابن عساق قال لا تلبس الا الغسل لا احدا كما يلبس الله
 المسحوق اخرجه عبد الرزاق وابن جرير عن ابن عباس قال لو ضيق غسليتان في
 واخرجه ابن ابي شيبة عن عكرمة مثله واخرجه عبد الرزاق وعبيد بن حميد
 عن ابن عباس قال فتر من الله غسليتين ومسحتين الا ترى انه ذكر اليتم
 ففعل بك الغسليتين المستحيتين ترك المسحتين اخرجه ابن جرير وابن المنذر عن
 قتادة بن خفي واخرجه سعيد بن منصور وابن ابي شيبة وابن جرير عن انس بن مالك
 ان المهاجرة حطبا فقال اغسلوا وجوهكم وايديكم وامسحوا برؤوسكم ورجلكم
 فانه ليس بشيء من اين ادم اقرب الى الجنة من قعرها فاعسلوا بطنها ورجلها
 وعرقها فقال النضر صدق الله وكان المهاجرة قال الله تع فامسحوا برؤوسكم ورجلكم وكان
 انس اذا مسح قدميه بقلما واخرجه عبد الرزاق وابن ابي شيبة وعبيد بن حميد
 وابن جرير عن الشيبه قال نزل جبريل عليه السلام بالمرحمة القديين الا ترى ان المتيهم
 بمسحهم ما كان غسلا ويلبثها كان مسحها انتقم وكان لشريح في الكلام على اخيه
 الاخر في ضمنه ففعل اقوال الورد فنقول قوله اعلم ان المراد من قول بان انما

نسبة القول بالسم إلى ابن عباس إنما شاعنا داودا وجمالا أو تها هلا
 فقد عرفت أن نقله عنه المخالف للوالف وفي وواعنه وجود السم وأنه قال
 إن القرآن نزل بالسم من فاهلنا هلة إلى غيرك وما ذكر من صحيح البخاري
 عن ابن عباس أنه ترمزا وغسل رجليه فلا دلالة عليه لحيوانه كان للتطيق
 بالسم إليه العطف على توضا فخرج عنه وقيل ابن الجبري واليه حقيقة وصاحب
 البخاري والكويتي مع كونه استشهدا ابن اوى بذنبه ومعارضته بالاقوال
 التي ذكرناها هلا لا ينقم طوء الراشي أهم الا كما لا نعام جل هم اصل سبيلوا
 ما قال من أن القفال كحاطب ليل لا يوثق بقوله فخرنا واهلنا بائنة للفر
 من الرازي هو النقل عن القفال وتلقاه باهبل حيث ذكر قوله ولو كان
 حاطب ليل لم ينقل قوله بل الرازي والنجاشي وصاحب السبط وابن العزيم
 من أصحاب الحديث كلهم حاطب ليل هذه مصيبة عطية على هذا المورد بالها
 من مصيبة ما أعظمها وأعظم من رها عليه على اخوانه من اهل غلته هذه
 قوله وما قيل على حديث ابن عمر فيه أولا إن الشيخ نقل ولا حد ابن عمر
 الذي ليست له لون بعلج العسل ثم قال فاعلم عن المخالفين فقد عدل
 الكتاب السنة على العسل بعل ما يقوله الماسخون المحرفون الكتب
 العادلون عن السنة المبتعون للاهواء المضلة وقال الحاشية على الآثار
 هذا التشنيع ذكره شارح البخاري نهضة وآدم ولقد ذكرنا في ذكرهم لأخبارنا
 لو كان الانتشار صدرا لاسلمين فقط لم يصح تشنيعهم بالعدول
 عن السنة فلا يكون له وجه باعتزافه وقد مر وبأينا أنه وإن كان الاستدلال

به لا نشر احد منهم بحسب عمد لكن الواقع ليس كذلك لان صدر المختار
 ضيق حرج كما يصعد السرا لا يمكن ان ينشر احد وحدث ابن عمر ان سلقا
 في كلام الشيخ لكن الناظر له يذهل فلتذكر ههنا ايضا ثلثا تعجب بال
 اجرة تقبل ذوق الجار في معجزة عن عبد الله بن عمر قال عجلت النبي عن
 فادحقنا العصر فجلنا ثوبا ونسبح على ارجلنا فنادى يا على صر وويل
 للعقاب من النار ثم يقول ان ما ذكره من ان المراد من نسبح ارجلنا
 نخسها غسلا حقيقا للرجل ود بما عرفت من ان ارادة المسح الغسل
 مما لا دليل عليه كيف جعل الله سبحانه المسح مقايلا للغسل في الآية واطلقه من صحيح
 المسلم فليس يصح فيه اداؤه بالجملة بل ان ظاهر الحديث الذي رواه ابن
 يقطعه وجوب المسح ارادة الغسل منه خلا ان ظاهر ما عرفت من ان التبا
 منه يستلزم عرفا في الشارع هل اصاب الاكاساة فظاهر الآية والحديث المروي
 لنا لا علينا واما حديث المسلم فبعد كونه مسلم الصحة ليشاف وجوب
 الغسل بحيث يكون تبرؤا من الوضوء ليس فيه ذكر ما يلزم جزئية الغسل اصلا
 بل انما يتضمن انهم تبرؤوا ولو كان الغسل واجبا لكان صريحا يقول غسلوا ارجلكم
 في الوضوء ويحتمل ان يكون عقابهم بخسة فلا بد وغسل الخجاسة
 وازالها لكن لما لم يصل اليها الى محل الخجاسة نادى بما نادى وقوله
 وعقابهم تلوح ليشعر بان الايضاض والتلويع كان من الاجزاء المأخوذة
 للبول كما هو مشاهد الارض التي يبال عليها وكما يشاهد في بعض اصدا
 واهل الاسواق الذين لا يباليون بان يبولوا قايمين على اقدامهم يتردد

حاروا العلامة المحلة رحمه الله في التذكرة عن ابن عمر رضي الله عنهما
 قوما يتوضئون واعمالهم تلوح فقال دليل للاعقاب من البول ذلك مما
 به الشيخ الجليل ابو الهيثم محمد بن علي الكركجي رحمه في كثر الفوائد ان اهل الحجاز
 لشدة حبهم وابلهم ولبسهم المغال العربية ربما كانت اعقابهم تنشق فيلاد
 بالبول على قد يم عادتهم ويرعون انه ينزل الشقاق ولهذا تسعهم تقولون
 اعاد بوال على عقبيه فقل دليل للاعقاب من النار لتنبه من بال على
 عقبيه ليغسله ولهذا اخلا الاعقاب بالذكر لانه محل البول الدم غالباً
 قال السيد السند احقاق الحق بعد نقل حاشا اخرجهم مسلم فيه اولاً ان
 الاسباغ انما يقال في الزايد على الواجب فلو كان غسل الاعقاب احتكم
 اصل واجب الوضوء كما يل عليه الوعيد بالويل كان ذكر الاسباغ لغواً
 كان الواجب يقال هو والوضوء ونحوه فهذا ادل دليل على وضع الحديث
 وثانياً ان الظاهر هو ان ذلك القوم مع اسلامهم كانوا من الصحابة
 يتصور منهم ان لا يعلموا في مدة اسلامهم وعبادتهم الى ذلك الوقت ان الوضوء
 التمام المشروع ان يغسل كل الرجل حته منهم مع النبي بذلك ولو قبل ان
 دعوتهم الى ذلك قلنا هذا بول الى نسبة التشريع الصفا وتواطى قومهم
 على ذلك على ان متن الحديث لا يقتضيه ان يكون عدم غسل الاعقاب العجالة
 الظاهر ان تقديم الوضوء قبل وقت العظم الوصول في الطريق الى الماء كان
 سبيل الاستحجال وخوف فقد الماء في ذلك الطريق عند تضيق وقت العصر
 وعلى ذكر ما يجاب على ذلك على ان في اعقابهم كان نجاسة لم يزيلوها ذلك

لازم لبس هواء الجاز ولبس المغال العربية كثيرا فيشق اعطاهم فيدا
 بالبو وهذا الاهمال منهم ليس بمستبعد عن غير القول بوجود المسح
 لانها لم تكن محل المسح الوضوء والمعتبر في صحة الوضوء طهارة العضو المختص
 به لا باقي الاعضاء واما يشترط طهارة ساير الاعضاء في الصلوة ومغ
 الاسباغ ايضا متج على ذلك التقدير لان القائلين بالمسح يقولون زيا متجبا
 تقديم غسل الرجلين لاحتياج للتنظيف والتبريد ولو نسبته تراخي به
 عن المسح والدلك باليد انتهى ما اردنا نقله من كلامه ^{قوله} فان لم يكن
 محلول بما ذكر من الحديث المذكور ليس صريحا في جبرية الغسل بل يمكن
 ان يكونا معنى الرحيل كل في حد ذاته والى غسلها اللباسة وبقى الاعتقاد
 ملوثة تاحكم بتطهيرها او لا الاعتقاد ان لم ينديقوا نجاستها لكن لما كان
 غلب الظن المشي حفاظا او بالغل العربية امر بسلها استقاماد او استعابا او
 ذكر من كون الغفلة ناشية من الاستحجال فيبعد التسليم انما يكون العقل من
 واحد واثنين لان يغفل جميعا عن غسل الاعتقاد فمن فنية على انهم ^{قالوا}
 بمسح في الوضوء وبالجملة لا اقل من ان ما ذكرناه احتمال صحيح كدلالة الخليل
 من نفيه واذلجاء الاحتمال بطل الاستدلال عمدا فيك عرفت ان كونهم عجا لا
 يدل على تعجيلهم في الوضوء عند وقبها العسلا التعجيل في افعال الوضوء فتأمل
 قول وطا قال في الاعتقاد الخ الويل للمخالفين كيف لا يعرفون ان قوله
 ويل للاعتقاد ون ويل للاقدام مشعربان ما فعلوه من المسح كما في الحديث
 الاول كان مهربا واما امر بغسل الاعتقاد فقط لا ما محل الدم والماء غالبا

واما ان من تلوث عقبه بالنجاسة فلا يكون قد صبر بالظهر والبطن ما مونا
 عنها فغير مسلم لا يلى عليه العقل ولا النقل وكثيرا ما يكون الاعتقاد بخبسة من
 دون نجاسة باقى القدم فلا بد عليه من حليل وقيل نجاسة الاعتقاد كباقي القدم
 طاهرة قطعاً فمن ابن علم نجاستها واليقين لا يزول ولا يبقين مثله كما لا يخفى
 ومجرد الاستيعاد لا يكفي كقوله الى فاروق وهو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 خفيه مع ان العادة تقتضي نجاسته لاقدام عند البول قائماً وسياً من ترك بهم
 انهم ينسبون الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل هذا الامر الشنيع عقرت فاستنظروا وبعد تسليم كونها
 لا يضر اذا تخلص من الاعتقاد بها كما فعل النجاسة بالاسالة قول ولما قال الخ
 لا يخفى ان قوله اسجوا الوضوء مشعر بان غسل الاعتقاد ليس من الوضوء الوضوء
 بل هو من المستقيم يشترطه من مكملا الوضوء ولا باس بعبادها خارج غرض من
 ومكملا لا يتأثر بالكون من المظنات قوله بيده الحرفية او الجمالية لا يلازم
 شأن الاصحاح عدم غسل الاعتقاد من النجاسة كذا لا يلازم عدم غسلهم
 اياها للتجمل وعدم المبالات باحكام الشرع وثامناً انه ان اراد عدم ملا
 لبيان بعض الاصحاحات فمسلم لان لا يجد به نقاشاً لا يخفى وان اراد كل
 كلاماً هو تكذيب للعنوان الجيد والاخبار النبوية كذا لا نقاشاً عدم مبالات
 بحكام الشرع قال الله سبحانه واذا راوا تجارة او طورا انفضوا اليها وتركوا
 قائماً فانظر الى عدم اعتنائهم بالدين بغزو بالله من وساوس ايشاطهم
 وقال الله نفع ومنهم من يملئ في الصدقات فانظر كيف اتهموا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وهو من اصحابه كان رضى الاخبار من جهالاتهم وعدم مبالاتهم فحق التمس

من ان تصعد كركبها لاجلها فنهملوا في مسلم في صحبة الحميد في مسند
 عبد الله بن العباس قال لما حضر النبي وفي بيته رجال منهم عمر بن الخطاب
 فقال هلموا الكتب لكم كتابا ان تقرأوا بعد ابدان فقال عمر بن الخطاب ان النبي قد
 عليه وجه الرجل ليخرج عندهم القرآن جسم كما قال النبي في مثل ما كنتم ومجاهد
 الاول عدم علمه بالكلية ولا كتب كلهم مسطوح في كتب الخلفاء وفي الجمع بين
 الصحيحين ان عمر بن الخطاب في حديثه وردوا في السنة غير ما يظهر في الصحيحين
 عمر بن الخطاب في حديثه كذا قوله على المنبر كل الناس اقله من عمر حتى المحدثات في
 المجال شهر من ان ينجف وفي الجمع بين الصحيحين ان عمر بن الخطاب في ما كان يقام
 رسول الله في صلوة العيد سأل الواقدي النبي ما كان يقراء رسول الله في
 الاضحية والظروف في ان عمر قال يوم ما اتى الله ما مات محمد ولا يموت حتى يكون
 اخرا وفي معنى الاخبار كثير وفيه في مسند عمر بن الخطاب في ما قال في رجل اني عمر
 فقال في اجنبت فلم اجده فقال لا تضل فقال عمر انك لا تدري يا امير المؤمنين
 اذا ما كنت في سرية فاجنبتا فلم يجد ماء فاما انت فلم تضل واما انت
 بالتراب صليت وقال رسول الله انما يكفينك ان تضرب بيدك الارض ثم
 تنفخ ثم تسبح بها وحك وكنيك فقال عمر ان الله يا عمر فقال ان شئت لم احب
 به فقال عمر بوليك ما توليت هذا مع كونه ضريحاً في كتاب الله في قوله تعالى فلم
 تجدوا ماء في موضعين ومن ههنا يظهر كذا في قوله حسبا كتاب الله
 ومن الطراف ان هذا الحديث يقول علو شأن الاصحاح من ذلك وينسبون
 الى النبي بالفتح في رفته شأنه وسمى مكانه قدس في الصحيحين عن النبي

قال قيمت الصلوة وعلت الصقوف قيا ما قيل ان يخرج رسول الله
 فخرج اليه رسول الله فلما قام في مصلاه ذكر انه جنب فقال لنا مكانكم
 فلبثنا على هيتنا قيا ما تخرج فاعتسل ثم خرج اليه وراسه يقطر
 فصلينا وفيها عن علي بن ابي طالب قال كنت مع النبي فانتج الوساطة
 قوم منال قيا فتخيت فقال ادن فدنوت فتخنت عند عقبه ففوتها
 وصم عن خلفه فاطمروا ابوا الى الاصباح كيف نسبو الى النبي البول فليما مع
 انه يتفرغ عنه وينكر النسبة اليه الا ان الناس تركوا كيف نسبو اليه غدا
 المبالاة حيث لم يعتز بنجاسة الخف مع ان الغالب فيمن يبول قايما
 بنجاسة رجلية ولما كان عدم مبالاة في الدين جازا عندهم قايما
 واي حبر فان يبول اصحابه على عقابهم ولا يبالون بالنجاسة هذا
 قوله وانت تعلم انك تعلم انه يميل ان يكون تخصيص لعقاب لكونها
 محل النجاسة والدم فلا يدل على وجوب الغسل على ان من حوز المسح
 من خالفين فذلك وارد عليه ايضا كحي الدين بن العزقي ولعل المسح
 الخ قال الفرزدق واما المسح المبرر المبرر شي وقد عابا رية انما قيل فضل
 رد عن الغسل جلاء الماء على العضو المسح يصل الى المصلح العضو قال صاحب
 الهداية الخفية الغسل هو الاسالة والمسح الاسالة ولكن صرح بالفرق بينهما
 من العلماء وجميع كثير من العلماء وكان يدانهم بالفرق بين قول القائل ان يرى
 الغسل وفلان يرى المسح ولذا افرق الله سبحانه بينهما فجعل الرأس الاصل
 من المسح والوجه الايد من الغسل ولو لم يكن بينهما فرق لما كان المسح الرأس

والغسل في الوجوه وبالماء المشهور في اللغة هو الماء الشايب الجامد على شيء كحجر
غير أحد من الغويين فالتكليف خلافه مردون قهنة غير جائز ومع قطع النظر
عنه فلا ريب في عرف الشارع غلب استعماله مقابل الغسل بحيث لا يفهمه
منه أحد لهذا ذهب الفقهاء لجماعة من قدماء الشافعية إلى أن الغسل
لا يفرض في المسح مستدلين بأن المسح هو المأمور به وقال صاحب تقريب
السلوك وهو من علماء أهل السنة أن الماء الكينه أبيض على الفرق بينهما وأنه لا يجوز
أن يراد بالغسل المسح بالعكس انتهى وهذا ذكره من كلام أبي علي وإبي زيد الأصبغ
فمع كونهما عالماء على عامة الغويين يمكن أن يكون مراده مجرد إطلاق
على الغسل ولو تجوز لأن التسمية كناية عن الوضوء المشتمل على التمسح والغسل
كما يطلق الذكر على الصلوة وكثيرا ما يذكر أهل اللغة معان لفظ وتوسيعا
لها بجوهر الغوى كما ذكره الفقيه زبادي وغيره في معنى الصلوة الأركان
الأدنى المخصوصة ثم إن الصلوة لم يوضع لها لغة وأما الآية من استقرض ظمير
عدم مله ومخالفة بوجوه الأول أنها لا تعتبر مفعول مسح الماء فلازم أنه يراد منه
الغسل بل قد اعترف سابقان في السراخ معنا ما ليس فيكون حاصله
مسح الماء باليد على الرجلين ليس كالتأني أنه بعد التسليم وليست شعرة
من ابن زياد قيد الخفيف في الغسل إذ لو كان مسح الماء عبارة عن الغسل
فمن سواه كان خفيفا ولا يدخل فيه والتأني أن على تقدير كون لغة في
الغسل لا حاجة إلى تقدير الماء ومن يقول بجواز إطلاقه عليه لا يشترط كون
مفعول الماء بل إنما يقول إن معناه في نفسه كذلك فهو بدل على غاية قصور باع

دليلاً على الخلقين عز على بالمسيح فمراد دل دليل على وضع الحديث أو كونه
 محمولاً على التقية وخامساً أنه مستلزم لأن الجزئية في المسيحية أن هذا الكتاب
 ينكره ويقول بحر الجوار باردة ومسح الخفين تافه ولا قصداً أخرى وسادساً
 أنه معارض بما روي بناءً عن أهل البيت وهم بصرياً في البيت روي
 محمد بن أحمد عن أبي عبد الله عن حماد عن محمد بن النعمان عن غالب بن الخليل
 قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن قوله الله عز وجل فاصبراً ورسماً وإحكاماً
 إلى لكهين الخفض أم على النصيب قال بل هي على الخفض وهذا يدل على
 رجحان قراءة الخفض وإن كان مطعوناً يحصل على كل من القراءتين كما لا يخفى
 قوله وقد وقع الخ لا يخفى أن قول النبي في هذا الحديث كما أمر الله بشعر أرواح
 الحديث لأن غسل الرجلين على كلتا القراءتين لا يستقيم وقد قال في ذلك كثير على
 الكذب واستكبر عن افتق كتاب الله فخذ ولا وما حاله فاطر حق لا يخفى
 على القطن النصف أقول ما ذكره مرود مطرود عن ساحة القبول عند
 العقول أما أولاً فلا تأخذوا بحاطبها أيها الخفي لا شعري الاستغفار ليس أن
 تفقد على حديث مرواه ابن بابويه بالوجه الصحيح الذي ذكرته لأنك وأصحابك
 تشكرون الحسن الفهم العقلي في لا تبشرون العدل الله سبحانه في هذا هبكم أن
 يدخل الله إليكم سائر الكفار والعصاة في الجنة ولا أخبار والعباد والزهاد والناس
 فنفى بالله من ذلك الذهبي فما إذا جاز في مذهبكم قيم أحسنه العقل حسن
 ما تجمعه فيجوز أن يكون العقل يحكم بخلاف ما ورد في الحديث ولا يجوز الطعن
 عليه وأما ثانياً بطريق الجلي فلأن أحكام الشرع تعبدية لا يجازي بعقل مصلحة

كل حكم وما ذكر في الحديث نكتة بعد الوقوع بحيل لا دعان وتسليم بما صرح و
 رد وقبح وبالجملة أحكام الأشياء مختلفة فيجوز أن يقال لما كان الوجه اشرف
 الاعضاء وكان مبدا الباد لموقف المشي واختلافه عنه باليد على النظر كل انكسار
 النظر اشرف في عدم الاولوية من الشيء ولذا اذ جاء الوجه فلما لم يكن في زمان
 اشرف الاعضاء ولم يذهب معاشته لم تؤمر بالانكسار أما اليدان فلما كانا
 ترك الاولى الذي صدق منها اشرف من غيرها لمباشرة مما له بلا واسطة وجب
 الغسل ليس كذلك الرجلان فليس سببا لغسل ركبتيه لعضو اي عضو كان
 للذنوب اي ذنب كان بل كان مباشرا له بنفسه او كان اقوى مقدما كونه عجب
 وما ليس على تلك المثابة بان لا يكون مباشر العبد يكون مباشر المباشرة او كان
 ضعف صباديه كالشيء وجب مسحه وايضا الوجه اذا حلة العقلية فلازم ان الراس
 للعضو والذنب ليس من اجزاء عظم كيف والقوة للمدكة انما وجعت في الدماغ
 وهي سبب الارادة العقلية وبعد التسليم فلازم كونه من ان يحاكي الراس
 يجب مسحه لان الوجه ليس لا يحاكيه وقربا من العين المذنبه الصادر
 النظر كيف ولو كان للعقل مساع في ذلك كان الواجب بل لا واجب غسل الحلق
 واللسان بل كان يجب الحلق عند كل صلوة فنسبة النساء من هذا الرجل الذي
 هو مقتدا الكاذبين العاديين الخائضين على في صيغ المسلم الى الشتم الصديق
 مع عدم فهم المراد غاية الجهل والحماقة فتساءل من مثل السائر المرء يفتعل في شتمه
 فانه كما حرف عبارة الشتم جاء الملة والذين عرف ان كل احد مثله قول فان
 ابن العزالي اقول بعد محبة النقل العجب ان يسلم قول هذا الشتم في ثبوت الغسل

بالسنة ولا تسلم قوله في عدم شوبه بالكتاب فكان كشفه وكراما حقا كان
كلا القولين وان لم يكن لم يكن فيه ما تميم ففقه عظم علم ان صاحب المسلم
ركب شططا حيث زيف الحمل على الجوار والمسلم على المحبين وانه لا اسالة فلا
اصابه احد تادرجا اخر في اثبات الغسل مع انه او هن من بيتا العنكبوت حيث
قال ترجع الغسل على المسح بان الرجل محل التلوث فبالغسل اجد كما لم يدق
الراس قال المشارح وفيه شامة من الخفاء لان الكلام في ازالة النجاسة الحكم
لا يدخل فيه التلوث لا بلان يقال الظاهر وقوع الشرع بازالة النجاسة الحكمية مطا
لما يحكم بالطهر من ازالة النجاسة الحقيقية واذن محل التلوث اجد
بار بعنبر خبسا حكما ولا يزول مغفرة النجاسة الا بما يزول به الحقيقة
في الحكم فانهم وتأمل انهم ومنه ان ما قال اول من ان منه
ليس محلا اذ لطلانه في غاية الظهور
بقوله الا ان يقال الخ فحقحسم مع انه قد
منلوته بالنجاسة الحقيقية ولا لم يكلفوا بغسلها وكفى ذلك انزعاجا
وبالمجلة احكام الشرع تعدية ليس للعقل نيرها عجاا بحيث لا يسمي عد
من يبتدون حكم العقل كالاستعرة والاستعارة ثم قال صاحب المسألة ايضا
الوضوء والغسل فاقم غسل الاطراف مقام غسل الكل واكتفى به
بالمسح فعا للمخرج انهم سبحانه الله انشركيف قلوب الذين يريد
ان اصابعه ويحرف الكلام عن مؤلفه يريد ان ثبت الحكم الشرعي في
المؤمنين الممنون المدفوعة ولو كان لها مسلع فلما في غسل الرجلين ايضا

بالنسبة إلى المسح فلا تقف فاليسلك علم ولم يزد السارح على كلام الماتن
 إلا التوضيح من ثم لم يذكر عبارة من شافطير جعاليه شوقا وقد يتخلف
 بأن المقدح في العطف مجاز عن الغسل لتواتره عنه فقد رواه ابن
 من ثلثين صحابيا وهم جروا وقال السارح وإن شئت زيادة تحقيق
 لما يتل على من الحق الصراح فاعلم أن الوضوء قد فرض قبل نزول هذه
 الآية فإن سوء المأيدة متأخرة نزولها كما كتبه في المتن والوضوء كان في
 أول الإسلام والمنقول المتواتر من رسول الله صلى الله عليه وسلم السجادة هو غسل
 في الوضوء قبل نزولها وبعد ما لا ينفك في الوضوء الذي كان من قبل
 وهو التيمم إلى الآن للتواتر والتواتر وهذا شاهد عدل قرينة
 قاطعة على أن المراد في قراءة الحارث الغسل أيضا أما بتقدير لفظ اصحوا
 وإرادة معنى اغسلوا لا يبين ما من الشاعبة أو يكونه معطوف على الأول
 والجواب بهذا الحريق مقبول لا يشك فيه أصلا انتهى والكل مرد في
 بين تواتر الغسل من زمان النبي لاختلاف الصحابة فيه كما سياتي
 نعم فمن أصحاب الخلاف مسلوك لا يقع والتقدير وإما الجار وجر المولود وإرادة
 معنى اغسلوا كله تصح فحجة تكلف صرف لا يحمل عليه كلام الله والمتواتر
 آية أهل البيت خلافة فلا يصح إليه ولا يعتق نيشائه هذا ثم قال
 الطريق الثاني مرجع تأييد الآية وهو يشمل على وجهه ذلك الغسل يستلزم المسح
 دون العكس بناء على أن الغسل يسأل الماء ليس به إبرة فمنه على الغسل
 يكون خروج غير الماء متيقنا لأن المفروض في الوضوء أن الغسل لا يظهر

لو كان المسم فمواضعا قد عمل به لاستلزام ما ياء بخلاف من عمل بالمسح فقط
للعاسل على كلا الاحتمالين او جزم عليه ان لكل من الغسل والمسح حقيقة متباينة
الحقيقة الاخر عند اهل السنن وليس المسم مطلق الا ماس بل الماء يلى المسح
لا جريان الماء معه بنفسه وكوتم فاذا ذكر غوة فكان غسل الرأس والمسح ايضا
فخرجنا عن العروة كما مسم ولم يبق احد للجواب ان تبأير حقيقة الغسل
والمسم باحد العينين لا ينافي تحقق احدهما في ضمن الاجزاء الواحدة بالنسبة
الى الاثنين فان مرجع تبأير العزدين عدم الاجتماع بحسب الجرد دون
التحقق وقد جرت العادة باهراد اليد على العضو عند الغسل سيما الرجل ولا
جريان مع البلة المتعلقة باليد ولست تعلم ان جريان الماء في غسل المسح قبل
المسح وبعد او مقارنا لا يبطل المسح كما لا يخفى وقد يعبر في بيان تحقق
المسم في ضمن الغسل وجو البلة الحاصلة ابتداء او لقاء من وصول
الماء بالعضو ولا جريان في ذلك البلة وانت تعلم ان اليد لا لصا بية
البلة واذا حصل المقصود من غير الية استغنى وايضا المقصود الوضوء فلا يلزم
الوكيفية الا يصل قال الشيخ ابن العربي رحمه في الفتوحات الغسل يتضمن المسح
فوز غسل فقه اندرج المسح فيه كاندراج نور الكواكب في نور الشمس عن مسح
فان يغسل ثم اعلم ان ابراهيم علامة الامامية صرح في كتابه المسمى بنهج الحق
بان الفقهاء اربعة على انه يجزى غسل الرأس عن مسح فلامعة لقوله
لم يقل باحد والثاني ان الكعبين المذكورين لا ينفخ ان يكون امرا ظاهرا فليس
كالمرافق ان مناط التكليف العام يكون امورا ظاهرا مشهورة لا خفية

مستورة وما هو غاية السحر ليس امر ظاهر في التحقيق لا عظم صغيرة
 موضوع تحت قصة الساق في المفضل كالذي يكون في رجل البقر والغنم
 وهذا امر خفي لا يعرفه العرب لا يطلع عليه الا علماء التفسير والمبدعة
 شاهدة بان عامة العرب يشاهدنا موت الانسان ولا يطلعون على
 الجزاء تراكمهم كما يطلعون على الجزاء ما يوك كل لحم من البقر والغنم والقرن
 يا االكعب قبة ظهر القدم امام الساق فهو خلاف التحقيق عندنا ما يحين
 فيكون ساق طعن درجة الاحتمال والثالث ان الناسلين قائلون
 بوقوع اتفاق الضحا على غسل الرجلين ولنا محين قائلون بانه نزل
 القرآن بالمسح باليمنى الى الغسل فنقول لا انسان محب على الرغبة الى
 التعفيف ولا عراض عن التشدد ولو كان مسح الرجلين فرضا مقرر لمع
 النبي صلى الله عليه وسلم وجب الناس غسلها على انفسهم مع ان وجوب الماء فيهم كان
 عزيزا جدا ولو سلم ان شبهة وجوب الغسل لا رجل قد انشاءت من امر الله
 لا اعراض بغسل الا عتاب فلا نسلم وجوب الاستبراء في عملة بناء على ان المسح
 عند الماسحين لا يتلوا بالغسل ولما مسحوا الراس فلا يمكن دفع الاستبراء
 في مفروضه اذ على تقدير ان يكون عملة مسح كل الراس يحتمل ان يكون ذلك
 واجبا ويحتمل ان يكون مشتقاً على الواجب علم ان الماسحين ائمة وامطو
 بوجهين الاول انه عطف في جملة الغسل على غير محدود فلا نسب
 جملة السحر ايضا ان يعطف المحدود على غير المحدود والى ان يعطف
 في جملة المسح المحدود على غير المحدود بقوت المناسبة لان بعض الراس امر

غير معين عند السامع كجفن الرجل إذا ذكر الغاية لأجل همدون الآخر خلافاً
 إلى ما سبق لاخرى بالكلام لا يبلغ الأعلى بخلاف الوجه فإنه امر شخص غير محدد
 التحديد لكونه اسماً لما يقع به للواجبة وأما البدقليس سماً للمجاعة من
 رسول الأصنام إلى المواقف بل إلى الأباطق لا بد من الغاية حتى يغفر ^{الغسل} وجوب
 إلى المرفق مع أن كلمة إلى في قوله تع أحكم إلى يذكر السامع قوله شأنه
 أيديكم إلى فرعاية المناسبة في لعطف يقتضيان يعطف أحكم على أيديكم
 والتأني أن التيمم خلف الوضوء وكل ما هو مغسول في الأصل ممسوح
 في الحلف وكل ما هو مترد في الحلف ممسوح في الأصل وهذا يعلم من الأدل
 ليست مغلولة في الوضوء بل ممسوحة لأن متردكة والجواب إن كلامه المقيد
 في خيل المنع لأن التيمم عندكم على الأهم عبارة عن مسح اليدين إلى الرسغين
 فاليد من الرسغ إلى المرفق مغسولة في الوضوء ومتردكة في الدم وهو ممسوح
 على أنه ليس كل البدن ممسوحاً في التيمم الذي هو خلف الغسل لا اتفاق
 يأمن الله السمع هيا، وهذا أهياً، ثم روي عبد الله بن عبد الله بن عبد الله هذا
 باب طهارة وهذا رتبة نظافة أطع نعليك أو اغسل جليدي قوله والغسل
 هو المسألة يفيدان ذلك ليس من حقيقة فلا يتوقف تحققه عليه خلافاً
 لمذاهبكم وخلافاً للخوارزمي لأن الشاعر قال ما حسره ما لا يغسل الدرع
 كما جاء وأن العرب يقول غسلت المطر الأرض ولا يشق ذلك إلا الأكلان وأما
 وقوع المطر من العلوان كأن مع الشدة والتكرار فهو من قبيل وقوع الماء
 من الأبناء على العضو بالشدة والتكرار وفلك لا يسمى ذلك بحسب الحزن

والحدوث ليس بخامسة حقيقية حتى يحتاج الى اقلها بالذات بل هي خامسة
 حكيمية تزول بمجرد اسالة الماء فيحصل هيئتها أعضاء الظاهرة للقيام بين يدي
 الرب تعالى للتطهير المخلوق في الماء وتر لا يكون عدم اعتباره بالذات مخالفا
 للمعنى العقول وأما الحقيقة للعلومة فيجب قلها قبل الوضوء وغير العلومة
 محل فتشركا لا يزول اليقين الا باليقين وحشونة الألفاظ كمالا سيما
 بعد سيلان الماء ولا يخفى ان الماء مايل بالطبع الى المتشوهات ولو غمر
 على العضو ما يمنع عن وصول الماء اليه لا يتحقق الاسالة لان الاسالة من غير
 الوصول في جواب قلعة متى على كونه مانعا عن وجود الاسالة لا على ان الماء
 معتبر في حقيقة الغسل وايضا يحتاج الى اداء ايقاع في الحرج المنع بالنص
 اذا العضو الذي وقع عليه ذلك لا يمتار عن غيره في الحسن بخلاف العضو
 وقع عليه اسالة الماء فما قيل وقوع الطمر من اهل وضوء صلبم الشدة والتكرار
 ذلك فانهم لا يقولونه الا اذا انطقت الارض وهو ما يكون بذلك معان
 عدم ذلك غيرها سب للمعنى العقول من شريعة الغسل تحسين
 هيئة الأعضاء الظاهرة للقيام بين يدي الرب تعالى مخالفت بالقياس
 لان من الناس من هو خش لا طراف ولا يزيل ما استحكم من خشونها الا بالذات
 مما لا يظهر وجهه اقول قد عرفت حال استدلاله لا والله انك بما ذكر في
 تأنيب المدعى وما قال ان الغسل يستلزم المسح فسخيف جدا ان لا
 خلافا لا يستلزم الاستلزام كيف وقد عرفت ان المسح كما هو حجة في نفسه لا
 وقد مر كلامه عبارة عن امر لا جامد على جلد عليه لا يتحقق الغسل تحقق المسح كما

في الغوص فلا سلة بدون الاصابة وقد عرّف بان الدراك ليس شرطاً
 في الاسالة في ذيل قول صاحب الهداية والغسل هو الاسالة فكيف الاستزنا
 واما ثانياً فلان في آية الوضوء قد فرّق الله سبحانه بين الاعضاء المسحوة
 من الممسوحات فلو كان الاخر كما ذكر لم يكن لذكر المسح فائدة كيف ولو كان
 الغسل مستلزماً له لزم ان يكون مذهب من قال بالتعظيم من كل غلته
 وكذا من قال بالجبر غير محصل الغنى وكيف يصح قوله في مفسر سائلة ان
 اربعة احتمالات صادرة كل واحد منها من هيا ومن ثم لا يزولون يعرفون بقول
 بالمسح القول بالغسل واما ثالثاً فلانه صريح في الغسل غير المسح
 له وقد قال سابقاً ان كون الغسل في المسح هو الاقرب هذا عاقل قتل
 فلانه قديم الغسل شرعاً فلا تكون احدهما مجزئاً عن الاخر واما خامساً
 فلما مرّ في الآية الكريمة هو المسح فان لا بد ان المراد به الغسل الاسالة
 فيلزم ان يطلق الغسل على المسح ايضا لان اطلاق اسم الكل على الجبر نحو باس
 علامتان صححتا الجواز في بطل الاستدلال عليه بلا حادوث التضمنة
 للغسل اذ انه ليس يجوز ان يطلق على كل ما يشمل كل ما يشمل شيئاً اسم
 ذلك الشيء ولا بالعكس الا ترى ان السكبيين مثلاً مشتق من الغسل
 ولا يطلق على احدهما ولا احدهما عليه وان لا بد ان الامر به المسح نفسه
 لكن يتحقق في الغسل ثم تنضم تحقق المسح الامر به فيه لانه تسمية
 وايضا اذ اتفقوا في ان الغسل في تحقيق المسح فيكون في كونه منوياً
 اما لا محال بالنسبة على انك اذا عرفت بان الامر به هو المسح حصل مطلوب الامر به

مؤنة كما لا يخفى وأيضا غاية ما يقتضيه كلامه كنى المسير
 جزءا عن الفصل والجزاء والوجوب ونحوها متعلق بالمسير فلا
 نية متعلقة بالكل الاكل ليجل احكام الجزاء المستدل لا بد عليه من دليل هذا
 قوله واورد عليه الخ اقول هذا لا يراذله الشيف قدس سره في مشرق
 الشيف ولا اعتبار عليه كما نرى في قوله لا تعلق الجواب الخ اقول هذا الخ
 ليس على نحو الصواب لان حاصل كلام الشيف ان المسير ليس له اساس لا بشرط شي الى
 هو موضوع المهمة بل الفرق الخاص هو لا اساس بشرط لا اي بشرط لا اي
 بشرط لا يقيد عن الجوان فلا يتحقق في ضمنه لا اساس لانه بشرط شي اعني
 الجوان وهو الفصل وباجمله المسير هو لا اساس بلية الله ايضا الجواب شرعا
 ولغة والمراد المباني في كلام الشيخ المباني بحسب التحقيق وتكون النسب بالمعنى
 عندها للميزان بحسب الصدق في المفردات وبحسب التحقيق في القضايا مسلم لكن
 اطلاق النسب المزمع على ما يكون بحسب تحقيق المفردات ايضا شاي مستعمل
 وان لم يكن مجزئا عنها عند المنطقيين فمنه صطلحا اتم وذلك لا يستلزم عدم
 صحة مثل ذلك في اطلاق في نفسه لا ترخان الخطر ان هذا هو صريح في حاشية
 الجلالية ان الطرف في قول الماتن هذا غاية تهذيب الكلام في تقرير المنطق
 والكلام ان كان متعلقا بغاية تهذيب الكلام فالمرعوم من جهة في الصدق
 وان كان مستقرا فالمرعوم مطلق في التحقيق واطلق القوم اطلاق على العوم
 في المفردات بحسب التحقيق ومع قطع النظر عن ذلك لا يمكن اجتماع اليلع والفراملا
 قطعاً في التحقيق فاما ان يقولوا بالتباين فمن جهة الكوناني وان اصله من شرح

التباين اطلاق لفظ اخر فلا مشاحة في الاصطلاح كما لا يخفى ومرا
 الشئ هو علم الاجتماع في التحقق والمناذعة في الالفاظ ليس من ذاب
 المحصلين هذا بعد المتزك لا تكون النسب اربع تحققا في المفردات مما
 لا ريب فيه كما اسلفناه فلا تكن من الغافلين وايضا قال حنبل المسلم ^{فيل} وما
 الغسل مسحة لاسا البلا صا ولا صابة فيه بل اسم مع الغسل انتهى فاهو
 جوابكم من قبله فهو الجواب من قبلنا وما قال السارح المعاصر هذا لا توجه
 الى قول القائل لانه مفقود الترجيح بلا حوطية يعني ان العمل لقراءة النص
 الحق وانما وجب لفرضية الغسل وبه يخرج عن العرق يمين اذ به تحقيق
 المسح مع شئ زائد مابين له في المصل اذا لو كان المسح فرضا فقد وجد مقتضا
 ايضا لوجوب اصابة البيل كما لو غسل الرأس في الوضوء لم يخرج عن عرق المسح
 ايضا وان كان الفرض هو الغسل فقد وجد الامتنال ايضا لوجوب اصابة
 البيل عنهما ايضا لانه ادى ما فرض عليه ليس مقصودا لهما بل ان الغسل
 فرد المسح حتى يرد عليه انه مابين فافهم ففيه ان الاحوطية ممنوعة
 في الغسل اذ من يقول بالمسح يجعل التباين بحسب التحقيق ايضا ظاهري
 ما يقول كيف وعرفت انه لم يقل احد بوجوب المسح الكذا في من است
 ولا احتياط لا يتم الا اذا اشتمل الغسل على المسح المتعارفة كما لا يخفى كيف
 ولو كانت امثال تلك الهذيان لم تكن ان بعد المأمور باشتراء العلم ^{اشترى} اذ
 البقر او الغنم والمأمور بشرب الماء اذا اشرب باللبن لحد من خلقه عن اجزاء
 المائية مثلا وهذا ما لا يرتضيه عاقل كما لا يخفى وايضا لو كان الامر كذلك

لم يجد نفعاً لأنهم لا يقولون بإلادة المسيح في الآية فبقي المقول من المزبور
 بما أقوله وأنت تعلم أنه لا يذم عليك أن أسأله الآية مطلقاً بخصوص
 المبدأ لكن الوصل المقتضى في المطلق فلا يعبد بما قال وما نقل عن الشيخين
 الحزب بعد التسليم لا يجد نفعاً في الاحتجاج علينا وأيضاً الشيخ المزبور
 يكتب بكل من المسموح والغسل عن الآخر وهذا الناصب يفتقد في أحد
 دون الآخر وهو عجيب قوله ثم أعلم أنه توهم التناقض بين كلام
 الشيخ والعلامة وهم يخفف لوجهين الأول أن مراده من قوله كان
 غسل الرأس الخ إنما هو التمثيل والمراد أنه يلزم ح اجزاء غسل الحنفين
 عن المسيح مثلاً وكذا غير أيضاً في قوله واحد والثاني أن كون الغسل
 عن المسيح كما للمسيح لم يقل أحد بل صرح بعض الحنفين على هذه البينات
 في محل المضرب المسموح وليس بفرقة وقال صاحب الهداية إن تثليث مسح
 الرأس بمياه مختلفة ليس مستوفياً لأن المرفوع من المسموح والتكرار ما يميز
 غسله فلا يكون مستوفياً أنته ففرق بينهما وعلى بقدر التزل فليس مطلوب
 الشيخ مستوفياً على ثبوت عدم القائل بجزاء غسل الرأس فلو لم يتبين لم يصح
 لا يخفى والشيخ إنما قال لعدم وجدانه القابل به وعلى بساطة القول لا بحيث
 يستبعد من العقل اعاد في بقوله وبما يتفق للعلماء من الفريقين مثل
 ذلك فلدعاء الإجماع وغيره كما لا يخفى على المتصفين ولا يصح التشنيع من وجوب
 الخطأ على الأنبياء قوله الثاني ثم أعلم أن إطلاق التبع على الفصل
 وارث في اللغة ولا يمكن أن يبدل أحدان مفصل القدم امر غير ظاهر إلا من

المفضل

يكون سوفطائيكا لناصب قد اعترف سابقا بان الكعب ^{مخفى} نفس
 ايضا من اقول الماسحين فام اعرف عنه ههنا وايضا الما ^{مخفى} ان
 الحيلوات هو العظم المستدي بالانفاق مع عدم كونه طاهرا ولا استيعاب
 ان يطلق كعب الانسان ايضا على مثله تقريية ما كانا يشاهدونه
 في كتاب الميولت وايضا محتمل ان يكون اطلع عليه العقلاء من
 العرب واما عامة الناس فلا يعيرونهم وعدم معرفتهم لا يضر لانهم
 ولو لم يعرفوه بعينه لكن الانتهاء الى المفضل امر محسوس ^{هنا}
 فيمكن قن به فلا تغفل وبالجملة مثل هذه الشبهات التي ^{ليست} او هي من
 العسكوت واضعف من العظم الرومي لا يليق بان يعارض بها الدليل
 القوية من اخبار اهل البيت ومحاورات اهل اللسان على ان
 يتحقق الكعب مر واحدة لا دخل لفي وجوب المسح ^{المفضل} على من
 الجماعا قال من ان كون الكعب عيانا عن قية القدم خلاف التحقيق
 عند الماسحين فان هذا المحسوس لما طالع كتابه لا يعين ^{في} ان الشيخ
 زريق القول بالكعب القدم ^{هنا} تسبب القول الى جميع الماسحين لم يعرف
 ان اكثر اصحابنا قالوا بان الكعب ^{بر} عتراء وهو مسئلة مختلفة لا يلزم
 من تضعيف بعض العلماء اياه كونه ضعيفا عند الماسحين طرا قوله
 والمثالث الخ فيه اولا انك قد عرفت باعتراف المخالفين ان اتفاق
 الاصحاب على غسل ممنوع عن عبد الله بن مسعود اني ^{في} نزالك وسليما
 وابور واما ما المتقين امير المؤمنين واهلبية الاطهار ^{المسح} على وجوب

والمسح

وثانيها بان حدث نزل القرآن بالسم وبالبئس لا الغسل من غير كتيبتا
 وقد سلفنا وانا لك ان ما ذكره من كون الانسان مجبلا على التخفيف لا يتم
 الا اذا لم يكن على التشديد باعثة وداع وكفى امر خلفاء الجور بلاء عليه واما
 فوقت النبي صلى الله عليه وآله الاخبار واهل البيت كانوا يمسحون ويمكن ان كان
 الاشتباه واقعا لبعض الاحكام من امرهم للاعراب لغسل الاحقاب وراوا
 النبي صلى الله عليه وآله غسل الرجلين للتنظيف فحسبوا جزء من الموضوع نظيرة الاختلاف
 الواقع بين علماء السنة في اكثر المسائل فلا معنى لقوله فلا نسلم وجوب
 الاشتباه في عمله صلى الله عليه وآله الا ترى ان بعضا منهم قالوا بالتخيير واخرون بالجمع
 فكيف يخفى عليهم ما كان يفعله النبي صلى الله عليه وآله بحضور جمع كثير وجم غفير حتى اختلفوا
 مثل هذا الاختلاف وايضا المألكية توجب استيعاب الركنين في التخيير
 مسحة اليك غير والتأخية اكتفوا بالنسبة فهل كان النبي صلى الله عليه وآله
 يفعل ما يقول كل هؤلاء فما يقولون في علة الاشتباه لهم في عمله وفي هذه
 المواضع الاختلافية فتصالحوا الجواب من قبلنا وبالجمله لو كان منسظا لضعف
 يعلم ان وفات النبي صلى الله عليه وآله مع كونه داهية عظيمة وثمة كبر في الاسلام كيف اختلف
 روايات العلماء المخالفين في يوم وفاته بحيث لا يتعين يوم وفاته أصلا
 شدة اهتمامهم بضبط حاله وافعاله واقواله فاي استيعال الوقع
 الاشتباه في مسألة السجود وايضا يجوز ان يكون عمل الاحكام غالبا على
 السجود كما يشتهر به حديث ابن عمر الذي سلف ويكون ترويح الغسل من يد
 عمر كما صرح به بعض اصحابنا ولا ريب ان الناس على دين ملوكهم وليس ذلك

عجيباً فإن من عتد صلوات التواضع وزيادة الصلوة خير من اليوم وبينص
 عليه قوله مبتعاً كان تابعاً لعهد رسول الله عليه واله وأما الخمر ونحوه
 من المآلات في المهر كما هو مسطور في كتب الحكماء ونظائره كثيرة
 وأيضاً لما أخذ النبي البيعة على رابطة الجاهل في عهد نبيهم تركوها وندوها وأرأى عظماء
 فأى استبجأ الوبد لو لبعض المسائل الفروعية وأيضاً ما ألغى الشيعة امر
 مطلوب لأهل السنة ومن ثم قالوا أن التخت في اليد الميمنة مع كونه مستقيماً
 صار شعار الشيعة تركناه وجعلناه في اليد اليسرى كما صرح صاحب الهداية وذكر
 الرختش في نفق له مع أن الله وحده لا يعلون أنه يجوز بمقتضى الصياح في ذلك
 أن يصح على أحد المسلمين لكن لما وجد الرافضة ذلك في أئمتهم منعوا له ذلك التهمة ^{عجيبه}
 وقال الغزالي أن تسلط القصور هو المشروع لكن لما جعلته الرافضة شعاراً لهم عدلنا عنه
 إلى التسمية وأيضاً ما ذكر من منازعة وقوع الاشتباح في مسح الواس في الخراب
 من قبله لحواله احتمال كون غسل الرجلين للتطهير في بعض الأحيان و
 بالجملة قد عرفت عدم مبالاة في الدين فلو خفف عليهم أمر جليل لم يستبعد ^{فمنع}
 أن يرجع إلى أهل البيت لأنهم أبصر عافية قوله والخراب الخ وأما جدالات
 المطلوب للشارع مسح بعض الواس بقدر المسح عرفاً ولا حاجة أن يتحد يد ^{مسح}
 بعض الرجل حتى يكون من الأصابع إلى الكعب فلو لم يبين حد لكان يحتمل
 أن يمسح إلى أصل الفخذ أو من الأصابع إلى أقل من الكعبين فاليد ^{محتمل}
 أن اسم من يد أو أصابع إلى الكعب كذا الرجل من الأصابع إلى الفخذ
 بالجملة لما كان غسل الوجه مطلوباً من غير تحديد أمر يغسله من غير تحديد

هذا ينقض عليكم بالجنب لان غسل جميع بدنه واعضائه ليسقط في اليتيم
 وفرضه مع ذلك الفصل لانا قد اخترنا عن هذا بقولنا ان الرجل عضو من
 اعضاء الظهار لا يحفرى فلا يتوجه عليه التقص بالجنب بقوله كلامه اعلى الله
 مقامه فلا حرج ان هذا وارد عليهم على سبيل المعارضة وانذ فرغ من ايضامها
 قال ان كل المبدل ليس محتوي اليتيم الذي هو خلف الغسل اما ما ذكر من
 ان اليدين الرسغ الى المرفق متروكة في اليتيم مغسولة في الوضوء فهو ايضا غير
 وارد فان المراد من سقوط حكم العضوان ليسقط فرضه لا سكا في الرسغ
 والرجل لسقوطه عن بعض ذلك العضو وهذا اخر اوردنا اراد على شربنا
 التي اضعف من يدب العنكبوت واسف من شبهات ملاجذ الموت وعلى التي
 اوردناها هذا البريق واما ما تفوه به من انقذات المسحة فلا يفي على الفطن
 العارف علماء الطب في الفقرتين الاوليين وما انا اقول محاطا به بالملوثات من
 الراحل الرجلين باجاس عملاقة الثقيلين ثمر من ساق الاجبة اذا انظر بين
 الاضاف لا عين العناد تكسب صنعت وساء ما ارتكبت فخر الكلام عن موضع
 واسقطت مفاد النص من مراعاة قصرت كالمباحث عن حقه بظلمة او
 وللباذع الدار انفة بكفة فخذ اجزاء له عاجلا ويستصلح اجزاءه الجاهل
 انك عبد من يقال لذق انك انت الغريز الكريم هذا هو احد طوائف لا يذبحها
 الاطيف الرجلين لطيف الحننين فاخلع غلبك انك بالوحد المقدس من
 وامر بجلبك لا تحمل نفسك من رقة المهلين منك ثم لا تروى في شرب
 قول صاحب الهداية الفصل هو لا سالة فليس لنا في التقص عليه الا لالهة هذا

وله الحمد على ذلك كما ميل جليل وقد قيل جميل وورثك هل المتراض
 ذكرنا في عامة أدلة الإمامية وذرناه وسأهنا وقطبها: الذي يدور
 عليه كثر الأدلة ونذكره فيما نحن فيه على هيئة الشكل الأول للبيان لا سيما
 فنقول المسح اجماعي لأهل البيت وكل جماعي لهم فهو واجب العمل بغير الطلب
 أم الصغرى فلو جاز منها ما دريت من أن الرازي ذكر أنه مذهب الجعفر
 الباقر ولو قيل بعد ذلك أنه مذهب السائر الإمامية لم يخرق الإجماع المركب منها
 أن دواياتهم بالمسح عن جنباله في المومنين مستفيضة وقد صرح طبرقي
 بين مذهبهم ومن ذهبهم مستلزم للحق ومفاد أنه صرح صاحب جامع لأصول
 في شرح غريب المتن بعد ذكر حديث أن الله يسبغ لهذا الأمة على
 كل مائة سنة من يجد دمه في بابان محمد دين الإمامية في المائة الثانية
 علي بن موسى الرضا وأيضاً قال في ترجمته واختبى ياسة الشيعة في دكانه إليه
 اتفقوا والتولت في مذهبهم كما اعترفوا المسح منها أنه قال سادس المسح في شرحه
 الحق أنه قد اشتهر من أهل البيت كتاباً في الصفاق وغيره من الإمامية رضوا
 الله عليهم انكار القياس كما اشتهر من الضيفة والشافعي والمالك القول بوجوب
 العمل به كما ذكر في الغيرة اتفق ومنها ما نقله بعض الأصحاب عن سعد الدين
 النقاش أنه قال في معاشية شرح مختصر لأصول أن مذهب جابر بن سمرة
 الأول واستدل عليه بأن الإمامية يقولون جواز عدم العلم بمذهبهم
 اتفقوا فاعل من محصل كلامه إذا كان كذلك فبعد إجماع الشيعة على أنهم
 في طبقاتهم على وجوب المسح لا يرضوا أحد من المصنفين بأن يكون مذهب

النساء من هجر لها خليفة رسول الله حين صغرها وقد لقوا من جهة
 الميراث ثم اهل البيت الذين اقتلعت عصمتهم امير المؤمنين علي وسيد
 النساء فاطمة الزهراء وسيد الشهاب هل الخبة ابو محمد الحسن ^{الحسين} ^{بوعبدالله}
 ويذكر عن ابيهم عصمة بعض اولاده وهم الامام زين العابدين علي بن الحسين
 والامام ابو جعفر محمد الباقر والامام جعفر بن محمد الصادق والامام
 موسى بن جعفر الكاظم والامام علي بن موسى الرضا والامام محمد الجواد
 بن علي والامام علي بن محمد العسكري والامام الحسن بن علي العسكري وضو
 الله تعالى عليهم اجمعين اقاموا توازن الصحابة والتابعين من انفسهم
 كانوا يجتهدون ويفتون خلاف ما افته به اهل البيت ولم يركو
 ولم يعبد احد على احد بل يخطأ احد من مخالفة اهل البيت في الحكم
 ولم يقل احد بنفسه اجرة ادم قال بخلافه وهذا يفيد علما ضروريا
 بان كل واحد من الائمة بل المقلدين ابائهم ايضا من الصحابة ومن بعدهم
 كانوا على بعد عصمة انفسهم ^{منهم} لم يكن ردان مسعود قول امير المؤمنين
 علي في عدة الخلل المتفعها من حيا وقال تولت سيرة النساء ^{لوع} القضا
 بعد ولايات الاحمال وكيف رد ابو عبيد قتله في بيع اموات الا وكذا
 كثر شرح قوله بقبول شهادة الابن في غير ذلك من الوقائع البينة لا يحصى
 فقد بان لك ان اجماع القاطن حاكم بان لا عصمة في اهل البيت بعد
 عدم جواز الخطاء منهم فاحفظه ولما ايسر قوله تعالى فان تنازعتم في شئ
 فمنزلة الى الله ورسوله واهل البيت ايضا داخلون في الخطاب ففرض

عليهم حينئذ التنازع اذا حذر بالرد الى الكتاب السنة ولم يجب منا غير اصل البيت
 لشيء وايضا لم يقل اهل بيته فاقمهم وللشيعة هي هنا شبهة جلها واهية من
 في علم الكلام وثوقها التمسك بقولهم انما يريد الله ليدفع عنكم الرجس
 البيت ويظهركم تطهيراً وما اراد الله شيئا الا وهو اقم فوجب لتطهير ذهاب
 الرجس والخطاء قلنا او لا نسلم ان الآية مخفية فيما بان المذكور من
 نازلة في لازاج المطهرات كما هو عن ابن عباس ان كان متنا وكالاخرون
 ايضا كما هو المختار وهذا في حق من علمهم الصديق كما عليه يزيد بن
 ارفم فلو دل على الصفة لزم عضة هؤلاء ايضا وهو خلاف ما ذهبكم قبل ان
 المراد بالآية امير المؤمنين علي وسيد السنا وسيد شلب هل الجنة الا
 فقط لا غير لما روى الترمذي عن عمر بن الخطاب قال نزلت هذه الآية على
 النبي صلى الله عليه وآله ليدفع عنكم الرجس اهل البيت في بيت ام سلمة فدعا
 فاطمة وعلياً وحسناً وحسيناً فجعلهم بكساء وعلى خلف ظهره ثم قال اللهم
 هؤلاء اهل بيته فاذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً قالت ام سلمة انا معكم
 يا رسول الله قال انت على مكانك وانت على خير قال الترمذي هذا حسن صحيح
 وشبهه رواه مسلم ايضا وسرو الطبراني وابن جرير عن النبي صلى الله عليه وآله قال قال الله
 الله من نزلت هذه الآية في خنثى وفي علي وفاطمة وحسين واغاب الله
 ليدفع عنكم الرجس اهل البيت ويظهركم تطهيراً قلنا لو كان الامر واج
 المطهرات خارجة عن هذه الآية لحق الكلام الا لا بد بكلام مغسول من نزل
 ويأتي عنه متوكل هو كابر في بيته واما الحديث الاول فليس فيه دلالة على

دخولن بل معنى قوله ١ أنت تعلم مكانك أو الزم مكانك فانك على خير
 ومن اهل البيت ودخلت في منطوق الآية لكونها مستوقفة وانما ادعو
 لم يثبت مستقلمهم فاما الحديث الثاني فعنا انه نزلت في مع من معي
 من الانزواج وازبعوا خرين لا يسكنون في البيت ثانيا لا يلزم الكابرة
 ولا يعارضه ما قاله كرمه من شاء باهلية انها نزلت في زواج النبي وقلنا ثابتا
 وبوسننا ما نزلت فيهم فالارادة التشميع ولا يلزم منه وقوع المراد كما لا عليه
 وقيل اننا الرجل الذي نزل عليه من الله كيد هب عنك الذنب وبطهم كرم يظهر كما لا
 الذنوب فعالية ما لم العصمة عن الذنوب لا العصمة عن الخطا في الاجرة
 كيف والمجتهد الخاطيء يوجب ثواب فكيف يكون خطاؤه وجبا بل الحق انه
 لا يلزم منه العصمة عن الذنوب ايضا بل الذي يلزم منه المغفرة وحلوا
 فان اذها بالشئ يقفه وحج ١ او لا يلزم العصمة ولا بعدان يقال المراد
 بالرجس البشرية الموجبة للعقوبة عن مشاهدة الحق فاذهب لك عنهم
 وطهرهم تطهير اعظما وغفرهم في المشاهدة وهذا ايضا لا ينافي
 الخطاء الاجرة فادى قيل بعد تسليم ان المراد في الآية الارادة السنية
 انه يستدل بالحديث فانه عليه السلام واصحابه الصلوة دعا الله تع
 باذها بالرجس دعاؤه مستجاب ثبته فلزم العصمة قطعا بخلاف
 الانزواج فانه لم يرد عن حقهم بالتطهير اصلا وهذا القائل لم يأت
 اما ولا فلان الحديث ظني والظن لا يفيق من الحق شيئا ولا يفيق في
 العقائد لا سيما اذا كان معارضها لاجل فاطح واما ما ينادي فلان الله

الحديث ايضا يحتمل الارادة التشيعية والمعنى والله اعلم هو ^{الاهلية}
اذ عجزهم الرخص وفهم لما ردت لشريعة واما قالنا فلا غناية
ما لزم منه الدعاء باذها بـ لذنوب المغفرة وهذا ليس من الصحة
في شيء وقد يفسكون بقوله صلى الله عليه وآله في تأويلكم الثقلين ما انفسكم
به لن تضلوا بعد كتاب الله وعترته لن يفتر قاجته يرد على الخوض في
الترمذي والقرآن معصوم فكذا العترة قلنا المعنى ما ان تمسك بالبقاء
حقوقها وحق القرآن الايمان به والعمل بمقتضاها وحق العترة تقديسهم
وسلمتهم لن يفتر قافي موطن القيمة ليستحيثان من تراخى عنها كثر
على المعنى وايضا ورح الحديث من راو واحد بالباطنية ولا يري
القاط الرسل الله ما هي ثم انه خبر الواحد لا يستطيع معاينة القاطم ثم
داوى هذه الحجة بزبدان ارقم من العترة بمن حرم عليه الصدقة فدخل فيه
ابن عباس وغيره وليس معصومين بالاتفاق فلاحظ هذا ولا تترك انه منزلة
قيل لا فائدة في الاجماع ^{اي} فيه اذا كانا معصومين فقول كل حجة قاطعة
فاكدت في اجماعهم اقول لعل الغائبة الترجيح عند التعارض فيقدم
الجماع عليه على قول الواحد اذا تعارض كما قيل رايتك في الجماعة احب
وهذا لا يسمي ولا يفتر من جوع فان قول كل اذا كان مفيدا للقطع
والقطع لا يزيد ولا ينقص فقول الواحد والكل سواء وايضا لا يصح قبح
التعارض ولا اجتماع النقيضان في الواقع الا ان جزموا بالتساخ قول
المقدم بقول المتأخر وهم من اغلظ الكفرة ومن هم من اظهر الك

برهان اخر على بطلان القول بالعصمة لان التعارض في كلامهم ثابت
 وقول بعضهم يخالف قول الاخر في العمليات وليس كل منهما مخالفا للثابت
 فاحدهما خطأ والعصمة وتخلصون عن هذا الجمل احدهما على التقييد
 وهذا اما يفسد عليه الصبغة اثره اذ كانت العصمة فيهم ثابتة بان
 كلامه قالوا فحكم الله قطعاً والاتباع واجباً لمخالفة حرام فأي فرق بينهم
 وبين انبياء بني اسرائيل وهل هذا الا قريبا لل كفر وما قالوا انهم ادعوا
 العصمة فخرافرة عليهم ولا شك انه افتراء وهم براء منه سيما من عرفوا
 انهم كذا بن عليهم اعادنا الله منهم وحلهم الله تعالى الى يوم القيمة انهم
 كلامه ولا ينتهي ملامه وانما اقول تبون في الله سبحانه رهاك ان
 واهية تشرفا الى القلود في الهاوية امارات قصوى التحريم واضحة ودلائل
 بلا دة لا حجة وقد اجاب الله اصحاب الكرام وعلماء الفهم عن شجاعتهم
 واحضارها بجن شافية ورايين كافية ودلائل وافية لو ذكرناها في ذلك
 المقام لطال الكلام من شاء التفصيل فعليه بعباد الاسلام لجانب الذي
 اعلامه وامتنعوا من افادة فاجبنا ان ياتي في ابطال هذه المقالة ودالظهر
 عليك انه مركب من عشاء ويخبط عشواء وهذا وان لم يكن مقام ذكر
 لكننا تذكر ما شاة حيث لم كره في محلة منقول قول كلامهم بعض لامة الح
 فيه صرح بغير الكلام وصنوف من الملام اما الى فلان ذلك القائل
 قد هدم اساسا من امة شيخه وامامه الي بكر اخذ هذا المقدى يجعل
 امامه من الامة الداعين الى النار بيان ذلك الملام ان المحيين مصيرون القلب

على ائمة لم يكونوا الا بعض الامة وليس الاجماع حجة الا اذا اجتمعت الامة
 بصير القلب كافة كما هو قول النبي صلى الله عليه وآله لا يجتمع ائمة على الضلال واعتراف
 بهذه الناصب الصالح من اطلع على اخبار الفريقين يظهر عليه ان الامة لم يجتمع
 بصير القلب الرضا على ائمة لم يكن فكيف يكون اجماعا من الامة تباينها
 فان علماء تختلف عن بيعة ستة اشهر كما في صحيح مسلم وكذا فاطمة وسائر بني
 هاشم ثم بعد وفات فاطمة وقع بيعة على انضمام القلب لئال عليه ما رواه
 الحميد في مسنده ابي بكر قال ومكثت فاطمة بعد وفات رسول الله ستة
 اشهر ثم توفيت قالت عايشة وكان اهل بيعة بين الناس في حق فاطمة
 توفيت انصرفت وجوه الناس عن علي وفي حديث عروة فلما راى علي الضراء
 وجوه الناس انصرف الى مصالحة ابي بكر فقال رجل الزهري فلم يلبس
 على سنة اشهر فقال لا والله ولا احد من بني هاشم حتى يابيه على فليتناطل علما
 انه مع ذلك كيف انعقد الا اجماع جميع الامة عليه لينصف لنصف
 كيف ترك على بيعة وكذا اهل البيت وسائر بني هاشم مع انه وقد روى
 في اخبار العيصية عن النبي صلى الله عليه وآله في الكتكبا الجهمكان من لم يقر اماما
 من ائمة مات ميتة جاهلية واهل البيت مع كونهم اعلم الامم واقصاهم
 بالاتفاق غفلوا عن ذلك الاجر العظيم ايضا من تأمل بعد العلم بليغ من الضم
 فكيفية اخذ البيعة من علي يعلم ان ذلك انما كان قهرا وجبرا اليك عليه ما ذكر
 الواقدي من كبار اهل السنة ان عمره لا على في عفا فيه فاسد من الاسانيد
 الاسهل واسيد من الحسين فقال اخرجوا الوتر فقولوا لعليكم وذكر ائمة

قال يزيد بن اسلم كنت فيمن حمل الخطبة مع عمر له باب فاطمة حين امتنع على
واحد عن البيعة فقال لفاطمة اخرجي من البيت ولا احرقي ومن فيه وفي
البيت على فاطمة والحسن حسين وجماعة من اصحاب النبي فقاتلت فاطمة
تخرج على ولي فقال عمر اي والله اخرجي وليا عين وذكر الطبري ^{المعروف}
قال في عمر بن الخطاب منزل على فقال والله لا احرق عليك البيت اخرجي
للبيعة فخرج اليه الزبير مصلتا بالسيف فحتر وسقط السيف من يده
فوثبوا عليه فاخذوه وامثال تلك لا يحضر كثرة فقد قال شارح المقاصد
عليها لما انصرف بعد ان اخذوا البيعة منه قل يا رب الله تع لم في امساء
وسركو النبي وهؤلاء الصفا الكبار لم يمنعهم الحياء عن ايذاء حق الرسول ^{المختار}
مع قوله تع قل لا اسئلكم عليه اجرا الا المودة في القربى ومع تأكيد النبي
ووصيته فيهم وقوله فاطمة بضعة مني اذاها فقد اذني الحديث فم اخبر من الكفا
وبسمل وريم النار بل الجبل من طالع كتب لقوم علم ان عدم ارتضاء علي في البيعة باظهر
من الشمس ايب من الشمس كذا ترك سعد بن عباد البيعة حتى مات ولو ذكرنا
جل ذلك لخرج الكلام عما نحن بصدد واهلنا فيلزم ان يكون جل المسائل
الاجماعية عندهم غير صحيحة مخالفة الشريعة والفرق الاخر فيها فكيف ينبغي عقد
الاجماع عليهم امثلا ادعوا الى جعل علي ختم الاجتهاد والائمة الاربعة وعلى عدم
النقص في القرآن ومن طالع كتبهم الفقهاء ظهر عليه ان في اكثر السان ادعى ا
الاجماع مع مخالفة الشيعة وغيرهم فيها كما لا يخفى على المنتفع المتوقد فلهذا
هذا الناصب المتعصب ان قوله ته خرب في حقهم بايديهم وليد المؤمنين

وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون وأما آثارنا فلا تله على تقدير تسليم
الإجماع وثبتت على خلافه الأول كما تقولون كيف يجوز أن عمر بن الخطاب كان
يقول إن بيعة أبي بكر كانت فلتة وفي الله شرها فمن عاد أمثاله فافتنل مع
أنه كان الإجماع منعقد على أمته وكذا قال أبو بكر عند موته ليتني سألت أئمة
هل للانصاف في هذا الأمر خرو وكذا قال قتادة أميلوا في تخييركم وعلى فيكم وكل
ذلك مذكور في كتب أهل السنة والجماعة السمين بأهل السنة والجماعة
فكيف يخالف هذا أن الشيخان إجماع الأمة مع أن ذلك الناصب يقول إن العصمة
مختصة بإجماع الأمة وأما أبا فلان سادس المقاصدين في طرق ثبوت الأما
أن أحدها بيعة أهل الحل والعقد من العلماء والروساء ووجوه الناس الذين
يتسرحضونهم من غير اشتراط عقد والاتفاق من صابر البلاد بل لو تعلق
والعقد بواحد كنت بيعة أنتهم وهو لا يتم إلا بعد أن لا يصح الخطاء عليهم كونه
بعض الأمة وأما خامس فلان ما قال ثمانية لو لم يكن النصوص الواضحة و
البراهين اللائجة له على عصمة أهل البيت مع أن الأدلة عليها متطافرة
بذكر قليل منها الأول أن عليا أجبر النبي عليه بابنة المياهنة وما يكون مرتبة
جميع المراتب مثل النبي ومن جملتها العصمة وأما النبوة فستشتاق الملبت اتفاقا وإجماعا
وإذا كان قوله وحدها قول النبي فكيف مع إجماع سائر أهل البيت والثانية
التطهير الناض على كونهم مطهرين من الذنوب في الأدق فأمس العيوب والخطايا
وسبأ في بيان الثالث وكذا من الأخبار الواردة في طرق النواصب والتعلق
ابقاع على وعدم حجية قول من يخالفه فكيف يقول هذا الناصب أن قول

الامة لا يكون حجة وتذكر بنو امية وافق الجميع بين الصحاح من صحيح البخاري
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال رحم الله عليا اللهم ادرك الحق معه حيث اودى روحا واحدا بموسى
مردويه باسناد الى محمد بن ابي بكر قال حدثني عايشة بن رسول الله قال الحق
مع علي وعلى مع الحق بن يفتة قاحته وداعل الحوض وروي ايضا عن النبي
قال دخلت على رسول الله فقلنا من اهل بيتك اليك فان كان امر
كما معه ان كانت نايبة كما هم فيه قال هذا امر قد علمكم سلما واسلاها
وذكر الخطيب في تاريخه باسناد مذكور ثم عن ابي ايوب الانصاري قال
سمعت رسول الله يقول لعلي فقلنا انك الهة الباعية وانت اذ الحق
الحق والحق معك باعما ان رايت عليا قد سلك واديا وسلك الناس
واديا فاسلك علي الى غير ذلك من الاحاديث والاهل بالبيت شعري
كيف يقول هذا الناصب اهل البيت بعض الامة وقولهم ليس بحجة
والرابع ان النبي صلى الله عليه وسلم اتوا بالعتري تارك فيكم الثقلين ان
انضوا بعدكم كما بالله وعنه اهل البيت بن يفتة قاحته وداعل الحوض
الحجيم كونه اتفاقا بينا وبينهم صريح فيما يخبر بصداقته وسيا
مريد توحيده والخامس انه روي الشافعي في المعازي وغيره باسناد
متكفي عن النجاشي انه قال مثل اهل البيت كسفينة تنج من ركبا غرق
تختلف منها غرق وهلاية متواتر بالمعنى والسائل لهم رواعنة قال
اصحابي كالنجوم بايرهم اقتديتم اهتديتم ولا ريب في ان اهل البيت
ابشرف الصحابة وافضلهم واعلمهم واكملهم فكيف لا يهتدون بهم

بهم افرجه الى الحق وان يتبع امر لا يحيا الا ان يجد قولا ولذا لا يعتبر
 الخ لما كانت العصمة ثابتة فيهم عليه السلام لا يكثير في كثرة قد مررت الاشارة
 الى بعضها وسياتي نبي منها ان شاء الله نعم اطبق الشيعة على القول بحجة
 اجمع اهل البيت ع ولم يعتمدوا على اطبا وغيرهم من قران كل فرع من افرج
 الا ان لا يجوز عليه الخطا والنسب فكذلك الكل ما دام لم يثبت فارق بينهما مع
 اذا شاهد اطبا كلهم السابقة على الباطل كالميرزا والنصارى وقد اتفق
 الاصحاح يوم حنين على الفرار وخرج الكرار عن الفرار في لا يقدح في الاجماع
 عندهم بعد ذلك قد حجة في باب لا يبيعه من لب بكر مع انه لا فرق ولا لازم للفرق وايضا
 عن حذيفة عن ابي الكشاف انه قال للنبير وانه اشبه بهم ببنو اسرائيل الذين
 طهر قريشهم حذو والنسل بالمخل والقعدة بالعدو خيلني لا اذكر بعد ذلك العجل ام لا
 وايضا كونه لا يقوم الساعة حتى ياخذ في الحذر والفرق في الحولية شبر الشبر
 في راعا بن ذراع حتى لو دارا حجر ضرب لتبعنيهم وامثال تلك الروايات
 وثريا التسمي في اهل السنة في كتبهم المعتمدة فكيف يعتمد على اجمع ما عدل
 اهل البيت الذين طهرهم الله عن الذنوب تطهيرا قولا مختصة بالانبياء
 فيما يخبرون بالوحى الخائما قيد بالاضراب بالوحى لانهم يجوزون هذا الذنب
 عن الانبياء قبل المبعث كاللواط والزنا وشرب الخمر وقتل النفس كاهلها
 وبعد المبعث ما عدل المعاصاة السبعة الكبيير فيجوزون تقبيل النساء من
 امر محلل شرعا والوطى مع الحيوانات ونحوها كما صرح به صاحب المواقف
 وشاهد في ما كان حالهم في عصمة الانبياء هذا فحق اهل بيت النبي

قولهم بتأييد العصمة ليس بعيدا مع أنهم يحزنون خطأ النبي الاجتهاد
 في بعض الامور والنزول كما في تأييد الفضل وفداء اسارى بدر الى غير ذلك
 على الاجتهاد عن الكبار والصغار يعملونهم ولو بعد المجتهد ليس هذا
 لجميع اهل غلته فان مذهب القاضى ابي بكر انه يجوز الكذب على الانبياء صلوا
 وقال شاذم المقاصد ذهب امام الحرمين منا وابوها شتم من العترة الى
 تجوز الصغار عمل النجس وقال ابن قوراي يجوز ان يبعث الله كافرا
 وظاهر كلام القرطبي المخول يشعر بما يقتضيه له في هذا القبر فاعتبروا يا
 اولي الابصار وقوله كما وقع من سيدة النساء الخ فضع الله فاه وقطع سنانها
 من يقول بقتضا كبرت كلمة تخرج من افواههم ان يقولوا لا كذاب فانظر الى
 الانصاف كيف اعترف معتقدا خلافة الكاذب لغاير بعدد وراي ذلك
 عن فاطمة المطهرة عن الذنوب ينص القرآن وهذا انما اكشاه من قلة الحياء
 وشدة الغماد بابل البيت اما اولاد الانبياء عمن ابى تكبروا لكن الاكابر
 غضب حقها واخذ ما جعله الله لها من فضل مع شهادة امير المؤمنين
 والحسين على حقيقة ما قلت شعري كيف كان هذا الجحان ذينا ولو يكن
 ما فعله المخالف من ايذاء عبادها ومخالفة عدل اول قوام فاطمة صليعة من
 اذا ما فعلت ذاني ومن اذا نفي فقد كفر وقوله على مع الحق والحق مع عدو قوله
 اقتضا كره على ذينا كخبري ولا كبير تهمة تهمة كيف يدعى هذا الناصب
 كونه من المسلمين مع ايدائه مروحة فضعة سيد المرسلين فتصفا كتمت نفسها له
 ولتم ما قيل من مرابا ونحو ايدائه ذوق اعتقاد حق زهر اخرون ودين يبرأ

ولما تأمينا فلا بد من يدل على كون هذا الناصب حلالا ما حيل لكاتبه لاه قدره
 في صحيح البخاري ان فاطمة غضبت ولم يتكلم حتى ماتت وهل يحكم عامل بان هذا
 المصاحف والغضب الممتدين الى وقت الوفاة كان لا عن عمد ولو كان ذلك
 من جنابها هو فما بال امير المؤمنين والحسين لم يمنوها عنه انه كانت على
 الباطل بل رضى عليها وصادقها وشكرها بصفة منه وهما قد بلغا مبلغ التواتر
 بانه لم يكن عن عمد نعم ابيد من جاهل غجه قد عميت عيناه من الغضب
 والعداوة لله بلا من قال مصرع كحفظ امر تبكيزه يندبى واما ثانيا
 فلا ان العجب تسمية ذلك ببالغ انه واصحابه يقولون بان حرب عاكشة مع
 امير المؤمنين الذي قال في حقه يا على حربك حربى وكان فضل الجب باية
 المباهلة كان خطاء اجتهدنا فكيف يكون هجران فاطمة بصحة الرسل من الله
 بكر الذي اعترف وقال على المنبر قيل لى اقول فى فلست يحسن على فيكم
 وان له مشيطا فاني سمعته من نبي وصية هيها همها جازوا الله عن اهل بيت
 الرسول ما يستحقه ثم العجب قول عمر بن الخطاب قال المنجى ما يتقربوا ولا وقطاس
 الكتب لكم كما بان يقولوا بعد ان الرجل يجر قد غلب عليه الرجح حسينا كاد
 كفى صحيح مسلم وغيره لم يكن قادرا في اسلامه واستحقاقه للخلافة مع
 انكاح حكم الرسل الذي ما كان ينطق عن الهوى ان هو الا وحى بوحي فكيف
 يكون مخالفة امر ابي جاهل اجتمع عليه جمال فخره خلق خليفة ذنبا وحسنا
 واما بسطنا الكلام لخرجه كما التزمنا قوله لنا ما تواتر الخمر وقد يدل
 على عاقب قابله فان الاستدلال بخالفه بعض الصحابة لقول امير المؤمنين

وعدم نكير احد على تلك المخالفة على حوازي صدر الخطاء عنه مدخول
 بانه بعد تعليمه انما كمال العمل الصالح وعنايتهم للاوامر والاصناف الدينية والغيبية
 الكامنة في صدورهم وعدم النكير انما كان لعدم قدرة احد على معاينة
 وكل ذلك كان من عند خلفاء الجور مع جنابه فانهم حيث منعوا حقونه
 وغصبوا الخلفاء الجور مع جنابه فانهم حيث منعوا حقونه وغصبوا الخلفاء
 الظاهرية لم يكن احد يتبع اهل بيت النبي بل كانوا يعلنون على انهم انتم
 عنه خطبة فاطمة ونقلها ابن ابي الحديد وغيره وفيها قال فاطمة تمثلت بحذاء
 الاستعداد حاطبة للنبي وكان قريبا بالاياب يومئذ فغدت عنا وكل
 الخمر محبوبة وكنت بدرا ونورا يستضاء به على كل منزل من ذرى العز
 المكتبة فغضب رجال واستخف بنا، مذغبت عنا فغضب اليوم فغضب
 ابن رجال لنا خوى صدورهم، لما مضيت وحالت دوننا المكتبة والجملة
 لما ثبتت بالاخبار المتواترة بالبحر ان النبي امرهم باتباع اهل البيت وشهد القرآن
 بعضهم وقد ورد التأكيد الاكيد من النبي بالرجوع اليهم وحكم بان اقتضا
 على شرف بالمواخاة وحديث الطبري سدا الابواب لا باب على ونعية مكة بسوق
 البراءة بعد عزل ابي بكر وكل هذا مستطور في كتبهم المعتمدة وفي الاشهاد
 بحيث لا مجال للاشكال فبقي يزود بالخطاء عنه تكذيب الناس لهم عزرا
 عزرا به لو كان لهلك عمر وشباب هذه قضية ولا ايا حسن لها ورجوع جملتها
 في تبعاسير القرآن وحيل بعض السلاسل والاحكام وهذه كلها احكام ظاهرة
 قاطعة وبراهين باهرة ساطعة على انه اعلم بالاحكام اعرف منهم بالحلال والحلال

الحرام قوله ويؤيد المخبر قوله انه انظر الى عبادته هل يرضه عاقل بان
نظلم اهل البيت من ائمة النبي وتنصيب الجارية في صحبة علي ان فاعلم
لم يكما حتى ماتت وكان اعدام اعبادها ان يصلي احد من الشيعة على جنازة
كيفية لجمعة مع علمهم بانهم كانوا على الباطل مما اتوا عليها سيما تلك هذا لثبات
واما اعدام اشعارهم بالخلافة اسيادا وعبدا والظلماء لضعفهم لضعف
الضمر من ائمة النفاق لا يدل على رضاهم بقولهم لما اتوا عنهم خلافة والنفقة
ما نفع من اعلان الحق كيف في الخطبة الشقية لظهور اذا طاروا واسقت
اذا سقوا ومن العجيب ان يجعل حشرهم وان مسخو وغيره باعترافهم لا يدل على غلظة
ولا يجعل دليلا على خطيئتهم هذا الشيء عجيب فقولنا ايضا في تأشير قتل عليا ما قالوا
فلا نعليه ان كان نفس النجم بآية المباهلة فكانه تع قال فمروا الى الله والى
ونفسه القوي على وكذا باقي الاية ولا لزوم خرق الاجماع المركب لا يمتثل
داخلي في الخطايا بل يخرجكم ان الرسول ليس اخلافية اما ما نيا فلا تلو
ان المراد من التنازع التنازع الواقع بين بعض ائمة وبعض اخر منهم فلا
ونوع مثل ذلك التنازع بينهم واما كانوا ائمة في بمرالحق ونقلنا في حلال
صحيح لا للموعوم القيمة ومحررهم الى يوم القيمة وحكم الله وليا لا يختلف
اذ لم يكونوا يفتنون بالراي والظن والاجتهاد بل كان امرهم متعلقا من الحق
واللهام والعلم اللدني او امرهم او امر الله ونواهيهم نواهي الله لا
يختلفون ولا يجتهدون واما ما يرى من الاختلاف بين اخبارهم
فمناشئة كثيرة من النقية وخصوصا حكم بوقت دون اخر وهم الواو

لا غرو في ذلك من الامور المقررة في الاصول وان اردت التنازع الواقع
 فيما بينهم وبين المخالفين فلا محالة كما تواردونه الى الايات والسنة
 النبوية كيف والاجتهاد بقولهم علما غيرهم يستلزم الدور وحال تنازعهم
 كما ذكره المحقق ايضا قوله تعالى طاعة الله والطاعة للرسول والامام منكم صريح في وجوب
 الطاعة والامام هم ائمة المعصومون لقوله ان يامر الله اطاعة للفساد
 والفساد فعدم ذكر ائمة في الآية والآية السابقة بعد التسليم لا يفيد لكم لذكركم
 في هذه الآية مع انه ليس في ذكر الاجماع فانه هو ائمة من حيواتنا هو
 والشيعة الخ كفي لمجيء قولك للشاعر اذ لم يكن للمعتمد شخصية فلا غرو
 يرتاب لصير مسفة قوله او تفهم الخ يظهر بعد التامل في هذه الآية
 المنازلة وشأن اهل العباء عصمتهم وتطهيرهم فبما دلالة انه سبحانه
 بالعبادة ان يذهب الرجس عن اهل البيت ويطهرهم تطهيرا لا يرجع
 انما هو في قوله الامام لا يقتضي ان الارادة والجلوس في
 ايضا والتشريع لا ياتي من هنا كما استدلوا بقوله ثم اذا اراد الله شيئا كان
 له ان يهيئ له ما يشاء من النسخ وما يذم بالرجس من اهل البيت فلو كان المراد في الآية
 هو دلالة ارادة الله بعد ان استجابة الدعاء وعدم مطابقة دعائهم في الآية قد
 علمنا قلنا اننا لا نعلم في طريق المخالفين الا ترى الى ما ذكرناه من اننا لا نعلم
 اننا لا نعلم في طريقنا واطاعة وسب طية العباء وقال اللهم هؤلاء اهل بيتي
 واطهار عترتي وانجابي وصوتي من الخي واليك لا اله الا انت اذهب
 عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا وكذا هذا الدعاء قلنا قالت ام سلمة يا الله

وانهم قال ذلك على غير ما كانت من خير اذ واجى وفي معناه اخبار اخر
ستفيضه سيما ويظهر منها انها تركت المنسبة الى العباد وغيرهم والله دنا
من قال ع الله في كل الامور وعلى كواكب النخل تحت العباد توسل الشجر
المسجوحا ونبية وسبطية ثم المعقبة المرتضى على ومن ثم اشتبه الله لعبا
لهم عليهم السلام فتدبر في عزها الرجعة عنهم والمراد من الرجس انما
النجاسة الظاهرة او دون ذلك لذي سبيل الى الاول لانه صريح
الطلاز والاسقط ساير الكايف من طهارات المكين والغسل عنهم ولم يقل
احدا الا ان الله لا يخصهم الى العباد كما يخفى ويدل عليه ذكر التطهير
فانه التنزيه عن كل اثر وقبيح قال صاحب مجمل اللغة التطهير هو التنزيه
عن كل اثر وقبيح وقال الفخر الرازي في تفسيره قوله ليدع عنكم الرجس
يزيل عنكم الذنوب ويظهركم اي يلبسكم خلع الكرامة قال المنشاوري
في تفسيره استعمل الذنوب بالرجس للتقوى التطهير وقال الرافعي التطهير
يقال في الجسم والاخلال والافعال جميعا قال ترمذي ياب فطوره
ازل عن الاولاسخ قال نعم افاريد الله الاية ومعلوم انه يريد التطهير
عن النجاسة في الثوب البدن وانما اراد تطهير النفس من نجاسة البدن انتهى
فظهر ان المراد من الرجس لذنوب ليس الا وقد اكد الله سبحانه طهارتهم
تياكيدا بعبارة في هذه الاية الكريمة كما نقل عن بعض الافاضل انه قال
قد اكد الله عبادة في هذه الاية بحق ولها لفظة اما الدالة على المحصر والتاكيد
وقاينها لام التاكيد وثالثها لفظة لادها ب الدالة على الانزلة الكلية

وبرا بها انياف بالموتية التي ليست من نفية لفظ جميع الجزئيات وخامسها
 لفظه ان يذهب الدال على تحققه في كل حال دون الاذهار الصادق
 يتحقق بصل الفصل كما في ان يفعل والفعل وسادسها قد ير لفظه عنكم
 الدلالة على شدة الاهتمام وسابعها الاثنيان بما يدل عليه من لا سماعاً لهم
 تعظيمهم ثم ثامن الداء على وجه الاختصاص نحو نحن العرب واليهام
 للضيف وتاسعها تأكيد ذلك بلفظ التطهير الدال على التنزيه عن كل شئ
 وعاشرها تأكيد التطهير بالصيغة وحر تبين الثالث مثبت لفظ قوله
 قلنا اوله المماثل بان يدل على المثل والقباح لالتباسه بالاختلاف
 الشبان المحجور في الصواعق الحقيقة بانها نزلت في ذرته دون ازواجه
 وعليه اكثر المفسرين كيف ولو كانت دلالة في الاذواجه لم يكن كذلك الضمير
 التذكير فيهم في الالتفات وانما نزلت في اهل البيت واما القول باشتراك
 الاذواجه واهل البيت فيه فقليل ولا انه لم يقل بواحد من قدام المفسرين
 اذ المفسر انما نشأه اقوالهم ان المراد منها من حرم عليهم الصدقة وثانيها
 ايضا في الاذواجه والثالثا وعليه اكثر ايضا في اهل البيت من ذرته وهم
 الائمة فالحقول بالاشترار الذي احد الراي من تبعه عند مجزئ
 الشيعة ليس بشي ثانياً انما لا يحسن التطهير لعدم عصمة الاذواجه عن جميع النفق
 اجماعاً واجماعاً الصدقة عليهم وتخصيص عصمتهم عن بعض الكباير
 تحكم بحدس مكابرة محضه وثالثاً انه مخالف للاخبار الواردة في حقهم وغيرها
 منها ما روي البخاري ومسلم وغيرهم عن عائشة قالت خرج رسول الله ذات

غداة وعليه طم مرتجل من شعر أشجاء الحسن فادخلته ثم جاء الحسين
فادخله ثم جاء من كلمة فادخلها فوجأ على فادخلته ثم قال غايريل الله لين
عنكم الرجس هل البيت ويظهركم تطهيرا ومنه ما روى أحمد بن حنبل
عن سلمة بن النخعي كان في بيته فافاته فاطمة بنته فحرقه فقال ادعني
زوجك وابنيك فدخل على الحسن والحسين فجلسوا بالكون من تلك
الحريق فأنزل الله تع هذه الآية إنما يريد الله لين حنبل الرجس هل
البيت ويظهركم تطهيرا فآخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الكساء فكساهم به
فخرج يداقوا إلى السماء فقال اللهم هؤلاء أهل بيته وخاصتي
فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا فادخلت رسي فقلت أنا منكم
يا رسول الله فقال لك على خير لك على خير ومنهم ما كوى للتعذيب وانظراني و
أحمد بن حنبل عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه
الآية في خمسة في وعلى وحسن وحسين وفاطمة إنما يريد الله لين
عنكم الرجس هل البيت ويظهركم تطهيرا وفي صحيح أبي داود وهو
كتاب السنن وهو ما ألك عن النضر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يربها فالحق
عليها السلام إذا خرج إلى صلوة الفجر لما نزلت قريباً من سنة فاشهر يعل
الصلوة أهل البيت إنما يريد الآية قوله قلنا لو كان الخدع من أن الآية
وردت على طرية الالتفات من الألف واللام إلى ما يراد إلى العباء ولا كان
الواجب عليهم الواجب تذكير الضمير ولا يجد التعذيب أيضاً لكثرة الألف
كما قيل مع هذا لغتة الأخبار المر بقرعة على أنه لا يكون الآية على تقدير استرا

الا زواج معتدل يكون كلاما فاسدا وما توهم كون كلاما مضوقا
 على تقدير خروجه عن قلعدهم معرفة بليات كتاب الله فاعلم انزلت
 بعضها في شأن بعض اخرى في شأن اخر وذلك لا يطالع عليه الا من كان متكاملا
 علم التفسير كل متعصب ايضا الاستدلال بسيا الآية على دحوهن لا يتر عن
 لاهي جامع القرآن كان خائبا كيف دلالة روايت المسلم على كون الشيعين غادرين
 حاشين واضحة فكذا الثالث لا مستلزم الفرق الخرق وايضا كيف يعجز العا
 دخول مثل عايشة المحاربة مع امام الزمان في اية التطهير مع ان من لم يعرف
 امام زمانه مات ميتة جاهلية واهي رجل علم منه على انه قد اعترف بارتج
 في الصواعق وغيرهم من علماء التفسير الذين هم كانوا اعلم من هذا لما طرأ عليها
 في اهل البيت قوله اما الحديث الاول الخ كل عاقل يصف يعرف ان قوله على
 مكانك وانت خير عدم ادخالها في الكساء صريح في اخراجها من اهل البيت
 وان كان مجمل له ومكابرة كيف ولو كانت ام سلمة فيهم لعال وان من اهل البيت
 لان قبول وانت على خير والمخالف للروايات المزبورة ولا لها لو كانت حلة
 لما احتاجت الى قولها وانما هم قولها الحديث الثاني الخ انت تعلم البنية
 من مع من لا نزاع لا يدل عليه الخية تقسم من الدلالات فالقول به مثل قول
 اهل الكتاب كانوا يكتنون الكتاب يدينهم ثم يقولون هذا عند الله ليس روايه
 ثنا قليلا وخبركم بعد التسليم لا يليق بل يعارض الاخبار الصحيحة الصريحة
 المروية من طريق الجابنين قوله وقلنا فاما الخ قد مر ان الاداة الله واجب
 الوقوع مع مخالفة المقام فانه مقام المدام والمزوم كون تلك التاكيدات

الكثيرة لغوا والعدم استجابة الدعاء على أنه ينهلهم منه أساس مدح
 الآخر واجب الاتي يزعم دخولن فيه فهو مصداق مجزون بتوتهم بايديهم
 واما المومنين فليصحا قلبا ولا يلبس كثير اقول له والثالث في القول
 بعصمتهم عن الكبائر والصغار عمدوا وسوا كما هو مدلول الآية مع القوي
 بخطا يرمي في الاجتهاد خرق الاجماع المركب مع انكم تستدلون على عدم جواز
 الخطاء على جميع الامة بقوله لا يجتمع ائمة على الضلال مع ان الخطاء لا يجتمع
 ليس ضلالا لئما هو جوابكم من وجوبنا قوله بل الحق فيه اولا ان جناب
 الحسين الحسين كان حين نزول الآية طفلا فلا يتصور ما يقول فيه
 قاتبا ان التعليل لذهي كاف فيه وما ذكرنا من عدم انسه بمجاورة
 العرب يقولون اذهب الله منك كل مرض مع عدم حصول المرض بالفعل
 وكذا ادعاء النبي باذهاب الرخص ومن هذا الباب قوله تعالى حكم بالحق
 ومنه قول ابراهيم ولا تخف يَوْمَ يَعْبَثُونَ فانه لا يدل على جواز خزي
 الانبياء قوله ولا يعبدان يقول الله هذا يعبد كل المعبود فان احدا من
 المفسرين لم يقل به مع انه من الآية عن الظاهر من غير قرينة لا يقتضيه بشانه
 قوله اما والى الله فيه اولا ان كون الحديث ظاهرا مسموعا على هو من
 المتنازعات بلغة فانه رواه بطرق متعددة واسناد مختلفة اكثر علماء الحديث
 والمفسرين وثانيا انك انما الخلفي تعل على ائمة ائمة الطنية و
 الاستحسانات الواهية ولا تقول ان الظن لا يغني عن الحق شيئا ونقول
 هيمنة فاحلم تقولون فالا تفعلون كبر مقتا عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون

والاجماع لبعضهم على خلافه ممنوع ولو سلمنا اجماع اهل السنة فلا يزيد
على اجماع السقيفة والمشورة فكما انه مردود فكذلك هذا وليت شعرك
كيف ينعقد الاجماع مع مخالفة الامامية وقد اعترف سابقا ان العصمة
يختص باجماع كل الامم والنعم ما قيل في عكسها حافظنا كشد قول الامامية
قد عرفت ان ارادة الله واحبال وقوع الآية نزلت في مقام المدح ^{فان} بالاجماع
مع ان الارادة التشريعية عامة في حق كل احد قوله ولما ثالث الخرافاء انه
لما ثبت نزولها في شأن اهل البيت ودعاءهم لتطهيرهم وعلم ايضا
ان دعاءهم مستجاب فيحكم بعضهم بالاحالة ولا يمكن الا هنا في جاح
كيف وقد عرفت ان مغفرة الذنوب لا يمكن ارادتها همها لكن الحسين
غير مكلفين قوله وقد يتسكون الخ اقول قد تواتر عن النبي انه قال
اني تلاك فيكم الثقلين ان تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي كما طاب الله وعترتي
ان يفتر واجته يرد على الخوض في تواتر المعنى فانه بتفاوت ليسير مروي وكنت
جميع كثير وجه غفير من الخالفين فقد روى احمد بن حنبل بطرق عديدة
ولكن امسلمه في صحيحه لم يرو عن زيد بن ارقم قال قام رسول الله ص
يومنا خطيبا بماء بين الحامين مكة والمدينة فحمد الله واشى عليه وخطب
وذكر ثم قال لا يا ايها الناس انما انا بشر يوشك ان ياتيتم رسول رقت
واما تارك فيكم الثقلين اولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكم
وحذروا كتاب الله واستمسكوا به فحث على كتاب الله ورغب فيه
ثم قال واهل بيته اذكرهم الله في اهل بيته اذكرهم الله في اهل بيته وروى

الترمذي عن جابر قال رايت رسول الله ص في حجة يوم عرفه وهو على
 ناقه القصواء يخطب في محبته يقول ايها الناس اني تركت فيكم ما كان احذتم به
 بن تضلوا كتاب الله وعترته اهليته وابصار ردى الترمذي عن
 يزيد بن ارقم قال قال رسول الله ص اني تارك فيكم ما ان تمسكتم به لن
 تضلوا بعد احدكما اعظم من الاخر كما تكلم الله جل جلاله من السماء الى الارض
 وعترته اهليته لن يفترقا حتى يردا على الخوض وهذه الاخبار الصحيحة
 في وجوب العمل على مقتضى كتاب الله واولى العترة واما ما تقدم به من
 ان المراد من هذا وجوب العمل على الكتاب تعطيل العترة وتكريمهم فهو والا
 اما اوله فلان قوله ما ان تمسكتم به صريح في انه لا بد من التمسك بالقرآن
 والعترة جميعا ولا معنى للتمسك بالكتاب والعمل بالقرآن دونهم وتأنيلا
 من الاحاديث المزبورة التسوية بين الكتاب والعترة وهذا المعنى الذي لم يتبعه
 ليس يدل عليه الخبر فحينئذ لا دلالة كما لا يخفى وبالله التمسك ان القول به دال
 على صفات العقل واخره تعالى يمتد فانهم ظلموا الى محمد واهليته وغيبي
 حقوقهم واتوا بما يرغم انا في اهل البيت واولهم في الظلم واهل في الخلافة
 حديث تلك البيعة الغديرية وغصب الخلافة مع اعترافه بعد
 استحقاقه كما اشتهر وزيد في كتب المحالفين من قوله اقبلوني اقبلوني
 لست بخيركم وعلينا فيكم وغضبنا لك واذي فاطمة وحقه تكدت عندهم
 نكاحهم حقوقا كما في صحيح البخاري لا غير ذلك من الظلم والجور والتشاجر والتنازع
 مع اهل البيت حتى ان ما ضلوا عن كنيسته ومعويه وطلحوا مع غير المؤمنين

من الشمس بين من الاصل قد اعترفنا وتوع المشاجرات والمحاربات حيا للجهاد
 والرواية مشارح المقاصد كيف فعلوا عن مثل هذا الحديث الا ان يقول المراد
 تعظيمهم التعظيم الظاهر لا الباطن ورب في كفايله حورا معاذلة على
 تقدير التسليم ايضا بل على المطلوب لكن وجوب تعظيمهم على الاطلاق ينافي
 عدم عصمتهم فانه متى خالف الخطاء او الذنوب منهم وجب دعهم وتركهم
 ومخالفتهم لوجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وروح اين يبيح المنكر وما
 الامتنال قول وايضا الخسيف فان كل متواتر بالمعنى يكون الفاظه مختلفة
 لكن المعنى لا يتغير فيها اجملة بالعرف الدينية قوله ثم انه الخ هذا غاية الاختصاص
 والاعتساف فانه رواه غير واحد من الرواة الثقات كما مر غير مرة وهو موجود في
 صحاحهم وغيرها بطرق متعددة ومع ذلك فكيف كشف قناع الحياء عن وجهه
 ويقول انه خيل الواحد لا يستطيع معارضة القاطع فليت ادخر اى قاطع
 ذكره حتى لا يعارضه ذلك وقد قطعنا ادوار القوم انظارا لمن وسيعلم الذين
 ظلموا اي سقلب ينقلب في قلبه ثم ان الخ فدية او لا ان داود ليس يزيد بن ارقم
 فقط بل رواه جابر وغيره من عاظم الصحابة حيث بلغ مبلغ النواز على تفسير
 يزيد بن ارقم العترة من حرم عليهم الصدقة خير الواحد لا يعارضه سبحانه الله
 اعجب ان هذا الناصب يحيل المتواتر من الاحاد ثم يحيل بالاحاد وثانيا انك
 غفرت ان المراد من اهل البيت اهل العباء في دينهم المعصومون وكيف
 يدخل فيه من يجوز عليه الخطاء فان النبي يستحيل ان يامر باتباع جليل الخطاء
 والثالث على تقدير التسليم انه وان دخل في اهل البيت غيرهم لكن ليس المراد

في هذا الحديث غيرهم لما عرفت وراعيان هذا الحالين سرق العبادة ولهم
 يذكرها بتمامها فإنه في آخر رواية رواها مسلم هكذا قال حصين ومن اهملية
 يانريد ليس نسلك من اهملية قال نسلك من اهملية لكن اهملية من الصدقة
 بعدة وهو مخرج في ان الانزواج ليست داخلية في اهل البيت مع انه قال
 هذا اذا نصبت خولهم فيهم فيما سبق اما كما قال صاحب المسلم من انه قيل لا فائدة في
 الاجماع فالجواب عنه انه لا ريب في ان قول واحد من اهل البيت اذا تواتر وقولهم لجمع
 واحدا مما نذكر هذه المسئلة ارضا ما للخاصة العين حيث منعا حجة اجماعهم مع
 الملك امامهم زعم اجماع اهل المدينة وبعضهم قال بالجماع الشيعين واخرين
 بأجمع التثنية فثبت ان اجماعهم حجة وايضا هذا تنزه لما بعد تسليم جواب الاجماع
 ما شأنا مع النواصب ما ذكره صاحب المسلم في الجواب فمروا بعد ايضا فانه اذا
 بالتواتر قول واحد منهم قطعنا فقولهم اجمعين افاقوله وسهنا الخ
 فهو واضح من النفاق فانه طعن على الاسلام وكلام الله لتأقض آيات التنزيه
 مع آيات التشبيه وغيرها والحال ان اختلاف الاخبار وجوها وحال
 من التقية والعموم والمخصوص والاطلاق والتعديد وهم الراوي خطأ
 ودقة المعنى وكونه متشابهها الى غير ذلك قوله مما يضعك عليه الصبيان آه
 صدق الله العظيم ان الذين اخرجوا كانوا من الذين امنوا يفتكروا وينتبت
 ان التقية في محلها من سنن الرسلين ونصحت باطنها ما تم بمقتضى قوله ثم قال
 الذين امنوا من الكفار يفتكروا فنقول قد عرفت ان البيضاوى اعترف
 بان موسى عليه السلام كان يعيش في قومه بلقمية ويدل عليه ما قوله ثم لا تلقوا

أبداً بكم إلى التهلكة ثم ما يدل على تقته سيد الأبرار اختفاءه في الغار ومهربه
 من أيد الأشرار وعدم حربه من الكفار إلا أن يستثنى بمصاحبه صاحب
 الغار الذي لم يحصل له إلا الغلاء ومنه أنه قال للينصاوي في ذيل تفسيره
 ناصداً بما تومر بها حاصله أنه روي أنها نزلت بعد ثلث سنين من النعثة
 وكان صفي تلك السنين مخفياً أمر النبوة إلى أن أمر الله بأظهاره وفيه
 للدرية عن أبي عبيد بن عبد الله بن مسعود ما دال النبي مستقبلاً حتى نزلت
 فاصداً بما تومر به فهو صحابه وعلاوي في صحاحهم أنه صقال لعائشه لو كان
 قولك حديثاً عهداً ببلال عليه وفي رواية حديثاً عهداً بالكفر وفي أخرى
 حديثاً عهداً بالشرك وأخاف أن ينكر قولهم كره بالبيت هدم وأدخلت فيه
 ما أخرج منه والرواية تتكلم من وجعلت له بابين باباً مشرقياً وباباً غربياً
 فبلغت به لساس إبراهيم إلى غير ذلك من الأحبار من شاء التفصيل فليبه
 بكتاب حسن الإسلام وولد الإسلام من مصنفات جناب والذي العادهم إدام الله
 إذا داته قوله فاي فرق إلى قوله قريب من الكفر أقول كافرهم أبليس خيراً
 لقد ظهر من هذا القول أنه عامل على قياس الجحيفه حقاً حيث قال تبعاً للحنافس
 على نفسه ما يرئس في نظرنا وأياً أولى الأبواب إلى عداوته من أهل البيت
 كيف يروي صحابه عن النبي أنه قال علماء قريظة كانوا بني إسرائيل ولا يرونه
 ذلك الغيب يكون أهل البيت عليهم السلام من أهل البيت
 أفضل من الأنبياء السابقين وقد ثبت هذه العقيدة في حسان الإسلام
 بأنهم بسطوا تفصيل ونذكر سيراً من الأدلة فنقول منها حديث النخاع

الذي في آخره سمعت رسول الله ص يقول لعلي انت اخي في الدنيا والاخرة
 ومنها اية النبأ الهلّة الناصبة على كون علي نفس الرسول وما رواه الترمذي
 انه قال ن عليا حق وانا منه وحديث الطبري في رواية الشافعي ابن المعازي
 على حقه مثل رأيي من بدي وكذا الروايات الدالة على امامته الامام الشافعي عشر
 كتاب العصر تقدمه على عيسى بن مريم الى غير ذلك قوله فهو فتوا عليهم السلام
 على الهدي لا يكون القول بخطائهم افتراء ويكون القول بعصمتهم افتراء
 وانما هي في جوابه لعنه الله على الكاذبين وهذا اخرها اردنا ايراده في
 النقص على هذا الناصب الله الحمد ولا اخر او صلى الله على نبيه واهل بيته
 اجمعين صلوة دائمة باقية الى يوم الدين

